



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة (اليوم الأول)

من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الثاني عشر المنعقدة في ٢١ جمادى
الآخرة/١٤١٤ هجرية . الموافق ١٢/٥/١٩٩٣ ميلادية

الجلد (٣١)

العدد (٤)

جدول الأعمال

صفحة

٥

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢ - تلاوة الأجازات والاعتذارات : -

٥ أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر اليوم وغداً .

٥ ٣ - قرارات اللجان الدائمة ولجان الطعون والمتعلقة بانتخاب رؤساء ومقرري
اللجان :

* اللجنة المالية : قررت انتخاب :

رئيساً للجنة

١ - معالي السيد علي أبو الراغب

مقرراً للجنة

٢ - معالي السيد سعد هائل السرو

* اللجنة القانونية : قررت انتخاب :

رئيساً للجنة

١ - ساحة الشيخ عبد الباقي جو

مقرراً للجنة

٢ - معالي السيد عبد الكريم الدغمي

* اللجنة الإدارية : قررت انتخاب :

رئيساً للجنة

١ - سعادة السيد محمد عودة نجات

هكذا من أهل

- ٢- معالي السيد أحمد الكساسبة
* لجنة الشؤون الخارجية : قررت انتخاب :
١- سعادة المهندس عبد الهادي المجالي
٢- معالي الدكتور صالح ارشيدات
- ٢- معالي السيد أحمد الكساسبة
* لجنة الطعون الاولى : قررت انتخاب :
١- ساحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني
٢- سعادة الدكتور فوزي شاكر الطعيمة
- ٢- معالي السيد أحمد الكساسبة
* لجنة الطعون الثانية : قررت انتخاب :
١- ساحة الشيخ عبد الباقي جمو
٢- سعادة السيد سالم الزويلة
- ٢- معالي السيد أحمد الكساسبة
* لجنة الطعون الثالثة : قررت انتخاب :
١- سعادة السيد مفلح الرحيمي
٢- سعادة السيد حمزة منصور
- ٢- معالي السيد أحمد الكساسبة
* لجنة الطعون الرابعة : قررت انتخاب :
١- معالي السيد عبد الكريم الدغمي
٢- سعادة السيد ابراهيم شحلة
- ٢- معالي السيد أحمد الكساسبة
* لجنة الطعون الخامسة : قررت انتخاب :
١- سعادة السيد عبد الله أخراشيدة
٢- سعادة السيد حماد أبو جاموس
- ٢- معالي السيد أحمد الكساسبة
* لجنة الطعون السادسة : قررت انتخاب :
١- سعادة السيد عبد العزيز جبر
٢- سعادة السيد طلال عبيدات

٤- طلب استقالة مقدم من معالي الدكتور عماد عضوب الزين من لجنة الطعون الثالثة .

٥- مناقشة البيان الوزاري لحكومة دولة السيد عبد السلام المجالي من قبل حضرات النواب المحترمين .

٦- جواب دولة رئيس الوزراء الأهم على كلمات حضرات السادة النواب المحترمين .
٧- التصويت على الثقة .

٨- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

وتكلم السادة :

- ١- السيد عبد الكريم الكباريتي
٢- السيد علي أبو الراغب .
٣- السيد سمير قعوار .
٤- الدكتور فرح الرضي .
٥- السيد توفيق كريشان .
٦- السيد محمد داودية .
٧- السيد سمير حباشته .
٨- السيد علي الشطي .
٩- الدكتور عبد الرزاق طيبيات
١٠- السيد مفلح اللوزي .
١١- السيد بدر الرياطي .
١٢- السيد فواز الزعبي .
١٣- السيد عبد الهادي المجالي .
١٤- السيد نواف القاضي .
١٥- السيد محمد عودة انجادات
١٦- الدكتور همام سعيد .
١٧- الدكتور نادر أبو الشعر .
١٨- السيد محمد الدويب .

هكذا من أهل

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد الموافق ١٢/٥/١٩٩٣ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من الدورة العادية الأولى برئاسة دولة طاهر المصري وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة : —
وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة :
سعادة السيد عبد العزيز جبر
وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة :
معالي الدكتور عبد الله العكايلة

وحضر من الحكومة

١ - دولة الدكتور عبد السلام المجالي :
رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع
٢ - معالي الدكتور معن أبو نوار : نائب
رئيس الوزراء

٣ - معالي الدكتور سعيد القل : نائب رئيس
الوزراء ووزير التعليم العالي

٤ - معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل

٥ - معالي الدكتور جواد العناني : وزير
الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

٦ - معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة
والثروة المعدنية

٧ - معالي الدكتور عبد الله عويدات : وزير
الشباب

٨ - معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير

المياه والري .

٩ - معالي الدكتور زياد فريز : وزير
التخطيط

١٠ - معالي السيد أحمد العقيلية : وزير
الشؤون البلدية والقروية والبيئة

١١ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي :
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات
الاسلامية .

١٢ - معالي الدكتور محمد مهدي الفرخان :
وزير الزراعة

١٣ - معالي السيد سامي قموة : وزير المالية

١٤ - معالي السيد سلامة حماد : وزير
الداخلية

١٥ - معالي الدكتور محمد الصقور : وزير
التنمية الاجتماعية

١٦ - معالي السيد راضي ابراهيم : وزير
التموين

١٧ - معالي السيد خالد الغزاوي : وزير
العمل

١٨ - معالي السيد طلال سطعان الحسن :
وزير دولة للشؤون الخارجية

١٩ - معالي الدكتور طارق السحيمات : وزير
البريد والاتصالات

٢٠ - معالي الدكتور عبد الرحيم ملحس :
وزير الصحة

٢١ - معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير
دولة للشؤون القانونية

٢٢ - معالي الدكتور خالد العمري : وزير
التربية والتعليم

٢٣ - معالي الدكتور محمد عفاش العدوان :
وزير السياحة والآثار

٢٤ - معالي الدكتور فوز ابو الغنم : وزير
دولة

٢٥ - معالي الدكتور امين محمود : وزير
الثقافة

٢٦ - معالي الدكتورة ريماء خلف : وزيرة
الصناعة والتجارة

٢٧ - معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة

٢٨ - معالي الدكتور عبدالرزاق النصور :
وزير الاشغال العامة والاسكان

وحضر من الامانة العامة السادة : د.
حسين أبو عرابي ، السيد علي الحسين ،
السيد محمد الرديني ، السيد غسان نجداوي .

- افتتاح الجلسة -

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني وأعلن افتتاح الجلسة ،
السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام : شكراً دولة الرئيس ،
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم اعفاء السيد الأمين العام من تلاوته ؟

الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس : البند الذي يليه .
السيد الأمين العام :

٢ - تلاوة الإجازات والاعتذارات : -

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب
السيد عبد العزيز جبر اليوم وغداً .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على معذرة الزميل ؟

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

٣ - قرارات اللجان الدائمة ولجان الطعون
والمعلقة بانتخاب رؤساء ومقرري
اللجان .

دولة رئيس المجلس : هذه مجرد للعلم
فقط لعلم المجلس الكريم . تفضل السيد
الأمين العام .

دولة رئيس المجلس : لقد أخذ المجلس
المقرر على هذه القرارات ، البند الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٤ - طلب استقالة مقدم من معالي الدكتور
محمد عضوب الزين من لجنة الطعون
الثالثة .

دولة رئيس المجلس : معالي الدكتور
محمد عضوب الزين قرر الاستقالة ونحن
بحاجة الى ترشيح أو انتخاب زميل لهذه
اللجنة ، الأخ محمد .

السيد محمد عويضة : ارشح النائب
نواف القاضي .

دولة رئيس المجلس : بدلا من الدكتور
محمد الزين - هناك تشنيه ، هل توافقون على
ذلك ؟ موافقة ، وهو كذلك نواف القاضي
عضو في هذه اللجنة بدلا من الدكتور محمد
الزين ، شكراً ، البند الذي يليه .

دولة رئيس المجلس : بدلا من الدكتور
محمد الزين - هناك تشنيه ، هل توافقون على
ذلك ؟ موافقة ، وهو كذلك نواف القاضي
عضو في هذه اللجنة بدلا من الدكتور محمد
الزين ، شكراً ، البند الذي يليه .

دولة رئيس المجلس : بدلا من الدكتور
محمد الزين - هناك تشنيه ، هل توافقون على
ذلك ؟ موافقة ، وهو كذلك نواف القاضي
عضو في هذه اللجنة بدلا من الدكتور محمد
الزين ، شكراً ، البند الذي يليه .

دولة رئيس المجلس : بدلا من الدكتور
محمد الزين - هناك تشنيه ، هل توافقون على
ذلك ؟ موافقة ، وهو كذلك نواف القاضي
عضو في هذه اللجنة بدلا من الدكتور محمد
الزين ، شكراً ، البند الذي يليه .

دولة رئيس المجلس : بدلا من الدكتور
محمد الزين - هناك تشنيه ، هل توافقون على
ذلك ؟ موافقة ، وهو كذلك نواف القاضي
عضو في هذه اللجنة بدلا من الدكتور محمد
الزين ، شكراً ، البند الذي يليه .

دولة رئيس المجلس : بدلا من الدكتور
محمد الزين - هناك تشنيه ، هل توافقون على
ذلك ؟ موافقة ، وهو كذلك نواف القاضي
عضو في هذه اللجنة بدلا من الدكتور محمد
الزين ، شكراً ، البند الذي يليه .

دولة رئيس المجلس : بدلا من الدكتور
محمد الزين - هناك تشنيه ، هل توافقون على
ذلك ؟ موافقة ، وهو كذلك نواف القاضي
عضو في هذه اللجنة بدلا من الدكتور محمد
الزين ، شكراً ، البند الذي يليه .

دولة رئيس المجلس : بدلا من الدكتور
محمد الزين - هناك تشنيه ، هل توافقون على
ذلك ؟ موافقة ، وهو كذلك نواف القاضي
عضو في هذه اللجنة بدلا من الدكتور محمد
الزين ، شكراً ، البند الذي يليه .

دولة رئيس المجلس : بدلا من الدكتور
محمد الزين - هناك تشنيه ، هل توافقون على
ذلك ؟ موافقة ، وهو كذلك نواف القاضي
عضو في هذه اللجنة بدلا من الدكتور محمد
الزين ، شكراً ، البند الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٥ - مناقشة البيان الوزاري لحكومة دولة السيد عبد السلام المجالي من قبل حضرات النواب المحترمين .

شكراً ، زملائي الكرام لقد تضمنا موضوع المشاركة في مناقشة البيان الوزاري وفتحنا سجل بذلك وقد تفضل الزملاء الكرام وسجلوا اسماؤهم بترتيب معين ، ستفيد الى حد كبير بهذا التسلسل إلا إذا طلب أحد الزملاء تغيير موقعه وسوف ننظم أوقات المناقشة بشكل مناسب ومريح للجميع ونبدأ الآن بمناقشة البيان الوزاري للحكومة والتكلم الأول السيد عبد الكريم الكباريتي . فليفضل .

السيد عبد الكريم الكباريتي :

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على سيد المرسلين
وآل بيته الهاشميين

فإنني دولة الرئيس أهنأكم على فوزكم بثقة عملي الشعب لتحمل الدستور وديمة في يدك وتكلم بإسمه وباسم المجلس الكريم وطبقاً لإرادته وترعى تطبيق أحكام الدستور.

كما وأهنا الرمييلة والزملاء النواب المحترمين بفوزهم بثقة الشعب فجاءوا تحت قبة البرلمان عن طريق الإختيار الحر الواعي والمسؤول الذي وفرت الانتخابات الحرة النزوية ليحملوا أمانة تمثيل اماني وتطلعات الشعب ومن أجل أن تبقى الديمقراطية الأداة الأمانة المجربة للإنتقال من وضع الى وضع أرقى . . . وتبقى الديمقراطية شرط التصور ووسيلته في

آن واحد . . . والصيغة التي تفسح المجال أمام مشاركة القوى الحية والفاعلة والجديدة في تحمل المسؤولية . . .

ولا نريد أن ننسى الحكومة (القديمة الجديدة) التي عادت من إجازتها الإنتقالية الى ساحة الإزعاجات الديمقراطية فاستحقت وثقة زيادات الرواتب السخية .

دولة الرئيس :

ما على الحكومة بأس لو انزعجت . . .

فالإنزعاج للحق ملزمه

وأن تندمج للحق . . . فهذا أفضل كثيراً من أن تنبهر بغيره .

وجزه من هذا الإنزعاج الذي اتوقعه مرجعه هو أن النفس تتعشق أن تسمع ، ما تهوى أن يقال لها بصرف النظر عن موقعه من الحق . . . أو موقفه من الحقيقة .

أما الحق فهو قوله تعالى «وأوفوا الكيل والميزان بالقسط لا تكلف نفساً إلا وسعها . . . وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قرى . . . ويعهد الله أوفوا ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون» .

صدق الله العظيم

وأما الحقيقة فهي أن البشر هم البشر في كل العصور يستوي في ذلك عصر الراشدين أو الأمويين أو العباسيين أو في العصر الحديث . . . وسيظل الإنسان هو الانسان : لا عاصم له من خطئه إلا أن يسمع بجديته وتنزه رأي الآخرين فيه . . .

دولة الرئيس :

انني أدعو الله أن يلهمنا جميعاً قوة الحجة وقدرة التحاور وأن يستقر في وجدان الحكومة أن الحوار ليس كميناً وأن هناك فرقاً بين المحاور والمصيصة . . . وأنه تحت القبة هناك مساحة واسعة لمكارم الأخلاق ، وللصدق في القول ، وللأمانة في الكتابة وأن المسلم حقاً هو من سلم المسلمون وغير المسلمين من لسانه حين يتحدث ومن يده حين يكتب . . .

واجتهاداتي يا دولة الرئيس على محدوديتها وتواضعها أريدها أن تثير مع الحكم لا عليه أن تجمع حوله ولا تنقلب عليه . . . ولن أفرض الثبات على ما لا ثبات فيه

والضيق على ما هو محل السعة

والحسم على ما هو مجال للإجتهد

ولذا سأبدأ ببدييات الحكم . . .

والحكم يحتاج الى شرعية وممارسته تستوجب ثلاثة أمور : رجالاً وبرنامجاً وفريق عمل . . .

وقد حبانا الله في المملكة الاردنية الهاشمية شرعية اسلامية عربية ممثلة في آل البيت .

أما في ممارسة الحكم لا يطفو على السطح سوى رجل واحد هو سيد آل البيت ولا أحد سواه .

وأما البرنامج فهنا الدستور والميثاق .

وأما فريق العمل [فهو مجموعة مؤسسات الدولة وسلطاتها الثلاث] . . .

وثمة مؤسسات ثلاث يجب أن لا نغس :

١ - آل البيت عنوان الشرعية .

٢ - القضاء عنوان العدالة .

٣ - الجيش والأجهزة الأمنية عنوان الشرف الوطني .

من هذه البدييات أنطلق . . . ومن هذه النقاط بالذات أحكم على الأحداث وأقدر مختلف المواقف .

فلا تعرّض عتدي قضية الموالاة والمعارضة قضية تمس الولاء للحكم والنظام بل إختلاف في الاجتهاد وخلاف في الرأي حول أفضل السبل وأنجعها للإضافة الى رصيد المستقبل والوطن والملك وأجد أنه من أوجب واجبات الحكومة أن تعمل على الاضافة لا الإنتقاص من رصيد المستقبل والوطن والملك . . .

وعليه فإننا بهذا ننكر محاولات البعض احتكار الولاء بقدر ما ننكر على البعض الآخر احتكار الحقيقة . . . وأنه بحكم خبرتي المتواضعة في العمل الرسمي . والتي لا تشكل (عشر) خيرة [دولة الدكتور عبد السلام باشا] إلا إنني جلست خلف ثلاثة رؤساء وزراء عانيت معهم أزمة الثقة كل منها كان في واقع الحال أزمة حكومة أو بتعبير أدق أزمة عهد . . .

ولا أدري . . . فإن الأشياء نفسها ترى أحياناً بصورة مختلفة في كل من السلطة التشريعية والتنفيذية أو إن شئتم من تلك الزاوية . . . وهذه الزوايا .

فمن تلك الزاوية فإن [دولة الدكتور] يريدنا أن نمشي معه ومن هذه الزوايا فإننا نريده أن يمضي معنا ولا أشك في أن معظمنا أراد أن نمشي معنا نحو المستقبل وقد أردت وأراد التجمع الذي انتمى اليه أن يمد يده فلم يلتقط [دولة الدكتور] اليد الممدودة .

هكذا من أهل

وهو من هذه الزاوية يرى نفسه بمنظار حياته وشخصيته الحافلة بالعطاء والخبرة الطويلة التي تقارب عمري البالغ الخامسة والأربعين حارب خلالها في القدس ، وأنشأ كلية الطب وكلية التمريض ومدينة الحسين الطبية . وشمل أسر القوات المسلحة الأردنية بالتأمين الصحي واستكمل بناء الجامعة الأردنية عندما جبن البعض عن ذلك ...

وهو بهذا يرى وزنه ويقدر أنه رجل لا يدرك ومشروع لا يحد .

وأما من هذه الزوايا ... فإننا نراه من زاوية منصب الحالي ودوره السياسي ومقدار قربه أو بعده عن الديمقراطية وحسه للعدالة ونهجه في العمل ومنهجه في التفكير ورغبته في التعاون منا على أساس موضوعي غير خاضع للإعتبارات والعوامل الشخصية ... وعلى أساس أننا كلنا أطراف في (فريق العمل).

وقد التقيت والتقينا في التجمع [دولة الدكتور] وتحدث معنا في كل شيء ولا شيء ... وتركتنا حيارى بل إن شئت الدقة أسارى لعلامات التعجب والاستفهام ... ولا عجب فهو مفاوض ومناور قدير ...

والأمانة تقتضي أن نقول أنه ناور معنا ولم يفاوض وخلق لدينا الإنطباع بأنه يضع المستقبل وراءه في الوقت الذي أردنا أن يكون أمامه ...

أردنا الوصل وأراد الفصل ...
ولعلنا نتساءل دون أن نغضب أحداً ؟
هل هو الخداع فلا نقبل منه قولا .
أم هي الغفلة فلا نقبل منه رياده .

أم هو الخطأ - وكل ابن آدم خطأ - فندعو له بالمغفرة ... وهذا ما أحب أن أفعل ...

حضرة الزميله وحضرات الزملاء :

إن ما عرضته من وقائع لم يكن هو القصد بل كان قصدي أن أعرض منهجاً للتفكير يؤمن بالفصل بين السلطات إلى حد عدم التعاون بينها أو هكذا خيل إلي ...

وهذا يضعنا أمام تحد صعب ... أو امتحان عسير حاولت اجتيازه دون التوقف مطولاً عند مخاطر ومخاطر الفصل ورفض الوصل والتي قد تؤدي وربما عن غير قصد إلى تهميش دور النواب مستقبلاً وتؤدي بفرض العمل المشترك وتؤدي إلى استئثار فريق الحكومة في صناعة القرار ولا يعود هناك جدوى من صفتنا التمثيلية وقد رتنتنا على تحسيس حاجات الشعب وقربنا من نبضه وشرعية حملنا لأمانيه وتطلعاته أفراداً وكتل وأحزاب وننتهي تابعين لا شركاء [في الفريق] وهذا يعني بالضرورة تعريض الديمقراطية للخطر .

وإذا كان البيان الوزاري قد أكد على أن الديمقراطية أمانة مقدسة ومسؤولية لا بد من استلهاها عند كل إجراء نتخذ وعند كل كلمة طيبة تنطق وعند كل موقف شريف نقفه خدمة لمصلحة الوطن العليا ...

فإن الحلقة المفقودة أو (الفريضة الغائبة) كما نسميها في التجمع هي تنفيذ هذه الرغبة السامية من قبل الحكومة .

لأنه دونها تنفيذ ذلك فإننا نفاخر ونفخام بخياراتنا الوطنية في السلام والوحدة الوطنية

وتحديث الإدارة وبناء الاقتصاد الوطني ...

دولة الرئيس :

إن البيان الوزاري للحكومة يتضمن إنجازات كثيرة وكبيرة لحكومتين الأمر الذي التبس علينا واقتضى منا جهداً للتفريق والتمييز بين مرحلتين ... بكلمات أخرى هذه حكومة (قديمة جديدة) ترفض أن تكون انتقالية ولا تريد أن نحكم عليها بالنيات بل أن نحكم لها أو عليها بإنجازاتها أو عثراتها في فترة حكمها السابقة ...

وهذه الحكومة تقول في بيانها الوزاري أنها ولبلورة مفهوم دولة القانون باعتباره الضامن لحقوق الإنسان والكافل لأمنه وطمأنينته واستقراره وثقتة بالمستقبل فإنه تمهيداً لهذا المفهوم فقد قامت هذه الحكومة بأحداث حقيقية وزارية للشؤون القانونية تأكيداً لاحترام القانون والالتزام بسيادته نهجاً واسلوباً .

فإذا كان الأمر كذلك دولة الرئيس أفلا يمكن وينفس المنطق أن نقول أن هذه الحكومة قد قامت بإلغاء حقبة وزارية للشؤون البرلمانية وذلك لعدم ثقتها بأصول وأعراف العبه الديمقراطية وتأكيداً لعدم الإلتزام بالديمقراطية نهجاً واسلوباً ، وأنا لا أعتقد بأمانه أن هذا هو قصد الحكومة ولكنه بدا هكذا ولو أن الأمر كان تغييراً في المسميات فقط ويبقى أن نتأكد من رغبة الحكومة وجديتها في توطيد علاقة السلطتين التشريعية والتنفيذية ولو أن الوقائع لا تبشر بمستقبل جيد وودي ...

إن القديم دولة الرئيس أو ما هو قائم لا تكتسب جدارته إلا إذا قدم الدليل الملموس

على أنه تجاوز الماضي وقادر على تحمل اعباء المستقبل وكان من الأجدر لو أن الحكومة قدمت كشفاً خاصاً بها بما كان وبها يجب أن يكون وبها سيكون ...

وأنا في وسط هذا المناخ أريد أن أعرف أين تلقي الحكومة هذه مع الحكومة السابقة في الاستراتيجية والتوجه السياسي والاقتصادي وأين تفرق لأنني لم استطع أن أثبت ذلك من البيان الوزاري فليس خافياً على أحد أننا نعيش أزمة اقتصادية زاد في تعميقها التصريحات المتضاربة للحكومة منذ اتفاق ٩/١٣ وليس خافياً على أحد أننا مكيلون بالديون وأن مواردنا في النهاية شديدة المحدودية وأنها نستورد طعامنا وأنها نجتهد في سبيلين أولها زيادة الإنتاج وتشجيع الاستثمارات وفتح الأفق لاستيعاب تكنولوجيا العصر وثانيهما فتح موارد جديدة غير تقليدية للدخل مثل السياحة والترانزيت وتحويلات الأردنيين وأنها نحاول جاهدين تطوير ما نملكه من استثمارات فعلية وجذب ما نقدر على جذب من استثمارات عربية وأجنبية .

كل هذا ليس خافياً على أحد فهو تشخيص لحالة ولكننا لم نسمع أو نقرأ عن تصور أو طرح جديد يتعامل مع الحالة ومن حق الناس أن يسألوا عن جديد عند كل جلسة ثقة ...

إن العلاقة أياً الزملاء بين الإدارة وبين التنمية الشاملة هي علاقة ديناميكية يعتمد نجاح كل طرف فيها على نجاح وفاعلية الطرف الآخر ...

فإذا فعلت الحكومة في جهاز الإدارة وما

هكذا من الأعمال

مفهومها لتحديث أو تطهير الجهاز الإداري ... واستمحيحكم عدلاً دولة الرئيس في أن اقتبس من مذكرات الشهيد هزاع المجالي عندما كان نائباً عام ١٩٥٦ في الصفحة ١٩٨ إذ يقول ...

«مشكلة الجهاز الإداري وضرورة تطهيره مشكلة متبادلة متقدمة العهد ، عرض لها أكثر البيانات الوزارية ... فما كانت حكومة جديدة تلي الحكم في هذا البلد إلا وتبادر في بيانها الوزاري إلى القول بأنها عازمة على تطهير الجهاز الإداري وهذا ولا شك دليل على أن هذا الجهاز قد امتدت إليه يد الفساد في بعض أجزائه على الأقل ...

والبيدي أن يكون ولاء الموظف للقانون والنظام وأن تكون الكفاءات العلمية والخلقية ومدى الخبرة العلمية هي الأساس الذي يعول عليه في انتقاء الموظفين ...

غير أن اعتبارات شتى قد تفاعلت في تكوين هذا الجهاز فانتابه الضعف واقتحمته العيون فكاد يخرج عن الغايات التي قام من أجلها ...

ويستمر الشهيد فيقول :

ودراسة شاملة لأحوال هذا الجهاز اليوم وتطورات ... تبرز لنا بصورة جلية الدوافع التي تكمن وراء الفساد الذي تخلفه ... وهذه الدوافع تتحمل وزرها الحكومة .

فبدلاً أن يكون الولاء للقانون والنظام والدولة أوداء ولاء لهم ونجت تأثير هذا الفهم الخطير ... لجأت الحكومة إلى تحطيم القواعد السلمية التي يجب أن تأخذ بها في صدد

التعيين والترفيه والنقل ، فكانت تحدث الاستثناءات وتخص بها «زُلها» ومن كان من انصارها أو من انحاز إلى صفها المزعوم . وكثيراً ما أقصت عن حقول الدوائر المرتكزة على كفاءات أناساً مشهود لها تلك الكفاءات لا لشيء إلا لأنها لا تأتلف وميولها .

وبهذا قبله اختل ميزان العدالة ومبدأ تساوي الفرص وانكمشت ثقة الموظفين في النظام العام ، بل وتلاشت كلياً في بعض الأحيان وأصبح هم المستوظف أو الموظف تبعاً لذلك تدبير شأنه بطرق ولو ملتوية لتأمين مستقبله بأسرع وقت ممكن لأنه لم تعد الثقة بقدرة النظام على حمايته وأنصافه .

(انتهى الاقتباس)

تنزلت عليك شآبيب الرحمة [أبا أمجد] وكأني بك تقف اليوم على هذا المنبر لتتصف المستوظفين والموظفين والمدراء والأمناء العاملين الذين يعيشون في ظل ارباب يومي ظاهرة الإصلاح وباطنه طلب الانبطاح ...

دولة الرئيس :

إن مفهوم الوحدة الوطنية أعمق وأشمل من المعارف عليه وهو مشروط بتحقيق التوازن وتحقيق التوازن هو شرط بقاء الوطن واستمراره بل وشرط وجوده من الأساس .

ونحن أينما الزملاء نعي في هذا الزمن الصعب نعي أن هناك تناقضاً بين الأهداف السياسية المعلنة للجماعة أو الحزب التي تتركز في معظمها على الوحدة الوطنية والديمقراطية والتقدم والسباحة والتنمية وبين الأهداف الغير

معلنة التي تتركز على تدعيم موقف الجماعة أو الحزب وتقوية نفوذها واقتناص المناصب وتحقيق المكاسب فالجماعة ... والحزب يستمدان قوتيهما من قوة محازبيهما وليس من كونهما مؤسسات قائمة بذاتها ...

إن التضامن الوطني يجب أن يعلو فوق أشكال التضامن كلها لأنه بدون هذا ... لا يمكن أن تتحقق وحدة الأرض والشعب والمؤسسات وسيؤدي ذلك إلى تفكك مجتمعي ... وهذا التفكك لا يصنع أوطاناً فالدولة التي تبني على هذا التفكك لن تكون دولة أبداً وإذا أصرت على أن تكون كذلك فلن تكون إلا دولة بوليسية ...

فمن أجل التضامن الوطني ومن أجل الوحدة الوطنية لا بد من السعي بقوة لتعزيز السمات المؤسسية لأجهزة الدولة وتطوير وتقوية الجوانب الإيجابية فيها ومنع تسرب السلبات إلى كياناتها من خوف ، وتراخ في العمل وعدم انضباطية في السلوك ، وضعف في الولاء للمؤسسة ومن ثم تحيرها للجماعة أو الحزب ...

وعندما يتحقق ذلك فإننا نكون قد ساهمنا في امتداد السلام إلى جبهتنا الداخلية ونحتمي بذلك هويتنا وقيمنا ويأمن المواطن الخوف وتحقق العدالة ...

أما الفقر دولة الرئيس والذي ما عاد جيوباً بل امتد شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً فإن مؤسسات الدولة وصناديق التنمية والتشغيل والمعونة الوطنية تحتاج إلى وقفة وإعادة تقييم ضمن برنامج وطني شامل يسير بموازاة تعظيم النشاط الاقتصادي والاستثماري من

خلال التشريعات والحوافز ولربما يحتاج الأمر إلى توحيد كل الجهود في مؤسسة واحدة دون أن يغيب عن ذهننا دولة الرئيس ضرورة السيطرة الحكومية على لجان الزكاة وتوحيدها مع النشاطات الرسمية الأخرى حتى لا تتحول أموال الزكاة إلى أدوات سياسية انتخايبه ووعود بوجبات هائبة مجانية في السماء السابعة ...

وغني عن القول أنه كلما زادت الأزمة الاقتصادية أضيف إلى حساب التيارات المتطرفة رصيد جديد ...

حضرات النواب :

إن السلام غاية والمفاوضات وسيلة ودونها انزلاق إلى الغوغائية ... ودونها إغراق في الرومانسية فإننا يجب أن نعترف أننا نعيش عصراً لا يطبق المرتجلين ولا يغفر للمكابرين ...

والسلام لا يرجمل وضرورة أن يكون عادلاً ومشرقاً وشاملاً أمر لا مكابرة فيه ...

فكأب ديفيد ... أدى إلى اجتياح لبنان ... وانفراد المنظمة قد يؤدي إلى حرب الأخوان ... واستفراغ الأردن قد يؤدي إلى ضرب سوريا والبقاء في لبنان والجولان .

ونحن نشد على يد الحكومة لتفاوض ليبقى الأردن لاعباً بعد أن حاولوا أن يصنعوا منه ملعباً .

نفاوض لنحتمي ذاتنا وانتصاراً للقضية العربية لاستعادة الأرض وتأمين الحقوق الفلسطينية والسورية واللبنانية والأردنية .

نعم نحن اردنيون أولاً ولكننا لا نفرط

هكذا من الأشغال

أن هناك قوة خفية تسعى سعيها في البلاد ، وهذه القوة الخفية هي التي تجعل من الخير العميم شراً مستطيراً وتقلب الصراع ليكون باطلاً منفراً .

انتهى الإقتباس - واعتقد أن الغائب الشهيد قد قرأ عليكم المسكوت عنه ، الغيب ، الغامض والمتداخل وقد قصد بالدرجة الأولى الحكم وما يميز حكومة عن أخرى وأعيى بقول الحق «ولا تكونوا كالأدنين قالوا سمعنا وهم لا يسمعون» .

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس :

شكراً للأخ عبد الكريم الكباريتي ، الكلمة الآن للسيد علي أبو الراغب والمتحدث الذي يليه هو السيد سمير قعوار .

السيد علي أبو الراغب :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الأمين قال تعالى : «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل» .

صدق الله العظيم

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

يبدأ مجلسنا الثاني عشر أعماله أولى دوراته العادية ، في وقت يجتاز فيه الأردن عتبة هامة من تاريخه المعاصر ، ويواجه تحديات ومتغيرات وأحداث إقليمية ودولية تتطلب من

بحق أي عربي وإذا كانت المنظمة قد اختارت أن تترك المظلة الأردنية إلى انواء وعواصف أو سدود فهناك حقها وخيارها ولا بد من إيجاد آلية لضبط وتنظيم العلاقة بيننا وبين منظمة التحرير والتي أصبحت مضطربة ، عفوية ، مشوشة ، متشابكة وذلك أيضاً لضمان حقوق ومصالح الشعبين الأردني والفلسطيني وحماية من مخاطر واحتلالات المفاوضات .

ولا بد أيضاً من تكثيف الجهد لنعمل على كسر الجمود وإعادة الحرارة للعلاقات العربية وتطبيعها وتدعيمها والخروج من أسر الأمر الواقع الذي خلفته أزمة الخليج ... فالسلام العربي العربي لا بد أن يسبق السلام العربي - الإسرائيلي حتى يكون سلاماً مشرفاً .

دولة الرئيس :

انني إذ أبدي احترامي لما ورد في البيان الوزاري للحكومة من أراء قد يكون اقتضاها الجو السياسي العام فإنني أرجو أن أستعيد من لطف هذا المجلس لأقتبس مرة أخرى من كلام الشهيد مزاح المجالي من مذكراته صفحة (١٧٨) إذ يقول : -

أيها الزملاء ... إن هذه الحكومة وأية حكومة ما لم تتقدم إلى هذا المجلس بعلاج ناجع نافع تستطيع إنفاذه فسيكون جهدها مع حسن النية جهداً لا طائل تحته بل قد يكون علاجاً غدراً لا يضمن شفاء المريض .

ويقول : «إنني أحرار فيما أقول في هذا الظلم الذي جاز على الرأي العام ، ولكنني أقول صريحة لوجه الله تعالى ولوجه الحق ولوجه هذا الوطن الذي منه نبينا وفيه نموت إن الصحيح هو غير هذا كله بل الصحيح هو

الشقيقة ومنظمة التحرير الفلسطينية الدخول في المفاوضات السلمية التي بدأت في مؤتمر مدريد للسلام قبل نحو عامين . وكنيجة للمتغيرات الإقليمية والدولية الكاسحة التي احاطت بقضيتنا الفلسطينية وبجمل النزاع العربي - الإسرائيلي ، فقد تقبل شعبنا هذه المخاطر ، إنطلاقاً من أن هذا الخيار هو خيار عربي - فلسطيني ، بقدر ما هو خيار أردني آخذاً بعين الاعتبار أن مسار المفاوضات ونتيجتها النهائية يجب أن تظل حكومة هدفها النهائي ، ممثلاً في السلام العادل الدائم المشرف الذي تقبل به الأجيال القادمة ، سلام يعيد للأردن حقوقه المشروعة ، ويضمن للشعب الفلسطيني السيادة على أرضه ويفتح الطريق أمام عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم ويؤمن لهم حقوقهم المشروعة . أن شعبنا يحكي الموقف الذي عبر عنه جلالة الملك حين أكد الالتزام الأردني برفض الحلول المنفردة ، وجدد التمسك بالحل الشامل المتزامن على جميع الجبهات ، بالاتفاق والتنسيق مع دول المواجهة ، وصولاً إلى السلام العادل والدائم والمشرف .

إن شعبنا إذ يثمن الموقف الأردني النبيل ، الذي وفر لمنظمة التحرير الفلسطينية المظلة الشرعية أثناء مفاوضات السلام ، كان ولا يزال يتطلع إلى استمرار التنسيق الأردني - الفلسطيني من أجل تبادل المعلومات والاطلاع الدائم على مجريات المفاوضات ، ولا سيما على الصعيد برامج وخطط التنمية ، وذلك انطلاقاً من التشابك الواسع بين الاقتصاد الأردني واقتصادات الأراضي

مجلسنا المزيد من الحكمة والتبصر والإرادة القوية للحفاظ على مكتسبات شعبنا وامتنا ، وللتنهوض من أجل بناء الأردن الجديد ، وطن الحرية والديمقراطية ، ليكون القدوة والمثل في عالمنا العربي الكبير ونقطة إشعاع حضاري فيه . ولعلكم تدركون معي المعاني السامية التي حملها خطاب العرش السامي حين حملنا أمانة العمل من أجل أن تكون مسيرتنا الديمقراطية ، النموذج الذي نرضى به الأمة وترى فيه مثابة تهديداً . والي لعل ثقة أن الامانة المقدسة التي أودعها الشعب في أيدينا ، وتلك المسؤولية التي ألغاه علينا ، سوف تبقى موضع اهتمامنا دوماً ، رائدنا في ذلك أن تكون عند نقتة بنا ، خدمة للوطن واعلاء شأنه .

دولة الرئيس ، السادة النواب

كنا نتمنى أن تتقدم الحكومة ببرامجها الوزاري مفصلاً ومتصلاً بالمستقبل ، برنامجاً يعكس تطلعات شعبنا وطموحاته ، أما وقد اختارت الحكومة أن يكون خطاب العرش السامي بياناً وثائقياً لها ، فإنني أطالب الحكومة في ردها على كلمات النواب ، بتوضيح سياساتها على مختلف الصعد ، من خلال برنامج يجيب على تساؤلات مثلي الشعب بشأن مختلف القضايا التي تقلق القطاع الأوسع من مواطنينا .

ولعل في مقدمة القضايا التي تشغل شعبنا وتستدعي من الحكومة اجوبة واضحة محددة بشأنها ، القضايا والمشكلات التالية :

أولاً : على الصعيد السياسي :

لقد اختار الأردن ، مع الدول العربية

هكذا من الأعمال

الفلسطينية المحتلة والانفتاح الواسع بينها ، عبر حركة البضائع والافراد ، بل وانطلاقاً من الاواصر التاريخية والتجاور الجغرافي والتنازع السكاني وحقائق المصير الواحد .

وهذا يقودنا مباشرة الى الحديث عن وحدتنا الوطنية في اطار الوطن الاردني . اذ لا يخفى على أحد أن الشهور القليلة الماضية شهدت أجواءً لا تسر ، افتعلتها المصالح والطامع الانانية والفئوية اكثر مما جاءت تعبيراً عن حقائق موضوعية ، الى ان كان الموقف الذي حسمه جلالة الملك بتأكيده على اننا شعب واحد موحد ، بشئ منابته واصوله . ولذلك فاننا نطلع الى سياسة رسمية ثابتة تعكس هذا التوجه والالتزام القومي بوحدة الوطنية ، التي امتحنتها التحديات الخارجية والداخلية مراراً ، وتصلبت بمرور السنين وتعاقب الاجيال ، وتعمقت اواصر القرابة بين افراد شعبنا بجماعاته المختلفة .

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين ، ان الانتخابات العامة التي افرزت هذا المجلس الكريم شكلت عملاً عملياً لاختيار جدية واستمرارية خيارنا الديمقراطي الاردني . وسهيا كانت الملاحظات والانتقادات على مجرى هذه العملية منذ بدايتها وحتى نهايتها عفة او غاططة ، فإن اجراء الانتخابات في موعدها بمشاركة مختلف ألوان الطيف السياسي والحزبي الاردني ، شكلت اشارة واضحة على عمق التزام بلدنا بالديمقراطية ، التي هي ، كما قال جلالة الملك نتاج جهد الجميع ، وثمرة لتضحياتهم . لقد اثبتت التجربة ان الفضل معيار على

التزام الاردن بالخيار الديمقراطي هو الاعمال وليس الاقوال . والآن ، وبعد اجراء الانتخابات العامة في موعدها ، فإن مجلسنا مدعو للاستقاء بادائه البرلماني ، وإلى تطوير انظمته ولوائحه الداخلية ، وإلى اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لتمكين النائب من التواصل مع ناخبيه ، ومن توفير المعلومات والمعطيات اللازمة له عند اتخاذ أي قرار ، او اثناء مناقشته لسياسات الحكومة او عند النظر في مشاريع القوانين المروضة عليه . وكما تعلمون ، فإن ذلك يستدعي من السلطة التنفيذية وضع الامكانات اللازمة لذلك ، والعمل على توفير التسهيلات والادوات المناسبة لتحسين هذا الاداء .

ان شعبنا يتطلع الى السنوات الاربع من ولاية المجلس الحالي لتكون سنوات بناء واصلاح ، وانه يطمح الى ترسيخ المؤسسة بالتعاون ما بين السلطين التنفيذية والتشريعية عند اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي ، ودعم واطلاق المبادرات الخلاقة والابداع والتجديد ، واشراك الجميع في عملية البناء والتنمية وتعزيز المسيرة الديمقراطية

وفي هذا المقام اسمحوا لي بتأكيد المطالب الملحة التالية في اطار عملية تثبيت وترسيخ المسار الديمقراطي في بلدنا :

١ - الاسراع في اعداد قانون جديد لانتخاب مجلس النواب ، ليكون بحوزتنا قانون عصري ديمقراطي يحقق عدالة التمثيل لجميع مناطق البلاد وفئات الشعب كافة دون اجحاف او تمييز ، وييسر اجراءات التسجيل والترشيح والانتخاب.

٢ - الاسراع بعرض مشروع قانون العمل الجديد على المجلس للنظر فيه واقراره ، آخذين بعين الاعتبار حاجة عمالنا واصحاب العمل سواء بسواء ، الى تشريعات حديثة تؤمن العدالة والانصاف والانتاجية العالية واستقرار العلاقات بين ارباب العمل والعمال .

٣ - تحسين اوضاع الجهاز القضائي على مختلف مستوياتها المعيشية والمعنوية والمهنية وتحديث التشريعات الخاصة بالسلطة القضائية بما يعزز سلطتها واحترام استقلاليتها ورفدها بالمزيد من الكفاءات والقدرات الجديدة .

٤ - تحديث التشريعات الخاصة بالبلديات والحكم المحلي ، بما يعزز دورها في خدمة المواطنين وتحسين الخدمات الاساسية لمختلف المناطق ، وتمكين العناصر الكفوءة من الوصول الى المجالس البلدية والقروية .

ولقد آن الأوان لأن يكون على رأس امانة عمان الكبرى مجلس وأمين منتخب ، بما يعزز رقعة الممارسة الديمقراطية ، ويشرك أبناء عمان في انتخاب ممثلين عنهم ، لادارة شؤون مدينتهم ولتحسين الخدمات وتوزيعها بعدالة على مختلف مناطق العاصمة واحياؤها وتحسين صورة عاصمتنا وابرار طابعها الحضاري والثقافي .

٥ - ولقد آن الأوان ايضاً للالتفات الى حقوق المرأة كمواطنة وعاملة وربة اسرة . اننا ندعو لتشكيل لجنة وطنية عليا تعمل على حصر التشريعات ذات المساس بأوضاع

المرأة من أجل العمل على تحديثها وتحسينها من المعوقات التي تحد من مساواة المرأة ومشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

كما ادعو الحكومة للالتزام بالعمل على ازالة المعوقات الادارية والعمل على مكافحة السلوكيات والمواقف المعطلة لترقية المرأة العاملة في اجهزتها وتقنياتها من تسلم المراكز القيادية التي تؤهلها لما قدراتها وكفاءاتها المهنية والعلمية .

ثانياً : على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي

لقد استطاع الاردن خلال السنوات الاخيرة ، ومن خلال تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي معالجة بعض جوانب الازمة الاقتصادية التي عصفت بنا في اواخر الثمانينات ، حيث تمكن من اعادة جدولة الديون الخارجية ووقف تدهور سعر صرف الدينار وتثبيتته ، كما نجح مؤخراً في كبح جماح التضخم وحقق الاقتصاد الاردني خلال العام الماضي نمواً مقبولاً .

ومع الامل بالحفاظ على هذه المكتسبات والحرص على تطويرها ، الا ان سياسات التصحيح التي اعتمدت اغفلت الاعراض والآثار السلبية التي رافقتها ، وجعلت من الاقتصاد الاردني اقتصاد جباية وضرائب ، كما اخلت هذه السياسات بالمعادلة الاقتصادية المتوازنة ، فقد تفجرت خلال السنوات الاخيرة مشكلات الفقر والبطالة ، وتأكلت الطبقة الوسطى واتسعت الفوارق في الدخول بين فئات المجتمع ، مما بات يستدعي تصويب

كلنا من أهل

كلنا من أهل

السياسات الاقتصادية المعتمدة قبل ان نستفحل آثارها الاجتماعية الخطيرة ، وذلك بضرورة الاستعجال بتنشيط التنمية الوطنية وتحفيز الاستثمار .

لقد دعونا في السابق ، وعملنا من موقع المسؤولية خلال السنوات القليلة الماضية من أجل أن يكون التزامنا ببرنامج التصحيح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي مستنداً الى رؤية وطنية اردنية ، وإلى تبصر تام بالابعاد والآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية المعتمدة ، حتى لا تؤدي بنا من حيث لا نريد الى تعميق الاختلالات الاجتماعية . لكن هذا الموقف الذي اتخذناه كان يصطدم على الدوام بالفريق الوزاري المعني بالملف الاقتصادي ، الذي اصر على الاكتفاء بالالتزام ببرنامج التصحيح بحذافيره ، وكما هو معد بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي .

انكم تعلمون مدى الارتباط الوثيق بين العملية الديمقراطية والتنمية ، والتأثير المتبادل بين عوامل الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي . والآن ، وبعد ان انطلقت مسيرتنا الديمقراطية لا بد من تعزيز المكتسبات السياسية من خلال الالتفات الى التحديات الاقتصادية التي تواجهنا ، خاصة في المرحلة المقبلة ، وبالتوافق مع احتمالات التوصل الى تسوية سياسية في الشرق الاوسط . واني اود هنا الاشارة الى بعض معالم السياسة الاقتصادية المشروطة :

١ - اننا نطالب بمراجعة خطة التنمية الاردنية التي وضعت اخيراً ، وإن توضع على

رأس اولوياتها التصدي لمشكلات الفقر والبطالة وتحقيق التوزيع العادل للدخل القومي بين مختلف الاقاليم وفئات السكان .

٢ - ان الحكومة مدعوة الى نفخ الغبار عن قانون تشجيع الاستثمار وتحديثه ليكون احد أدوات وروافع النقلة الاستثمارية المطلوبة ، وللاستقطاب رؤوس الاموال الوطنية والعربية من أجل تزخيم التنمية والاستثمار في الصناعة والمشاريع الانتاجية

وانني اطالب الحكومة بالتوسع في الاعفاءات الضريبية للمشاريع الجديدة ، بل واطالب بأن تصل حد الاعفاء الشامل من الضريبة ، اذا ما وجهت الاستثمارات الجديدة الى المحافظات والمناطق النائية وخصوصاً في القطاع الصناعي المكثف للعمالة .

٣ - لا بد من اعادة النظر جذرياً بالعبء الضريبي المفروض على المواطن من خلال اجراء اصلاح ضريبي شامل يتناول قانون ضريبة الدخل وقانون الجمارك والقوانين الضريبية الاخرى .

٤ - اطالب الحكومة بالعمل على رعاية الخدمات الطبية وتوفير الدعم اللازم لها انطلاقاً من كونها احد الروافع الاستثمارية الكبيرة القادرة على رفد البلاد بالعملات الصعبة ، خاصة مع تزايد فرص تحول الاردن الى مركز اقليمي متميز للخدمات الطبية والعلاجية

٥ - ان قطاع الانشاءات كان ولا يزال احد

اعمدة اقتصادنا الوطني برغم ما لحقه من ظلم وجور ، جراء وجود تشريعات وشروط عقود العمل غير العادلة التي ادت الى إضعاف شركات المقاولات الوطنية . ان انتشار هذا القطاع الهام واخذ دوره في بناء مشروعاتنا الوطنية يتطلب اعادة النظر في هذه التشريعات والعقود واعطاء هذا القطاع الرعاية التي يستحقها .

٦ - اما قطاع النقل الذي لا تحفى على احد تطوره السريع خلال العقدين الاخيرين فقد بات بحاجة الى التفاته خاصة ، سواء من حيث الحاجة الى اعادة بناء وتجديد اسطول النقل البري ، استعداداً لمرحلة رفع الحصار عن العراق وانفراج العلاقات مع دول الخليج .

٧ - ان السياحة هي القطاع المرشح للنمو الاسرع في المرحلة المقبلة . ان هذا يتطلب وضع برنامج استثماري شامل لاقليم العقبة والبحر الميت والمناطق السياحية المختلفة والاسراع بتملك الاراضي اللازمة للاستثمار السياحي ، وتشجيع القطاع الخاص على التوجه نحو استكمال بناء بنية الخدمات السياحية ، وعلى تنشيط السياحة العلاجية .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين في الوقت الذي نعتقد فيه ان الاستثمار واستئناف الزخم الانمائي هو الذي يوفر الاساس لمعالجة مشكلتي البطالة والفقر ، الا ان هذا لا يعني تجاهل الاجراءات والتدابير المعجلة التي تسهم في تخفيف حدة البطالة

والفقر . وهنا لا بد من تنظيم سوق العمل الداخلي التي تتسم بارتفاع معدلات الاعتماد على العمالة الوافدة . وهذا يتطلب التشدد في تنفيذ السياسات الحكومية التي تحدد شروط ونسب استخدام العمالة الوافدة في كل قطاع اقتصادي .

كما واطالب باحياء «لجنة الاسعار والاجور» بتمثيل متوازن لارباب العمل والعمال ووزارة العمل من أجل وضع الاطار العام لمستويات الاجور والاسعار سنوياً .

كما واطالب الحكومة بايلاء التدريب المهني الاهمية التي يستحق ، واعادة النظر في مؤسسة التدريب لضمان كفاءة التدريب ، وللإسهام في اعداد مستويات مختلفة من القوى العاملة ، مثل العمال المهرة واشباه المهرة ، وتحويل معاهد المجتمع الى كليات للبوليتكنيك وتزويد الطلبة بالخبرة التكنولوجية والمعرفة العملية اللازمة ، والا استمرت في تخريج جيوش من المرشحين للانضمام الى صفوف العاطلين عن العمل .

من ناحية اخرى لا بد من التنويه هنا الى اهمية تعزيز ونشيط قنوات الاتصال بالمغتربين الاردنيين في الخارج ، وذلك من خلال مؤسسة حكومية معنية بشؤون المغتربين .

ان مهمة هذه المؤسسة ان تعمل على توثيق روابط المغتربين بوطنهم وتعزيز مشاركتهم في التنمية والبناء الوطني والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم في بلاد الاغتراب .

دولة الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين

لقد حاولت الحكومات المتعاقبة تحسين الاداء الاداري ومخارية البيروقراطية ، لكن النتائج المتحققة ، محدودة للغاية ، بل تكاد لا ترى او تلمس . ان المطلوب على هذا الصعيد كثير ، والا فلن نستطيع ان نصمد امام التحديات القادمة ، ونحن نعاني من هذا الزهمل الاداري والتنظيمي ، وما يواجهه اي مستثمر او متعامل مع دوائر الدولة من تعقيدات بيروقراطية ، فالمطلوب اصلاحات نوعية كبيرة تنهي مسلسل الاجراءات الروتينية التي تسبق انجاز اية معاملة مهما كانت بسيطة ومتواضعة ، والمطلوب العودة لاعتد الكفاءة والقدرة في التعميمات الحكومية ، وضمان تكافؤ الفرص ، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب . وتحسين الرواتب والاجور في جهاز الدولة والقطاع العام ، من أجل استقطاب الكفاءات اللازمة ورفع مستوى الاداء الحكومي . اننا ، باختصار ، بحاجة الى ثورة ادارية وليس مجرد اصلاح اداري ، لتحرير جهاز الدولة من البيروقراطية والروتين .

هذا اذا اردنا حقاً النجاح في مواجهة التحديات الاقتصادية القادمة .

دولة الرئيس ، حضرات النواب الكرام

ان المرحلة التي نعيشها تتطلب منا اقامة علاقة مميزة ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، علاقة تقوم على قواعد مؤسسية تسودها اجواء الثقة والاحترام المتبادل وتكامل الادوار والمسؤوليات .

اننا مرحلة تتطلب ان يكون على سدة السلطة التنفيذية فريق وازري مميز ، قادر على

مواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية البالغة الدقة ، بحيث يكون هذا الفريق الوزاري على مستوى طموحات الشعب وتوقعاته وآماله . وارجو ان اكون واضحاً وصريحاً في تحديد موقفني من الحكومة ، ومن برنامجها الوزاري في ضوء استحقاقات المرحلة التي يعيشها بلدنا بشكل خاص والمنطقة بشكل عام ، هذا الموقف المنحاز عن الميل والفرس والمترفع عن الحسابات الشخصية سواء بالنسبة للدولة رئيس الوزراء او لفريقه الوزاري الذين هم في موضع التقدير والاحترام . . . لكنه الموقف المستند الى القناعة التامة بحاجة الاردن الى الكثير من الجهد والكثير من العمل لمواجهة مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية بوعي وعلم ومسؤولية ، وهذا لا اظنه متوافراً في الحكومة بتركيبها الحالية التي تنفق الى روح الفريق بسبب عدم الاختصاص واختلاف الاهواء ، وتبعثر الاهداف وعدم الدقة والتروي في اختيار الوزراء القادرين على النهوض بهذه الاعباء واجتراح الحلول المللثة لمشاكلنا وقضايانا العديدة . . .

وعليه ، ومع ايماني بأن المعارضة لوجه المعارضة هو العبث بعينه ، ومع انني الاقرب دائماً الى الاعتدال المتبصر والتفهم الواضح ، الا انني اجد نفسي مضطراً لاتخاذ الموقف غير المؤيد للحكومة .

مع الدعاء الى الله العلي القدير أن يكون قد هداني الى ما فيه خير بلدنا الغالي وعزة ابنائه الطيبين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : شكراً للسيد علي ابو الراغب ، والكلمة الآن للسيد سمير قعوار والمتحدث الذي يليه فرح الرضي .

السيد سمير قعوار :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس :

الزملاء النواب المحترمين

يلتئم مجلس النواب الأردني الثاني عشر في هذه الأيام ليتحاور مع الحكومة ، ويناقش مع أعضائها ، وي طرح أمام الرأي العام ، سبل المشاركة والتعاون والتفاعل ، في هذه المرحلة ، الدقيقة من تاريخ وطننا وأمتنا ، والتي تعتبر أخطر وأهم مرحلة في التاريخ العربي الحديث .

إن ما تشهده أروقة المجلس هذه الأيام ليس تعبيراً احتفالياً بوصولنا الى هنا ، وإنما هو بداية مرحلة جديدة تحدث ضمن المتغيرات العالمية التي أساسها إحترام حرية الإنسان وحماية حقوقه ، في حياة كريمة هي هبة من هبات الله .

الديمقراطية الحقيقية في النهج والأسلوب والتطبيق هي أهم مظاهر حركة التاريخ الجديد .

إن معالم النظام العالمي الجديد ، أساسها القوة وليس الضعف ، والوحدة وليس التفريق ، والتكتلات وليس الانفراد ، والإكتفاء والتنافس ، وليس التبعية والإعتداد والإنكالية .

وعالمنا العربي ، ونحن منه في موقع

الصدارة ونحن فيه أكثر تأثراً بما يجري وبما يدور وبما يرسم في أروقة وجلسات المباحثات/ثانية أو متعددة ، سرية أو معلنة ، وما نسمع عنه من لقاءات في عواصم العرب والعالم ، وما يعلن عن إستعداد المنظمات الدولية من تبين مشاريع ، كلها تتجه نحو تشكيل سياسي واقتصادي جديد ، قد يصغر أو يكبر ، قد يكون محدوداً أو يتسع ، كل هذا يجري في وقت يقرب فيه العالم من حل لبؤر التوتر والصراعات الإقليمية وغيرها .

ويأتي إنعقاد مجلسنا الكريم ولقاءنا بالحكومة الموقرة في ظل هذه المعطيات ، والمستجدات ، والمتغيرات ، والتي إذا لم نتعامل معها ، ونتعرف على تفاصيلها ، ونشارك في صنعها من موقع الوعي والإقتدار ، والتمسك بالشوايت الوطنية والقومية ، والإرتقاء بالأداء العربي الى مرحلة الشمولية ووحدة الصف ، قد نجد أنفسنا وبسارع خطير متأخرين عن اللحاق ، وقد صدرت ملامح المرحلة القادمة ، التي سترخي بظلال سلبية ، وقد تفرض نتائج لا يقبلها جيلنا ولا الأجيال القادمة ، ولا نعرف ماذا سيكتب التاريخ ؟

والسؤال : ما هي الجاهزية لهذا التحدي ؟

دولة الرئيس :

الأخوة النواب ،

الوحدة الوطنية ليست شعاراً موسمياً ، وليست بداية حديث مناسبي ، إنما هي النسيج الإجتماعي والثقافي والفكري والسياسي

الذي وجد الماضي والحاضر والمستقبل ،
فالحفاظ عليها وصيانتها والالتزام بها ليس
ترفاً سياسياً أو رفاهاً اقتصادياً وإنما هو التعبير
الشرعي عن إرادة الأجيال التي تمثلها هنا
نحن في هذا المجلس الكريم خير تمثيل ونعبر
عنها أصداق وأرقى تعبير .

لهذا فإنني ومن منطلق القناعة اليقينية بحق
إخواننا وأهلنا في منظمة التحرير الفلسطينية ،
لاختيار سبل الوصول إلى حقوقهم الشرعية
المعترف بها دولياً وإنسانياً وعودة القدس
لتكون عاصمة لكل الموحدين بالله ...

لقد سعى الأردن وقيادته الهاشمية إلى لم
الشمل العربي وإلى إزالة أسباب الخلافات
العربية ، وإلى تحسير سبل الالتقاء العربي ،
خاصة في هذا الزمن الذي لا يحتمل الفرقة ،
ولا يقبل الانقسام .

وكان الأردن أكثر دول العرب تضرباً
لموقفه القومي ولوعيه بخطورة الأحداث
وفهمه لأبعاد ما يرسم وما يخطط هذه المنطقة
وما يدور في عواصم الدنيا من تصورات
للسيطرة على اقتصادها وتجزئتها وإيقاظها في
حالة من التبعية وسلب الإرادة .

وجلسنا أيضاً الأخيرة مطالب ومن موقع
الالتزام بدور القيادة الهاشمية وتطبيقاً لدورها
وقدراتها على التحرك بإتجاه المجالس البرلمانية
العربية ، ومؤسسات شعبية وفكرية وغيرها
للدفع مسيرة التضامن العربي وإيجاد دور
للشعوب ومثليها ومفكرها في درء الخطر ،
وتوحيد الموقف ، وإجلاء المرحلة .

إن اهتمامنا بالأحداث والمتغيرات التي
ترسم للشرق الأوسط ولوجوده ، سياسة

وإقتصاداً ، مياه وبيئة ، موارد وسكاناً ،
سوقاً واحدة أو أسواقاً ، تجمعات أو تكتلات
اقتصادية ، يجب أن لا يبعدنا كثيراً عن واقعنا
، وعن مجتمعنا ، وعن مقدرات القوة
والضعف فيه ، فهذا واجب لا يقل قدسية
وتقديرًا عن الواجب الأول .

دولة الرئيس :

الأخوة النواب :

إن الوطن بحاجة إلى إعادة ترتيب
لأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية ، وما
ينسحب منها ومنها ، من أزمات تكبر مع
الأيام ، وتصبح الحكومة أية حكومة غير
قادرة على مواجهة الصعوبة لحلها ، فآزمة
البطالة والأسعار ، وتعمق جيوب الفقر
والشحوت الاجتماعي ، وتآكل المداخل
والرؤوس وضعف الأداء الإداري وغيرها من
الأزمات الحادة ، يجب أن تكون في مقدمة
الأجندة الوطنية لعمل هذه الحكومة ، ويجب
أن يوضع بين أيدي السادة الزملاء النواب من
الدراسات والمعلومات ما يجعلهم قادرين على
التحاور والتشاور مع الحكومة للوصول إلى
حلول جذرية في زمن منظور لأزمات هذا
الوطن وخاصة في قطاعات الخدمات والإنتاج
حيث تبقى جبهة الداخلية قوية متينة متألقة ،
وفي حالة المرور السريع عن هذه الأزمات
وعدم التعمق في وضع الحلول لها ، سنجد
أنفسنا ندور حولها وهي تكبر وتكبر ، لتبتلع
في يوم من الأيام كل جهدنا وإهتمامنا ، ونقف
والحكومة غير قادرين على مواجهتها ، وإنني
من هذا المنبر أطلب من المؤسسات والوزارات
ذات العلاقة بالسكان والعمالة والبطالة

والمؤسسية .

وتطوير الإدارة لا يكون بالأشخاص
وبالرموز فقط وإنما يمتد إلى القوانين
والتشريعات والأنظمة ، ليرتقي الأداء
الإداري بمجمله إلى المستوى المطلوب لدولة
تريد أن تتعايش وتتعاظم مع مستجدات القرن
الواحد والعشرين ، وتريد أن تتعامل بالحقائق
وبالمعلومات والتي بدونها يكون العمل إرتجالياً
، والإنجاز نتيجة غير واضحة .

وتعلمون جميعاً أيها الأخوة ، أن حلقات
العمل الإداري يجب أن ترتقي في الأداء
والإنجاز في كل مرحلة من مراحل النمو
الاقتصادي والاجتماعي .

دولة الرئيس :

الزملاء النواب الكرام :

هذه بعض الملامح لقضايا وأولويات أردت
أن أضعها أمام مجلسنا الكريم والحكومة
الموقرة ، وسأتي على تفاصيل للكثير منها
وخاصة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية أثناء
مناقشة مشروع موازنة الدولة لعام ١٩٩٤ .

وإنني في ختام كلمتي ، أتقدم من جلالته
الملك الحسين المعظم قائد الوطن وباني نهضته
والأمين على مسيرته بالتحية والتقدير
والإجلال ، وأدعو الله أن يساعدنا جميعاً
لنكون عوناً لجلالته في سعيه المخلص لتحقيق
الحياة الكريمة لأبناء هذا الوطن العزيز ،

والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : وعليك السلام ،
شكراً للسيد سمير قعوار ، والكلمة الآن
للدكتور فرح الرضي والمتحدث الذي يليه

والأسعار وكلفة المعيشة وغيرها أن تتحرى
الدقة في المعلومات ، والدراسات الوافية ،
حيث نتعاون سوياً ونوياً وحكومة في الوصول
إلى الحلول الجذرية .

دولة الرئيس :

السادة النواب الكرام :

في عصر الديمقراطية ، وفي عالم الفكر
والعلم والأبداع يقع على كاهل الجهاز
الإداري التمييز عمليات التنمية والتغيير
والتطوير ، والعناية بالجهاز الإداري من واقع
العمل المؤسسي البعيد عن الجهوية والفتوية ،
المعتمد على إستقطاب الكفاءات والتأهيل
والتطوير ، والمركّز على حقيقة أن الإدارة هي
أساس تحقيق الأهداف ، وأن الإنسان الكفؤ
المؤهل المبدع هو القائد الإداري الذي يحول
مؤسسته وإدارته إلى مواقع الإنتاج وإلى مراتب
الإبداع ، وكل نظريات التنمية الحديثة ترتكز
على العنصر البشري القادر ، المنتج وتلغي من
تطبيقاتها الإدارة بالمعرفة ، والإدارة بالقرب ،
فبناء الوطن يعتبر من المقدسات ومن الأمانات
التي يسجلها التاريخ وتقرأها الأجيال ويحكم
عليها من يدسون الواقع ويحللون الوجود .

من هنا فإن إرتباط حل الأزمات
الاقتصادية والاجتماعية يجب أن يقترب كثيراً
من الإهتمام بالإدارات والكفاءات التي
سيوكل إليها أمر التخطيط للحل ،
وللمؤسسات التي تعنى بوضع الحلول
والتصورات ، وأن يكون على قمة الهرم وفي
وسطه وأطرافه من الكفاءات ما يجعل عملنا
ذا صبغة شمولية وذا حلول مستقبلية طويلة
الأمد ، إعتماًداً على العمل والخبرة

هكذا من الأعمال

السيد توفيق كرشان .

الدكتور فراح الرضي :

دولة الرئيس حضرات الزملاء ،

إسمحوا لي أولاً أن أرفع الشكر لمقام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين العظيم الذي هيا لبلدنا حياة نياية بصيغة ديمقراطية أصيلة . وهذه مأثرة من مأثر بني هاشم التي يزخر بها تاريخ أمتنا . فقد جاء قرار جلالة الملك المعظم بإجراء انتخابات نيابية على أساس صوت واحد للمواطن الواحد قمة في الحق والعدل والحكمة . وسيكون مجلسنا هذا جزءاً من تاريخ هذا البلد وأحد المعالم والمراحل الهامة في عمر الديمقراطية الأردنية .

فقد أفرزته عملية انتخابية نزيهة عبر فيها الشعب بملء حرية وبطريقة ديمقراطية عن أرائه وتطلعاته ومطامحه . ثم انه جاء وفق شعارات ضخمة تستهدف تصحيح المسيرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذا البلد .

وكان من نتائج هذه الانتخابات أن أوكل الشعب إلينا وأودعنا طموحاته وتطلعاته وأثمننا على تجربة الديمقراطية وجعلها أمانة في أعناقنا جميعاً . لذا وجب علينا أن نرعاها ونتمتعها حتى يشتد عضدها وتنعم بها أجيالنا القادمة .

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء

إن المشكلات التي يعاني منها بلدنا صعبة وكثيرة . منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي وما هو صحي وتربوي . ولكي نتغلب على هذه المشكلات لا بد من التعاون بين الحكومة ونواب الشعب . لا بد لنا من

العمل يداً واحدة ، فنحن جميعاً نبحر في سفينة واحدة . . . القائد والحكومة والشعب ونواب الشعب . . . كلنا نمضي لبلوغ مرفأ الاستقرار والطمأنينة والأمن والحياة الأفضل . فإن عمل أحدنا بمفرده وأحدث خرقاً في السفينة هلكتنا جميعاً . . . سلامتنا تتطلب التعاون والجهد المشترك . وما التناحر بيننا والمشاحنات والكيد والتحاسد إلا عوامل تهدم وتخرب لهذا الجهد المشترك . وبالتالي فهي تؤدي الى إحباط آمالنا وآمال شعبنا وزوال هبة النواب والحكومة معاً .

يجب ألا يفهم من هذا أننا نسير في فلك الحكومة . . . ويجب ألا يفهم أيضاً أننا نتحرك في دائرة المعارضة . . . إننا نعمل في دائرة النظام والدستور . . . القاسم المشترك بيننا جميعاً هو الوطن والمواطن . وخدمة هذا الوطن والمواطن هو الشعار الذي رفعناه على مدى الأيام .

نحن نؤمن بأن المعارضة ركن أساسي من أركان الحياة النيابية ، فإن لم تكن هنالك معارضة فلا جدوى ولا نفع من هذه الحياة النيابية . ولكن ما هي المعارضة المطلوبة ؟؟ إن المعارضة الصحيحة هي التي تكون غاياتها وأهدافها تقويم اعوجاج الحكومة - إن حصل ذلك - وتوجيه مسيرتها الى ما فيه مصلحة الشعب وتلبية رغباته ومطالبه العادلة . ومن باب العدل والأنصاف أن تأتي محاسبتنا للحكومة وفق المعايير التي نحاسب بها أنفسنا .

ما أسهل المجهوم على الحكومة لمن أراد ذلك . فالحكومة بطبيعة عملها مكشوفة تماماً

. . . حجم أعيالها كبير ومسؤولياتها متشعبة ومتسعة . . . عدد الموظفين ضخم . . . ومن هنا يسهل على أي معارض أن يجد قصة لوصف الحكومة بالفساد أو الإهمال أو التقصير أو الانحراف أو الأسراف . . . الى ما لا نهاية من القصص ذات النكهة الخاصة كإدارة حسد وغيرة ونميمة في المجالس والصالونات واللقاءات .

إنني أخاطب زملائي النواب التمسك بروح المحبة والتخاطب بموضوعية والتعامل بعقلانية ؛ وبذلك نصل الى هدفنا ومبتغانا لنترك وراءنا الماضي بسلبياته وأحقاقه ولنأخذ مما مضى دروساً وعبراً تفيدنا في الوصول الى حاضرنا ومستقبلنا ؛ وليكن صوتنا عالياً في محاسبتنا للحكومة إذا وجدناها تخطئ . وليكن صوتنا قوياً أيضاً في احترامنا لها إذا وجدناها صادقة في خدمة هذا الوطن . ولنعاهد الله وشعبنا على أن نظل رقيباً أميناً على أعمال السلطة التنفيذية دونما أي اعتبار إلا خفاة الله ومصلحة الشعب الذي وضع في أعناقنا أمانة لا بد من المحافظة عليها وصونها من أي عبث .

فعندما نعالج مشكلاتنا وبيان الحكومة يجب أن نتذكر دوماً بأن الشعب قد أولانا ثقته ومسؤولية كلمته . ومن هنا يجب أن تكون هذه الكلمة كلمة حق وعدل تنتصر لما هو حق وطني وديمقراطي .

وتطرح جانبا كل ما هو ظلم وظلمة وظلمة وفساد . متذكرين دائماً أن الحكومات المتعاقبة لم تستكمل أسس دعائم بناء الثقة مع أبناء الشعب لا بل عملت على تبيد هذه الأسس

سنوات طويلة من الظلم والكبت والقهر . ومن هنا فإني أخاطب الحكومة فأقول : يا دولة رئيس الوزراء ويا أصحاب المعالي الوزراء !! لن تكون حكومتكم قادرة بمفردها على تحقيق ما وعدتم به في بيانكم الوزاري إلا إذا بنيت دولة المؤسسات واستخدمتم في ذلك أفضل أبناء الأردن سمعة وسيرة وممارسة وأكثرهم إنشأاً للبلد . لا بد من مأسسة الدولة . . . فغياب دولة المؤسسات أدى الى قيام الشللية . . . إذ أصبح لكل حكومة شلتها تغيب بغياب رئيس الحكومة وتعود بعودته . . . وهذا ما قلل احترام الحكومات لدى الشعب .

دولة الرئيس حضرات الزملاء

في قائمة المشكلات التي أود طرحها تحتل التربية والتعليم الرقم الأول . فكل الهزائم التي تواجهها الأمة تظل - في رأيي - أقل فجيعة من هزيمتها التربوية والفكرية . صحيح أن التربية والتعليم في بلدنا حظيت باهتمام كبير من قبل الحكومات المتعاقبة ؛ إلا أن هذا القطاع بقي دون المستوى الذي نطمح الى بلوغه بسبب كثير من الممارسات والمعوقات والسلبيات ؛ وأول هذه السلبيات هي :

- عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وربما كان ذلك عائداً الى محاولة سيطرة فئة من الفئات على مقدرات البلد التربوية ليصيبوا النشء بصيغتهم . ومن هذه الأسباب أيضاً خلق شلل تغيب بغياب وزير ما لتظهر شلة تبرز مع قدوم وزير جديد . . . والمطلوب هنا أن تكون التربية لكل الناس . . . إنها تهم كل بيت من بيوتنا ولا

هلكتنا من الأعمال

يجوز أن تتحكم بمسيرتها فئة معينة أو شلة من الشلل .

- ومن السلبيات أيضاً جرد المناهج على حالة من الاستقرار وعدم الحراك في الاتجاه المتطور المرغوب . وما نسمعه بين الحين والآخر عن إعادة النظر في مناهجنا إن هو إلا محاولات لا تمس الجوهر والمهيكل من قريب أو بعيد . فلنعمل جميعاً على إعادة النظر في جميع مناهجنا بصورة مستمرة ولنجعل مناهجنا متطورة وفق معطيات الحياة الجديدة .

- ومن هذه السلبيات تجاهل الحكومات المتعاقبة لطلب المعلمين الملح لإنشاء نقابة مهنية لهم . إن التعليم مهنة كسائر المهن ومن الحق والعدل أن تكون للمعلمين نقابة مهنية إسوة ببقية المهن الأخرى . ومن شأن هذه النقابة أن تسهم كثيراً في تطوير العملية التربوية وأن تعمل على حل العديد من المشكلات التي يواجهها المعلمون وخاصة تدريبهم وتأهيلهم ومتابعة دراساتهم العليا والإسهام في حل مشكلة السكن الخاصة بهم .

- ومن السلبيات التي تعيق فعالية مدارسنا عدم توافر الأبنية المدرسية . صحيح أن وزارة التربية والتعليم أنفقت على إنشاء المدارس أسوأ كبرى ، وعملت على صيانة المدارس القديمة ، وجندت لهذه الغاية طاقماً فعالاً من المهندسين والإداريين ، وكلنا يشهد لهؤلاء بالعمل الجاد الدؤوب . وصحيح أن الوزارة استطاعت أن تحدث نقلة نوعية متسارعة في مجال الأبنية المدرسية .

إلا أننا نطمح إلى المزيد من إنشاء المدارس والمزيد من صيانة المدارس القديمة منها . وبهذه المناسبة فإنني أناشد الحكومة العمل على تثبيت المهنيين العاملين في هذا القطاع والذين لا يتجاوز عددهم في كل المملكة سبعين مهنياً .

السيد فراح الرضي

* وهنا انصت الجميع لأذان الظهر *

وفي حديثي عن التربية والتعليم لا أستطيع أن أنجاهل إحدى الممارسات التي لا تتفق والعدالة . وأعني بها المباحث التي يتقدم بها الطالب لامتحان التوجيهي . فقد أولت وزارة التربية والتعليم - التربية الدينية اهتماماً خاصاً لما لهذا المبحث من أثر فعال - في تهذيب الطلبة وتقويم أخلاقهم وسلوكهم وتعاملهم مع ربهم ومع أفراد مجتمعهم . وتحقيقاً لهذه الغاية سنت الوزارة تشريعات تقضي بوجوب تدريس التربية الإسلامية في المدارس المسيحية الخاصة إذا كانت هناك نسبة معقولة من الطلبة المسلمين في صفوف هذه المدارس . والغاية من ذلك أن يتساوى الطلبة المسلمون في المدارس الخاصة والمدارس الحكومية في المباحث التي يتقدمون إليها في امتحان التوجيهي ؛ بالإضافة إلى تربيتهم دينياً كما أسلفنا . وتطبيقاً لهذا فإن الطالب المسلم يحق له أن يقصر في مبحثين في امتحان التوجيهي بينما يحق للطالب المسيحي أن يقصر في مبحث واحد . والسبب في ذلك وجوب نجاح الطالب المسلم في التربية الدينية بالإضافة إلى المباحث المطلوبة الأخرى .

وتطبيق الدستور وتفعيله يصبح المواطنون

نعمل على تعديل هيكل الإنتاج الزراعي والحيواني تعديلاً جذرياً بهدف ربطه ربطاً وثيقاً بالطلب المحلي وتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الذاتية . وهذا أمر يستدعي العمل على تطوير وتوسيع استغلال الأراضي البعلية والمراعي لتأمين حاجة البلاد من الحبوب والأعلاف وتنمية الثروة الحيوانية وتخفيض كلفة الإنتاج الزراعي وزيادة الانتاجية . ونحن نلمس جيداً إهتمام الحكومة باستغلال الموارد المائية وترشيدها استعمالها وتنميتها ومع ذلك فإننا نطالبها بالمزيد من العمل الجاد في هذا المجال وخاصة إنشاء السدود لكي لا يضيع ما تجود به السماء علينا . وعلى الحكومة أن ترسم وتنفذ سياسة تسويقية جادة للإنتاج الزراعي الحالي وتوجه المزارعين إلى إنتاج زراعي جديد يوفر لهم جانباً من دخلهم . فمهما كان إنتاجاً ضخماً فلا فائدة منه للمزارع ما لم تقم سياسة تسويقية فعالة . . . في الدول المتقدمة زراعياً المزارع ينتج والحكومة تسوق .

والحكومة أيضاً مطالبة بإقامة صندوق حكومي لدعم الصادرات الزراعية . ولا بد من تقديم قروض ميسرة للمزارعين تمكنهم من استغلال أراضيهم أفضل استغلال . ولا بد أيضاً من أن تضع الحكومة نظاماً لتأمين المحاصيل الزراعية كي تحمي المزارعين ضد الكوارث الطبيعية وهنا نستذكر الحوادث التي حلت بمزارعنا قبل حوالي عامين حين انزلت الشلج أشجارهم . ولقد قامت الحكومة آنذاك بمنح المواطنين قروضاً اعتبرها المزارعون تعويضاً لهم عما لحق بهم من خسارة . . . ولكنهم فوجئوا قبل حوالي شهرين بأن

كلهم سواء لا فرق بين مسلم ومسيحي ولا فرق بين ذكر وأنثى . . . الكل أمام الدستور متساوون تسودهم روح العدالة الاجتماعية . وهنا نسجل على وزارة التربية والتعليم خرقاً لهذا الدستور وحرماناً لقطاع من المواطنين من حقوقهم الأساسية . فالسؤال هو : ألا تقتضي العدالة هنا أن يدرس الدين المسيحي للطلبة المسيحيين في المدارس الحكومية التي تشهد تجمعات مناسبة من الطلبة المسيحيين ؟ لماذا يحرم هؤلاء من التربية الروحية التي تسهم في تكوين أخلاقهم وتقويم سلوكهم ؟ ولماذا يحرم هؤلاء من المساواة مع إخوانهم المسلمين في المباحث المطلوبة في التوجيهي ؟

وقبل أن أنهي حديثي عن التربية والتعليم أود أن أتطرق إلى مسألة لها علاقة بموضوع التربية . . . وأقصد بذلك الرسوم الجامعية . إن من ينظر إلى واقع الجامعات في الدول المحيطة بنا سرعان ما يلفت نظره مجانية التعليم الجامعي فيها . . . وأما في الأردن فالرسوم الجامعية مرتفعة جداً ولا يستطيع الطالب تحمل أعبائها . فلماذا هذا الارتفاع وقد فرضت الحكومة رسوماً على كل معاملة يحتاج إليها المواطن الأردني ابتداءً من ولادته وحتى وفاته ؟؟ ما من معاملة رسمية إلا وللجامعات فيها نصيب مالي . . . إننا نطالب بصوت عالٍ بمجانية التعليم الجامعي في جامعاتنا الحكومية .

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء

وأما عن قطاع الزراعة فنحن نعلم أنها تشكل أساساً ثابتاً لتأمين قوت شعبنا الطيب ومن هنا وجب علينا - حكومة ونواباً - أن

كلنا من الشعب

الحكومة راحت تسترجع منهم هذه القروض قبل أن تدب العافية في أشجارهم وتعود الى حالتها الانتاجية الطبيعية . فحسناً تفعل الحكومة إن هي أعففتهم من هذه القروض أو أجلت استرجاعها .

وأما الطرق الزراعية فهي عصب حياتنا الاقتصادية . والمطلوب من الحكومة فتح المزيد من هذه الطرق ؛ وخاصة إذا علمنا أنها لا تكلف الحكومة كثيراً إذا ما قيست التكاليف بزيادة الانتاج المتأتي عن وجود هذه الطرق .

وهناك مشكلة هامة وأساسية من مشكلاتنا الزراعية ولها علاقة مباشرة بآتناجنا الزراعي . ونقص هذه المشكلة تقسيم الأراضي وإنرازاها . فكثير من الأراضي إهملها أهلها لأنها مشاع بين الورثة ... وتحولت مساحات واسعة من هذه الأراضي الى غابات يصعب استغلالها . والمطلوب من الحكومة إعادة النظر في قوانين الإفراز وتقسيم الأراضي لأن حصر القسمة بعشرة دونات للحصة الواحدة كحد أدنى أدى إلى أضرار كبيرة في تلك الأراضي غير المخرقة .

وأما المديونية والبطالة فهي مشكلة المشاكل في الأردن . فقد إختارت الحكومات المتعاقبة نهجاً أدى الى الأزمة الاقتصادية الاجتماعية التي نعاني منها في الأردن . وهذا نهج يتصف أول ما يتصف بالتبعية الخارجية . فالاستدانة من الخارج نهج رتب على الأردن مديونية خارجية عالية ؛ وهو نهج تجاهل قدرات البلاد الانتاجية ولم يبد اهتماماً مناسباً بزيادة مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج

المحلي الاجمالي . وخروجاً من هذا المأزق راحت الحكومات المتعاقبة تجردول ديوننا الخارجية ؛ وفاتها أن هذا النهج لا يحل المشكلة . فهو نهج يفترض سلفاً أن هنالك نمواً منشوداً لا بد وأن يتحقق ... وهو نهج يفترض أن الأردن معني بصورة فردية لمواجهة مشكلة مديونيته . إن هذا النهج يعني - في نظرنا - عملية تأجيل للأزمة ووسيلة لمزيد من الاستدانة وتكريساً لتعبية اقتصادنا لمصلحة رأس المال الخارجي .

وحالاً لهذه المشكلة فإننا نقترح على الحكومة أن تتعاون مع الدول المدينة الأخرى لأشياء تجمع لها يتعامل مع الأطراف الدائنة ويتحدث معها بلغة واحدة لحل هذه المشكلة المشتركة ؛ لأن هذه المشكلة ؛ إن استمرت ؛ أصبح الوضع المالي والاقتصادي والاجتماعي للدولة المدينة مهدداً بالدمار .

وترتبط بهذه المشكلة مشكلة أخرى لا تقل خطورة في نتائجها عن نتائج المديونية ؛ ونقص هذه المشكلة الغلاء الفاحش الذي يعاني منه مواطننا في الأردن . وحالاً هذه المشكلة نقترح على الحكومة ما يلي :

١ - انتهاج سياسة متوازنة توفق بين الأجور والأسعار . وهذا يستدعي رفع رواتب الموظفين وأجور العاملين بما يتناسب والأسعار المالية لحاجاتهم .

٢ - تحديد الأسعار وضبطها .

٣ - دعم المواد التموينية الأساسية .

٤ - التوجه للقطاع الخاص المرتبط بالانتاج الوطني في مجال الزراعة والصناعة

وتنشط دور هذا القطاع وتنغليه .

٥ - عقد مؤتمر وطني لمناقشة الوضع الاقتصادي في البلد والخروج بحلول معقولة لهذا الوضع .

وأما عن البطالة فأنتي سأكتفي بذكر الملاحظات التالية التي نتمنى على الحكومة أن تأخذها بعين الاعتبار :

١ - المحافظة على نسبة معقولة من النفقات التنموية ضمن الأنفاق العام للدولة وبما يؤدي الى توفير مزيد من فرص العمل وزيادة الانتاج والدخل .

٢ - إيجاد مزيد من فرص العمل عن طريق زيادة الاستثمار في البلاد لاستغلال الامكانيات وتوسيع المشاريع الزراعية والصناعية والسياحية التي تستطيع استيعاب وتوفير اعداد كبيرة من فرص العمل .

٣ - انشاء صندوق تنمية وتشغيل يقدم التمويل والمساعدة الفنية اللازمة لقيام وإدارة المشاريع الصغيرة التي تتصف بقدرتها على توفير عمل جديد . ويمكن لهذا الصندوق ان يدعم مؤسسات العمل الاجتماعي التطوعي .

ومن الأمور التي تحظى باهتمامنا تحديث الادارة والابتعاد عن الروتين القتال . فلا زالت معظم مؤسساتنا - إن لم نقل كلها - تخضع لروتين عمل ثقيل الظلال . والمطلوب من الحكومة أن تعمل على تبسيط الاجراءات في كل أمور الناس . وحسناً فعلت حين أنشأت جهازاً للرقابة والتفتيش الاداري ؛

ونقصد به ديوان الرقابة . غير أن الحكومة أنشأت هذا الديوان بنظام ؛ والأصل - وبموجب الميثاق الوطني - أن يصدر بقانون . وكما تخميننا أن يكون هذا الديوان مرتبطاً بمجلس الامة لا برئيس الوزراء ، وذلك حتى تكون قراراته بعيدة عن التأثيرات الخارجية والمزاجية للسلطة التنفيذية .

وفي مجال الضمان الاجتماعي نود أن نذكر الحكومة بأن الموظفين غير المتزوجات يساهمن في دفع الاشتراكات والاسهامات المالية . وإذا ما توفيت إحداهن فإن الورثة لا يفيدون شيئاً ... فلا حق لهم في التقاعد ، وحتى المكافآت ليس من الحق والعدل أن يحرم الورثة في مثل هذه الحالة من تقاعد هذه المتوفاة .

ومن الحالات الشبيهة بهذه الحالة التأمين الصحي للموظفات المتزوجات . إن زوج الموظفة محروم من التأمين الصحي . وهذه مخالفة للدستور الأردني لأن الرجل والمرأة متساويان في ظل هذا القانون .

ومن القضايا التي تقض مضاجع قطاع واسع من الاردنيين قاننون المالكين والمستأجرين فلقد أكل الدهر وشرب على هذا القانون ... ووفقاً لهذا القانون نجد حالات صارخة لا يقبلها ضمير حي أو منطق سليم أو عقل سوي . ولقد آن الأوان لتعديل هذا القانون ليتناسب مع معطيات العصر ويكون أقرب الى العدالة والحق والانصاف

وأما عن الضرائب فحدث ولا حرج . وكان الله في عون المواطن الذي لم يعد قادراً على تحمل الأعباء الثقيلة التي ترافق فرض هذه الضرائب ... ولكثرة هذه الضرائب

هكذا من المأزق

أخذ الكثيرون يتصورون أن الحكومة ستفرض على المواطن ضريبة الهواء الذي يتنفسه والمطر الذي تجرد به السماء . فلترجم الحكومة مرادفها على الأرض حتى يرحمها من في السماء .

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء

إننا ونحن نعبّر عن إلتزامنا الكامل بوقوفنا الى جانب الشعب العربي الفلسطيني في تضالته المادل وعدم التفريط بذرة من تراب فلسطين الطهور لنؤكد أننا مع السلام الشامل العادل الذي يعترف بالحق التاريخي للفلسطينيين على تراب وطنهم .

وإننا نحكي العراق شعباً وقيادة : ونطالب قوى الظلم والبنغي برفع المعاناة عن شعب العراق الشقيق ورفع الظلم المتمثل في استمرار الحصار على شعبنا في العراق ... هذا الحصار الظالم الذي لم يعد له ما يبرره بعد أن استجاب العراق الى مطالب مجلس الأمن .

وأما عن هموم أبناء لواء عجلون ومشكلاتهم وقضاياهم فإني سأقدم بملذكرة مع زسلائي نواب اللواء إلى دولة رئيس الوزراء نبين فيها هذه الهموم والمشكلات والقضايا . ولكن لا بد لي من كلمة قصيرة في هذا المجال : إن لواء عجلون ظل على مر الأيام ومع تعاقب الحكومات نسبياً منسياً ... إنه لواء مهممل تماماً ... إنه غني بطبيعته وغاباته وهو غني بآثاره ... ومع ذلك لم تحاول حكومة واحدة أن تولي السياحة فيه أية أهمية . حتى توصيات مؤتمر التنمية الذي رعاه سمو الأمير الحسن قبل حوالي ثلاثة أعوام لم تحاول الحكومات المتعاقبة أن تضع

واحدة منها موضع التنفيذ فألى متى هذا الإهمال للواء يبلغ تعداد أبنائه مائة وعشرة آلاف نسمة ؟؟

وختاماً فإنني أتمنى للحكومة كل التوفيق في إنجاز ما إلتزمت به في بيانها الوزاري ... وأما موقفني من منح الثقة وحجبها فهو مستوقف على رد دولة رئيس الوزراء حول مطالب لواء عجلون وخاصة تحويل اللواء الى محافظة ؟ وهو مطلب حق وعدل ونتمسك بتحقيقه بكل اصرار وثبات .

والسلام عليكم ورحمة الله

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور فرح الرضي ، الكلمة الآن للسيد توفيق كريسشان والمتحدث الذي يليه السيد محمد داوود .

السيد توفيق كريسشان :

السيد الرئيس :

حضرات الزميلات والزملاء الكرام

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن أتحدث في هذه الجلسة التي تعقد ل طرح الثقة بالحكومة بعد أن شرفني الأهل والأحبة في محافظة معان بأن أكون نائباً لهم في مجلس الأمة الأردني .

إن الثقة التي نلناها وشرف التمثيل الذي حظينا به وما تعهدنا به يستدعي منا أن نكون جديرين بهذه الثقة وفخوريين بهذا التمثيل وأوفياء لتلك المهود .

ومن هنا أجد لزاماً علي وأنا أناقش البيان الوزاري أن أعبر تعبيراً حقيقياً وأن أنقل بأمانة وصدق وصراحة ما يحس به ويتطلع اليه هذا

كما تضمن البيان اشارة الى ما يواجه الاردن من تحديات في هذه المرحلة وقد استطاع بفضل القيادة الواعية وتضافر جهود أبنائه وصدق انتباههم من مواجهتها بعزم وثقة وثبات .

واستكمالاً لما تقدم فإنني أطلب الحكومة بتبني بعض التفصيلات والخطوات العملية التي اتخذت وتلك التي سوف تتخذ لترجمة ما ورد في تلك المبادئ والخطوط العريضة التي تضمنتها البيان ، كما وأطلب الحكومة بتوعية المواطنين على المتغيرات السياسية التي فرضتها المستجدات الدولية نتاج ما يسمى «بالنظام العالمي الجديد» والذي ستكون له نتائج خطيرة على مختلف جوانب حياتنا ومستقبل الأجيال ، مما يقتضي المزيد من الوعي والجدل وأخذ زمام المبادرة لتنبؤ المكانة اللائقة لنا بين الأمم ومواجهة التحديات ورياح السموم التي قد تعصف بمقدرات الأمة ووجودها أمام المهينة والقوة الأحادية .

وفيما يتعلق بمبادرة السلام فإنني مع السلام العادل المشرف الذي يضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني الشقيق وسيادته على أرضه مشلماً يضمن حقوق العرب والمسلمين في القدس مهوى أفئدة المسلمين والمؤمنين في شتى بقاع الأرض وبما يضمن تحقيق أقوى الروابط بين الشعبين التوأمين على ضفتي النهر الخالد لأن الوحدة بينهما هو الأقوى وهي واجب ديني قبل أن تكون مطلباً وطنياً أو قومياً .

أما التطبيع قبل التوقيع في مسار المحادثات المتعددة على حساب الأصل وهي المحادثات

الشعب الذي نفخر بالانتماء اليه وأبناء محافظة معان التي أشرف بتمثيلها .

وكأن بتلك المجموع من أبناء شعبنا العظيم وهي ترقب منا أداء نيابياً متميزاً من خلال الجهد الصادق والعمل الدؤوب الذي يروح ولا يفرق لا نبتغي إلا مرضاة الله وثقة المواطن الذي هو الأساس في بناء مجتمع المحبة والتآخي وممارسة دورنا في الرقابة والتشريع لتحقيق ما يصبو اليه الوطن والمواطن ومستقبل الأجيال .

السيد الرئيس :

حضرات الزميلات والزملاء

في ضوء ما ورد في البيان الوزاري للحكومة فإن مناقشتي لهذا البيان سوف تنصب على أمرين :

الأول : ما تضمنه البيان الوزاري من مرتكزات وإنجازات وتطلعات من قبل الحكومة نحو مختلف جوانب حياتنا السياسية والاقتصادية وغيرها على مستوى الوطن والمواطن .

والثاني : ما يتعلق بمطالب محافظة معان .

أما الأمر الأول فهو يتناول ما يلي :

أولاً : في المجال السياسي :

لقد تضمن البيان مجموعة من المبادئ الأساسية والخطوط العريضة التي ترسم وتنظم فلسفة الحكم ومنهجية في هذا البلد ، ولا جدال في أن هذه المبادئ والخطوط هي ما يجب أن يحرص الجميع على ترسيخها واشاعتها .

كلنا من الأهل

المتعلقة بالأرض والحقوق الشرعية فإنها مرفوضة ويجب التصدي لها .

كما واطالب الحكومة والبرلمانات العربية والمؤسسات الدولية والشعبية بالسعي الجاد البعيد عن المهادنات والمزايدات لرفع الحصار الجائر عن الشعبين الشقيقين في العراق وليبيا ، وهذا يقودني الى القول بضرورة العمل والدعوة الجادة ليكون دور الامم المتحدة في تعاملها مع القضايا الدولية المشابهة يستند الى معيار واحد بعد أن أظهر التطبيق العملي لقراراتها بعدها عن هذا المبدأ مما يستدعي إعادة النظر في ميثاقها لتحقيق واقرار هذا المبدأ الصحيح .

أما ميثاق جامعة الدول العربية فلا بد وأن يشهد التعديل المطلوب لمواجهة ما تعرضت له امتنا وما زالت من مختلف أنواع التحدي ومظاهر التمزق والفرقة وضباب الفرص ولا يغفرتني هنا أن أشير الى ضرورة تفعيل دور الاردن الريادي في تحقيق ما تصبو إليه امتنا من تضامن وتعاون على طريق الوحدة المنشودة .

ثانياً : في المجال الاعلامي

لما تضطلع به وسائل الاتصال الجماهيرية سواء المقررة منها أو المسموعة أو المرئية من دور فاعل في أحداث النقلة النوعية للمجتمع بمختلف شرائحه واتجاهاته فإن الأمر يتطلب ضرورة اصدار تشريعات لضبط مدخلات وخرجات النشاطات الاعلامية المختلفة لتعزيز ثقة المواطن بها وبدورها الإيجابي فضلاً عن احداث التغييرات في برامج التلفزيون والاذاعة وخاصة برامج الأطفال جيل المستقبل وفق خطة وطنية هادفة تنبع من

فلسفة الاردن ومنهجية لبناء الانسان المواطن في مجتمع قوي متماسك .

ولأن الصحافة دورها الكبير ورسالتها التاريخية فلا بد وأن تحظى بالدعم المادي والمعنوي لتبقى منارة خير في سماء الوطن ومشعل هداية وتنوير للرأي العام ، مما يقتضي أن تهدف تشريعاتها وأن يحرص القائلون عليها على تحقيق ذلك الدور ونشر تلك الرسالة والالتزام بصدق الكلمة وما تهدف إليه .

ثالثاً : في المجال الاقتصادي

هناك مفهوم يردده رجال الاقتصاد بأن الاقتصاد مخ السياسة وأنها وجهان لعملة واحدة وأنا مع هذا القول ابتداءً ومعه في نتائجه إن لم نحسن التعامل مع امور معيشتنا بما يتواءم مع واقعنا وامكاناتنا .

فمعظم أنواع الجرائم والانحرافات والمآسي الاجتماعية قد يكون دافعها الرئيس ضنك العيش وضيق ذات اليد ، وهذا بالتالي يفرض علينا جميعاً التصدي لمشاكل الفاقة وجيوب الفقر بروح الفريق وضمن الامكانيات المتاحة وأن نسلك ونفوس العزيمة كل الطرق التي من شأنها محاصرة البطالة وخاصة ما بين الشباب والشابات من خريجي الجامعات والمعاهد وهذا يستلزم تضافر الجهود من خلال برنامج وطني طموح يجمع القطاعين العام والخاص لاطلاق عقال الانتاج ونيل الاستهلاك الهدي .

ولتكن لنا عبرة من الدول المشابهة لنا بظروفها وامكاناتها واستطاعت من خلال الانتاج والتصميم أن تصبح في خاتمة الدول

المؤهلة والطاقات الخلاقة هادياً ومرشداً لأية اجراءات من هذا القبيل وكذلك لا بد من التصدي لأية عراقيل أو عقبات قد تقف أمام جدية هذا التطوير ومن هنا فأنتي أتوجه الى الحكومة بضرورة الكشف عن الطاقات في المجتمع الاردني واعطائها الفرصة لأن تتبوأ المراكز القيادية كل في مجال تخصصه وفق طاقاته وقدراته وألا يكون للحسوبة والجهوية والاعتبارات الأخرى أي تأثير مما يستلزم أن يكون لمجلس النواب رأي في تعيين الامناء العامون ومدراء الدوائر في المؤسسات الحكومية أو التي تساهم فيها الحكومة .

السيد الرئيس ...

حضرات الاخوة والاخوات الاكرام ...

أما بالنسبة لمطالب محافظة معان الصمود والكبرياء الوطني فإني احدثها بالآتي :

١ - الشؤون الصحية :

أ - اطالب الحكومة التخطيط لاجداد مستشفى عسكري في معان وآخر حكومي في نجر الاردن في العقبة .

ب - تحسين مستوى الخدمات في المستشفى الحكومي القائم في مدينة معان وكذا الحال بالنسبة للمراكز الصحية في مدن وادي موسى والشوبك والقرى المحيطة بها مع السعي لتوفير سكن للأطباء والمرضى في هذه المستشفيات والمراكز . كما واطالب بزيادة عدد الاطباء والاختصاصيين لتغطية كافة الحالات المرضية .

ج - توسيع قاعدة التأمين الصحي وشموليته

التي تقع ما بين العالم المتمدن والتامي كدول شرق آسيا وتحسين الأداء وتطوير الامكانيات المتاحة يمكننا معالجة مشاكل التأمين وتوسيع قاعدة الضمان الاجتماعي وتحسين رواتب المتقاعدين .

وفي هذا الصدد فإن الأمر يقتضي اصدار تشريعات جديدة أو تعديل تشريعات قائمة سواءاً ما يتعلق منها بالوظيفة العامة أو بالعمل والعمالة والضمان الاجتماعي .

ولأن للرقابة دورها الكبير في مختلف أوجه العمل فإن الرقابة على المال العام ترتبط ارتباطاً مباشراً بالسلطة التشريعية نظراً للعلاقة المباشرة بين وظيفة الرقابة ودور السلطة التشريعية ، ومن هنا فأنتي أرى أن يكون لديوان المحاسبة وهو الجهاز الخاص بالرقابة المالية دور أكثر فاعلية في أداءه لهذا الدور مما يستدعي أن يحظى بالدعم والتطوير .

وابعاً : المجال الاداري

وكثيراً ما كانت بعض الحكومات تلجأ الى اصدار تشريعات واحداث تغييرات وتعديلات لبعض المرافق التي كانت قد تعرضت لخلل كي تمارس نشاطها .

وإنني أرى أن التطوير الاداري لا يتحقق بالمعالجات الظاهرة ولا يتم بتعيين موظف بدل آخر أو تغيير اسم وظيفة أو دائرة باسم آخر أو فك ارتباط دائرة أو مؤسسة وربطها بأخرى فهذه كلها ليست بالعلاج الناجع إذا لم ترافقها دراسة جدية ومعالجة جلية للمرفق أو الجهاز الاداري نظاماً وإدارة وتنظيماً ، وإذا لم تكن العدالة والمساواة وإتاحة الفرص لكافة العناصر

كلنا من أهل

ليشمل الشرائح الاجتماعية ذات الحظ الأدنى .

٢ - الشؤون التربوية :

أ - تكريماً لذكرى مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية الملك عبد الله بن الحسين طيب الله ثراه وتحليداً للعلاقة التاريخية التي ربطت معان بالهاشميين حين اختارها الملك الشهيد حاضرة أمارته في العشرينات من هذا القرن فإنني اطالب الحكومة التخطيط بتأسيس جامعة تحمل اسم الملك المؤسس الشهيد في مدينة معان لتكون مشعلاً حضارياً وثقافياً في سماء المحافظة ولكي تساهم مع أحوالها الاخريات في إثراء الوطن برجال آمنوا بالاردن وطناً وبالحسين قائداً ومعلماً .

ب - مضاعفة حوافز المعلمين والمعلمات السامعين في محافظات الجنوب وتوفير السكن الوظيفي اللائم لهم بما يكفل لهم العيش الكريم ويخفف عنهم اللبذل والعطاء في أهم وأنبأ استثمار يضطلعون به ألا وهو الاستثمار التربوي .

٣ - الشؤون الزراعية :

تبلغ مساحة محافظة معان حوالي ٤٣٪ من مجمل مساحة المملكة ولكن قدر المناطق الجنوبية أن تكون الأثقل غناً ورعاية اسوة في المناطق الاخرى وعليه فإنني اطالب الحكومة باعادة رسم وتخطيط السياسة الزراعية في هذه المحافظة بما يكفل التوزيع العادل للأراضي القابلة للزراعة على المواطنين مع السماح لهم بحفر آبار ارتوازية اسوة بآبار حوض الدبسة

مع زيادة القروض الزراعية وتيسير سدادها .

٤ - الشؤون الصناعية :

اطالب الحكومة باعادة رسم وتخطيط السياسة الصناعية في هذه المحافظة سيما وأن الباري عز وجل هبها بمعادن ذات قيمة استراتيجية كالفوسفات وعليه فإنني اطالب بخلق الحوافز الايجابية التي من شأنها تشجيع المستثمرين المحليين والعرب بتأسيس مصانع ومشاريع لهم في المحافظة وذلك من خلال الاعفاءات الجمركية والضريبة المعقولة كما واطالب الحكومة بتشجيع صفار الراسمالين لتبني مشاريع الحرف اليدوية والتحويلية الخفيفة ، كما واطالب الحكومة بدعم مصنع الزجاج القائم في المحافظة وتطويره وتحديثه لينافس الانتاج الاجنبي من حيث الجودة والسعر ، كما واقترح على الحكومة بالزام كافة الشركات الحكومية والخاصة بأن تعطي الأولوية في التعيين في ملاك هذه الشركات لأبناء المحافظة اضافة الى قيام الحكومة باقتطاع نسبة من أرباح هذه الشركات ووصدها لصالح المشاريع التي تهدف لتطوير الخدمات في البيئة المحلية في محافظتي .

٥ - الشأن السياحي :

اطالب الحكومة باعطاء جل اهتمامها لتطوير وتحديث المرافق والخدمات في أهم المعالم السياحية في الاردن وهما البتراء والعقبة التي أصبحت لها وضعاً عالمياً مميّزاً في عالم السياحة والتي من شأنها ان تساهم في رفع اسم الاردن الوطن والشعب في رحاب الأرض ، كما واطالب الحكومة بأن تصدر

الضمير والوجدان والمسؤولية الوطنية ، في مكانه الصحيح .

وقد بلغ الدس على مجلس النواب ، هذا ، حداً قظيماً ، دفع كاتباً تعود على التطاول ، الى وصف المجلس بأنه سيمنح الثقة للدكتور عبد السلام المجالي حتى ولو تقدم لطلب الثقة بفاتورة الطعام ويقائمة الاسعار الموجودة في استراحة الكرك ١ وكان رهيباً ، وباعثاً على القشعريرة ان يظن الناس بمجلس نوابهم ، معقد املهم ورجائهم ، وضميرهم الذي اتابونا في التعبير عنه ، انه مجلس على النحو الذي حاولت القوى المضادة للديمقراطية ان تشوهه .

ومجلس النواب ، مجلس الشعب ، كما هو وكما تعرفون هو حاضرة الديمقراطية وملاذ المظلومين والمفهورين وغدة الرقابة البرلمانية الجسورة التي لا تنهاب ولا تسام بثقة الشعب شيئاً ، ولا تبني ولا تتاجر بالأمانة الشعبية الكبرى .

ومجلس النواب هذا ، الذي توقع له عميد آل البيت ودرّة الزعماء العرب في هذا القرن ان يكون مجلس خيرة الخيرة ، وان يكون المجلس الذي يعين «سيدنا» ويعين نفسه فلا يخذل ولا يزاود ولا تشغله ظاهرة الاستيثار أو خطوط الباصات أو التفتيعات او الاعطيات عن اداء واجبه الوطني الجليل .

وكان ، لا بد ان نحافظ على صورة البرلمان الاردني ، زاهية نقية ، وذلك بان نكون جسراً للاردن وللأردنيين ليعبر عليه بلدنا ويمتاز البرازخ نحو مجده وكرامته وحقوق إنسانته وحرية . لا ان يكون الاردن

قوانين خاصة تحظر بموجبها أن تكون ملكية الشواطئ في العقبة لأشخاص وأن تتول ملكيتها جميعاً للدولة ، كما واطالب الحكومة باعادة النظر في أسعار الاقامة في الفنادق دعماً لهذه الصناعة وتشجيعاً للسياحة الداخلية والخارجية .

أشكركم جميعاً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
شكراً للسيد توفيق كريشان ، الكلمة الآن
للسيد محمد داووديه والمتحدث الذي يليه السيد علي الشطي .

السيد محمد داووديه :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد الرئيس :

الزملاء النواب الزميلة الغائبية ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ،

منذ أن وضع شعبنا الطيب الكبير ثقته الغالية في اعناقنا وضمائرنا ، والحديث عن مجلسنا هذا لا ينقطع ، باعتباره المجلس المطاوع المدجن ، مجلس الأذعان والتمرير والموافقة غير المشروطة .

وقد تسربت الى الناس ، انطباعات وصور مؤذية احببتهم الا قليلاً ، في انتظار ادائنا الذي هو تحت مجهر الشعب ، يرقبه وهو يضع يده على قلبه وانفاسه تتوتر داعياً الله الا ينجيب ظنه وان يكون قراره المجيد في صناديق

هكذا من الأشغال

جسراً للمطامع والذات الصغرة والمنافع التي تحقق النجاة الفردية على حساب النجاة العامة الوطنية .

وأخطر ما في الأمر أن لا يظل مجلس النواب ضميراً للشعب وأن يفقد الناس آمالهم فيه وهم الذين تدافعوا إلى صناديق الحبر من أجل اختيار من لا يخلدولتهم . وأن تحدث الصدمة المتمثلة في خيبة آمال أهلنا وشعبنا فينا .

وبات على سلم الأولويات ، على خلفية ما جرى من تشويه ومن الصاق أوصاف بمجلسنا أن نحافظ على صورة مجلس النواب وأن لا نمزق هذه الصورة الزاهية بأنفسنا ، فنخسر شعبنا خسرانا فادحاً .

سيدي الرئيس ، حضرات الزملاء ،

وللحفاظ على هذا المنجز الوطني الكبير ، لا بد أن يحافظ مجلس النواب على دوره الوطني المسؤول المتمثل في أن يظل مخلصاً للتقاليد البرلمانية الأردنية العريقة بأن يشكل كايحاً وطنياً مسؤولاً لأي خروج على الثوابت الأردنية السياسية والاقتصادية والبرلمانية كذلك .

وإن مجلس النواب الذي يخلو من المعارضة الوطنية الرشيدة ، غير المرتبطة بالخارج ، والمرتبطة بحسب ، بتراب الأردن ونظامه السياسي الفذ وبقيادته الهاشمية المجيدة ، هو مجلس سيخلد الخيار الديمقراطي وسيخلد الأردن ، بأن يدفع أعداءه إلى السطاول على مقدراته ومنجزاته وحقوقه تحت عنوان «مجلس النواب في الجيبة» ومجلس النواب «مطبخ»

من الداخل» ومطامع .

إن تكاليف المعارضة الوطنية ، باهظة كما سنرى . لكن من يضع مصلحة الأردن بين عينية ينبغي أن يكون مؤهلاً لتقديم الفدية ولدفع الثمن وكلما كان الثمن باهظاً ، كانت التضحية لعيني الأردن جلية .

ولا ادعو المعارضة من أجل المعارضة . بل انني سأشيد بالاداء الحكومي المصيب حتى يصبح صوري ، في نفس اللحظة التي سأواجه الاداء الحكومي الذي يجانب المصلحة الوطنية العليا ، حتى يبح صوري .

فإذا إذا اشاح الناس بوجههم عن البرلمان واصابهم القنوط من ادائه ؟ أن يفرخ هذا الواقع حالات موازية تهدد الامن وتلجأ للأشفاق كما هي حال كل مجتمع لا يجد الوسائل الدستورية للتعبير عن ضميره ووجدانه .

وبعد كل ما تقدم فلا شك لدي أبداً ، بأن الدكتور الجليل عبد السلام المجالي ، قد اسهم اسهاماً مباشراً ، في خدش صورة مجلس النواب ، عندما لم يمر أية مشاورات مع الكتل البرلمانية التي يتشكل منها هذا المجلس . «فالقعدات» التي تمت مع الكتل النيابية ، تناولت على مدى ساعات ، كل ما يخطر على البال ، الا الموضوع الاساسي ، موضوع التعاون بين السلطين التشريعية والتنفيذية .

وأزيد فاضح أن مجلس النواب قد فتح كفه ومد يديه الائتين للسيد الرئيس ، الذي اشاح بوجهه عن المجلس وما كلف نفسه ان يسدي أية إشارة للتعاون ، لا بل انه كان يتفي

غير مسبق ، تجاهل غير مبرر ، تجاهل مهين متعمد . فلماذا تم ما تم ؟

انه سؤال لا أجده له جواباً سوى الاطمئنان الى ان مجلس النواب مطامع وفي الجبهة وأن الثقة حاصلة حتى لو قدم دولة الرئيس قائمة الاسعار في استراحة الكرك للحصول عليها .

ويعرف مجلس النواب ان الرئيس المكلف بالثقة من جلالة سيدنا وقره عيتنا لا يكلف بتجاهل مجلس النواب ولا يكلف بالاشاحة عن رغبته الصادقة بالتعاون مع الحكومة ولا يكلف بألذاء وخذش صورة مجلس النواب وترجيح الرسائل والاشارات المباشرة التي يقصد منها الاضرار به او الانحاء بانه لا يستحق المشاورة .

ولا يكلف الرئيس كذلك الا بانجاز مهمته وبالاخلاص لها خير انجاز واخلاص . فهل من تمام الاخلاص للتكليف الملكي السامي ان لا تعترف السلطة التنفيذية بندية السلطة التشريعية؟

ان ما تم هو تعبير عن نهج واضح ، له جذوره وتطبيقاته المعروفة لدى أبناء شعبنا . انه نهج معاداة الديمقراطية وعدم الاعتراف بأن شعبنا قد رشد وأنه اختار أبناء راشدين ينبغي الجلوس معهم ومشاورتهم في الامر .

واذا كان الأقرار بالديمقراطية سبيل حياة للأردن وخرجاً لأزماته واستجابة ابداعية لحقائق العصر ، فان ذلك يعني ان لاعودة عن الديمقراطية ولا سبيل أمام الذين لا يقرون بها ، سوى ركوب موجتها . فبعد ان تعدر مواجهتها من الخارج ، صار لا مجال

انه مكلف بالتعديل ، حتى تم يفتنا بالتعديل! وزاد السيد الرئيس ايلذاء صورة مجلس النواب ، عندما قفز عن كل التقاليد والأعراف البرلمانية ، فلم يزر رئيس مجلسنا في مكتبه كما فعل كل رؤساء الوزارات السابقون .

وزاد في ايلذاء صورة مجلس النواب ايضاً عندما سمع أو قرأ اعضاء المجلس الزملاء اخبار واسماء السادة الوزراء الذين شملهم التعديل في وسائل الاعلام ، شأنهم شأن أي مواطن لا صلة له بالثقة او شأن أي اجنبي مقيم في الاردن !

لم يكن لمجلس النواب رأي في التعديل الحكومي الذي تم . وكان مجلس النواب محلولاً ولم تراخ القعدات التي تمت أبسط القواعد البرلمانية التي ينبغي مراعاتها .

وحدث انني كنت في جلسة مع عدد من اخوانكم أبناء الطفيلة عندما صدر التعديل الحكومي ، فسألوني عن بعض الاسماء المحترمة فقلت لهم انني لا اعرفها ، فكان ردهم : وهل ستعطيهم الثقة ؟

انه سؤال يلخص كل ما تم : هل سأعطي الثقة نيابة عن الشعب لمن لا أعرفهم؟ وأنا الذي ازمع انني اعرف اكثر رجالات الاردن بحكم عملي الطويل في الصحافة ؟ فإذا كان هذا هو حالي ، فكيف سيكون حال زملائي النواب الأقل اختلاطاً مني برجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والفكر .

ان ما جرى هو تجاهل تام للبرلمان ، تجاهل

هكذا من الأشهر

سوى الدخول إليها وتوجيهها من الداخل وتفرغها من مضمونها الاجتماعي والسياسي وتحولها الى ديكور ومقارفة ما كانت تتم مقارفته خلال الحقبة العرفية الماضية تحت يافئتها .

وقد اذهلنا ان يبلغ الاستخفاف بمجلس النواب الاردني ، ممثل الشعب الاردني ، حداً دفع السيد رئيس الوزراء الى تكييفه تحت ذريعة ان على الرئيس ان يكون في اليابان خلال فترة وجيزة لأمر له صلة بمصالح الاردن ، في حين ان هذا الأمر هو غير ذلك - ولعلني اكون ظالماً - الا وهو عضوية السيد الرئيس الشخصية القديمة في مجلس امراء احدى الجامعات اليابانية !!

واذا كان الأمر كذلك ، فان من حقنا ان نطالب السيد الرئيس بالاعتذار لمجلس النواب واذا كان الأمر على غير ما ذكرت فاعتذاري القسيمي الكامل للسيد رئيس الوزراء .

انني اقدر تمام التقدير الدكتور عبد السلام المجالي الذي تصدى لمهمة وطنية كبرى هي رئاسة الوفد الاردني الفلسطيني المشترك ثم الوفد الاردني لمفاوضات السلام كما اقدر تمام التقدير عدداً من السادة الوزراء الذين دخلوا في التعديل الحكومي الاخير والذين لم يشملهم التعديل الحكومي .

وأرجو ان اشير الى ان أداءهم شابه شواذب تقتضي المصلحة الوطنية الاردنية ان لا نغفلها او نمر عنها دون ان نبينها .

فقد تميزت الحكومة بأنها ذات لون سياسي حزبي واحد ، مما يمكن معه وصفها بأنها حكومة «عهدية» نسبة الى حزب العهد الاردني

علاوة على انها حكومة «وفدية» نسبة الى الوفد الاردني للمفاوض . وانها كانت حكومة موظفين ولم تكن حكومة سياسيين .

وانتمرت الحكومة تعيينات لاحظنا انها كرسست لخدمة الانتخابات ولاجذاب انتصار ومؤيدين لمرشحين بهدف انجاحهم في الانتخابات ا فهل يسمى هذا تدخل في الانتخابات ، وهل يخدم هذا التعددية السياسية التي تراضى مجتمعنا على وجودها ؟

وهل تدخل عدد من السادة الوزراء في الانتخابات التيبانية من نزاهة الحكم ؟ وهل التعيينات التي تمت - وتلك قصة اخرى سثيرها لاحقاً - تسهم في تشكل مراكز قوى لحزب معين وسيطرته لاحقاً على مقدرات البلاد ، أم ان هذه التعيينات في الاعلام والداخلية والخارجية وغيرها لم تكن جوائز ترصية بهدف دعم مرشحين محددين ؟

ويقال ان الحكومة تعمل على فصل السلطين التنفيذية عن التشريعية للحد من ظاهرة النواب المستوزرين ا حسناً ، فإذا عن الحد من ظاهرة الوزراء المستتوين الذين يعملون وزراء ثم يترشحون للانتخابات التيبانية ويندر أن لا ينجحوا كلهم ؟

وبعد ، فهل كان التعديل عادلاً عندما خرج به عدد من أكفأ أبناء الاردن كالذكور بسام الساكت لتحل محله سيدة محترمة لا تشكل نداءً له بعد عشرين سنة ؟

السيد الرئيس

الزملاء النواب ،

ينبغي ان نكون على حذر شديد من

الاقتراع واللامركزية الادارية . فهل ستمضي الحكومة في تطبيقها رغم ما ينطويان عليه من اضرار ومخاطر جسيمة على تماسك الاردن ومستقبلنا عليه ؟

السيد الرئيس ، الزملاء النواب ،

ان كيان الحرب الصهيوني ، كيان يقوم على جدليتي التوسع والاستيطان ، التجمع والانتحام ونرى كيف ان آليات ومفاعيل الشق الاول من هذه الجدلية اي (التجمع/ والهجرة) تعمل باقصى طاقتها . وان تفاقم الهجرة سيقود لاحقاً الى التهجير والازاحة . . فاذا كانت الازاحة متعذرة عسكرياً وبالمصلحة ، فان للتهجير الى الاردن ألف عمر وطريقة . فمن سيحمي الاردن من المخاطر المربعة التي يراها الاردنيون رؤية العين . وهل تشمل وستشمل حوارات ومفاوضات السلام ، وقف هجرة اليهود من كل حذب وصوب الى فلسطين المحتلة ؟

هل نطمئن الى ان الحكومة تأخذ هذا بعين الاعتبار وهل نطمئن الى انها قادرة على حمايتنا من مخاطره المربعة ؟

هل ستحمي الاردن حكومة لا ترى مجلس النواب ولا تقيم اعتباراً لمثلي الشعب الاردني المجيد ؟

أم ستحمي الاردن الحكومة التي كادت ان تزيف التاريخ العربي الاسلامي المجيد عندما اوشكت على انشاء «بانوراما معركة مؤتة» في شبحان الكرك قبالة الباروث بالضبط وليس في سهل مؤتة ؟

أم ستحمي الاردن حكومة تمضي قدماً نحو

مخرجات واثار العملية السلمية على مجتمعنا العربي عامة وعلى مجتمعنا الاردني بصورة خاصة . وذلك ان من استحقاقات هذه العملية اضعاف المجتمع العربي باضعاف الجيوش العربية من حيث العدد والعدة لتأمين وضمان أمن الكيان الصهيوني .

والخطورة الثانية هي بعد اضعاف المجتمع العربي من الداخل ، قطعاً فقطراً . وقد تمثل ذلك ، هنا في الاردن ، في تطبيق اللامركزية الادارية التي تعني اضعاف روابط المجتمع الاردني وضرب نسيجه الاجتماعي وتحويل كل محافظة الى وحدة مستقلة والى ولاية منفصلة على الولايات الاخرى وذلك بتخصيص موازنة خاصة بها وحكومة محلية تدبر شؤونها! ونعرف ان هذا التطبيق يؤخذ به حالياً في المملكة العربية السعودية ا فهل هو صدقة ا أم شرط امريكي مستتر ؟ وقد تراقق مع هذا التطبيق/ اللامركزية الادارية/ التي تذكرنا بالامارات العربية القديمة ، ما نجم عن اقرار الصوت الواحد من آثار جانبية جعلت كل دائرة انتخابية مجموعة من الوحدات او التجمعات المتقابلة المتواجبة .

فقد تحولت محافظة البلقاء الى فرق : الاغوار وحدة والسلط وحدة والشفا وحدة والفحيص وحدة والبقعة وحدة . . . وتفرقت روابط محافظة الطفيلة الى خمس وحدات فاصبحت الطفيلة : جواربة وتوابيه وسعودين وعصا عطة وحمايده وهكذا هو الحال في كل المحافظات .

ان شعاري الوحدة الوطنية وتماسك الجبهة الداخلية قد تعرضا للاذى بسبب عملية

هل هذا من أهل

تسخير مقدرات البلاد لأبراز مركز قري لا ندري كيف سيتعامل - الاردنيون معه بعدما يصبح مارداً مفلقاً من القمم ؟

وهل ستحمي الاردن حكومة تطلق دعائها في كبار موظفي الدولة لتبلغهم ان عليهم شعباً وتقارير وان حصانهم لا تتحقق الا اذا ادوا فروض الولاء والطاعة ؟

عندما تكون الديمقراطية في خطر فان الاردن في خطر . وعندما تشكل مراكز قوى سياسية واقتصادية فان الاردن في خطر .

وعندما يكون مصير الأردن معلقاً في الهواء وفي المجهول بسبب غموض مخرجات اتفاقية غزة - اريحا أولاً اقتصادياً وسياسياً فان ذلك يحتاج الى حكومة اردنية ، ابرز مؤهلات اعضائها أنهم من الذين يمدون جسرهم ليعبر عليها الأردن وليس العكس .

السيد الرئيس

السادة الزملاء ،

النيابة موقع لدفع الثمن لا لقرضه ا

وحماية مصالح الأردن العليا لا توضع مقابلها للمصالح الفردية الصغيرة . فاذا كان الأردن في خطر ، تصبح الاشياء طلاء على جدار آيل للسقوط لا قيمة لها .

ان مستقبلنا كلنا هو مستقبل الأردن ، الأردن بفقرائه وكادحيه ، بشائه واطفاله . الأردن الذي سيبقى ملكة للديموقراطية والحرية وحقوق الانسان . وسيصبح كما اراده الحسين المقتدى ، نموذجاً يحتذى ، ولن يكون ذلك الا بالتضحيات على كل المستويات ومن كل الاردنيين المخلصين المتعدين الصادقين .

غفر الله لنا وسامعنا ان نسينا او أخطأنا أو قصرنا في قول الحق لأنه لا خير فينا ان لم نقلها

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
شكراً للسيد محمد داوود ، الكلمة الآن
للسيد علي الشطي والمتحدث الذي يليه السيد منير صوير .

السيد علي الشطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين وآلها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً

صدق الله العظيم

دولة الرئيس

الاخوة للزملاء الكرام :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ،

أجد لزاماً يلح علي بعد ان من الله علي بالوصول الى سدة برلمان بلدي الحبيب أن أشيد بالتجربة الديمقراطية التي تنفياً ظللها والتي كان من نتائجها هذه الصفرة من خيرة الخير من ابناء هذا البلد الصابر والذين يشكلون أسرة واحدة متآلفة تحت رعاية قائد رمز ملهم عرف دائماً كيف يسير بهذا البلد وبأبنائه الغر الميامين من ذرى المجد الى ذرى الكرامة والسودد . . . فحق علينا جميعاً ان

لا اعتقد بأن دولة رئيس الحكومة ولا أعضائه حكومته يرضون بذلك .

واستهل حديثي بالمسألة الزراعية لأقول للحكومة أنه ومنذ الموسم الزراعي عام ١٩٨٣ والمواسم تتدهور ومتوجهاً يتناقص والخسائر تتلاحق والحموم (وأي حموم) تتواصل وأنسأهل أين السياسة الزراعية التي يضيق المجال عن ذكرها لكثرة عددها ، أين الجميع من الديون التي تتراكم والتي أطالب بشطبها عن المزارعين الحقيقيين فوراً لأن ديون هذه الفئة لا تشكل إلا نسبة منخفضة من حجم الدين الزراعي ، وأن هؤلاء المزارعين يظلمون عندما يحشرون مع كبار المزارعين المدينيين وان قراراً جريئاً مثل هذا القرار سيعطي الأمل لهذه الفئة من المزارعين ليواصلوا العطاء والإنتاج وليثبتوا على أرضهم ومزارعهم التي لا معيل لهم بعد الله سواها .

وأنسأهل ما هي سياسة الحكومة من تدهور اسعار المنتجات الزراعية والتي تصل كل عام الى مستويات سعرية مخجلة لا تقبلها لبلد زراعي حباه الله بمميزات مناخيه وإنتاجيه لو استغلت لكانت مكسباً لاهماً كما هو الواقع الآن ، لأنني أقولها علناً إن كل السياسات الزراعية التي اتخذت حتى الآن اثبتت الواقع فشلها وعقمها والتي لا يدفع سوى المزارع فقط تبعاتها وتتأججها لأنها سياسات مسلوقة اتخذت بعيداً وبدون مشاورة أهل مكة الذين هم ادرى بشعابها .

لقد آن الأوان والآن ان يصار الى اشراك المزارعين في رسم أي توجه مهما كان حجمه يتعلق بالمسألة الزراعية اذا ما أريد فعلاً

نذكر بالخير له هذه المآثر الطيبة والاعمال والمواقف الجليلة والتي ليست بغريبه عمن يتسب الى آل البيت الهاشمي .

كما يحملني الواجب ان اقف احتراماً وتقديراً لأحيي تلك الأيادي البيضاء التي حملتني من كافة مناطق البلقاء الابية لتوصلني الى هذا المكان الذي أسأل الله ان يكون منطلقاً لخدمة الاهل والاحبة في كل موقع من مواقع الخدمة في الاغوار وفي البلقاء وفي كل بقعة من بقاع هذا الثرى الطهور .

دولة الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين :

أما وقد تم اعتياد خطاب العرش السامي الذي القاه جلالة القائد كيان لهذه الحكومة لنيل ثقة نواب الشعب على اسامه أود ان اتقدم بعرض بعض الملاحظات والمطالب التي أمل كل الأمل ان لا تكتفي الحكومة بتدوينها من خلال السادة الوزراء وتبقى اسيرة هذا التدوين لتضل المعاناة بأشكالها المختلفة أسيرة النفوس لفئة اعتقد جازماً أنه آن الأوان لهذه الحكومة ان تنصفها وترفع من سويتها اسوة بباقي مناطق المملكة وأعني بها فئة المواطنين في مناطق الاغوار التي رضيت صامته صابره ان تعطى وتعطي من الرأى الانتفاء والمطاء والانتاج دون أن يلتفت أحد الى مطالبها واحتياجاتها الخاصة وربما لن يذهب بي الشطط بعيداً لو قلت ان مواصلة السكوت عن تنفيذ هذه المطالب وتحقيق الاماني لها سيؤدي الى تعميق شعور اهلها بأنهم قوم منسيون لأنهم يعيشون تحت مستوى سطح البحر ومثل هذا الشعور الذي أمل ان لا يصل عند هذا الحد

بالوصول (ولو تدريجياً على الأقل) الى حلول لهذه المعضلة التي لا يسلم من أرقها المزرع مزارع حقيقي واحد على طول امتداد الوادي. كما أن الأوان ان تقرر وزارة الزراعة ومن يدور في فلكها من المؤسسات الى التهوض بأعباء هذا القطاع الانتاجي الهام الذي يستحوذ ويستحوذ على السواد الأعظم من ابناء هذا البلد لأنني أرى أن كثرة الانتاج ومضاعفته هو مظهر حضاري يعكس مدى ما وصل اليه مزارعنا من تطور. لكن المظهر غير الحضاري في هذا الجانب هو عجز هذا الكم الهائل من مؤسساتنا عن تصريف وتسويق هذا الانتاج بما يعود بالخير على المزارع والوطن سواء بسواء. وبناء عليه فأنتي أضع المطالب والحلول التالية بين يدي الحكومة للحد من هذه المعضلة وللتخفيف من معاناة المزارعين.

١ - مطالبة الحكومة بتشديد الرقابة على اسعار مستلزمات الانتاج وتوفيرها للمزارعين في الوقت والسعر المناسبين وبالنوعية الجيدة.

٢ - المطالبة بتطبيق قانون اتحاد المزارعين وتنفيذه.

٣ - توحيد الجهات المقرضة لتسهيل عملية السداد على المزارعين.

٤ - ضرورة العمل على ايجاد اسواق خارجية لتصدير المنتجات الزراعية.

٥ - العمل على انشاء مصانع لتصنيع الفائض من الانتاج الزراعي مثل تمليب الحفظارات وعصير عصير لثمار الحمضيات.

٦ - تنظيم عملية الانتاج بحيث تكون الزراعة مبنية على دراسات علمية او على أسس نظام النمط الزراعي مع الأخذ بعين الاعتبار تجاوز سلباته التي ظهرت من خلال تطبيقه في الاعوام السابقة.

٧ - ايجاد حل مناسب وسريع لمنع تسرب الثروة الحيوانية (اللحوم الحمراء) الى خارج البلاد.

٨ - زيادة رقعة المحميات الرعوية في المملكة.

٩ - الدعوة لأثناء صندوق لدعم المزارعين في اوقات الكوارث الطبيعية.

دولة الرئيس،

حضرات النواب المحترمين:

أما بالنسبة لسلطة وادي الاردن هذه الجبهة الحكومية المعنية أكثر من غيرها بتطوير الوادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه وتقديم الخدمات لأبنائه فإنه انسجاماً مع قانون تطوير وادي الاردن والذي أسست هذه السلطة بموجبه.

١ - فأنتي أطلب الحكومة بتنفيذ النص القانون الذي يجعل من وادي الاردن مركزاً رئيسياً للسلطة، وأما مركزها في عمان فهو مركز فرعي وليس العكس كما هو الآن. وذلك تخفيضاً على المواطنين من ابناء الوادي الذين يكابدون في قطع المسافات من اجل انتاج المعاملات التي لا يملك مدراء المراكز في الوادي صلاحيات البت فيها، مما يكلفهم جهداً وتعباً وتعطيلاً عن اعمالهم ومزارعهم ومصاريقاً اضافية فوق مصاريقهم

الضائقة على الزراعة.

٢ - اعادة النظر في قانون تطوير وادي الاردن للحد من التجاوزات والمزايج في الادارة وتوزيع المياه والأراضي.

٣ - وضع انظمة للري بموجب قانون تطوير وادي الاردن لتنظيم توزيع المياه والائتاط الزراعية بديلاً عن الانظمة القائمة والتي لا تحقق العدالة بين مزارعي الوادي.

٤ - اعادة النظر في مشروع ري الاغوار الوسطى في مناطق لواء دير علا والذي كثرت شكاوى المزارعين عليه بسبب ارتفاع تكلفة ائتمان المياه التي يدفعها المزارعون لتضاف الى التكاليف الباهظة التي يتحملونها للحصول على مستلزمات الانتاج.

٥ - أما فيما يتعلق بالسياسة المائية والمسؤول عنها هذه السلطة فإن تذبذب كميات الامطار التي تهطل سنوياً على المملكة يؤثر سلباً على كميات مياه الري المتوفرة وهذا يؤثر بدوره على نجاح العملية الزراعية وكمية الانتاج. كما ان نوعية مياه الري يجب ان تكون جيدة وأن تكون ضمن المواصفات المطلوب توفرها في مياه الري وضمن النسب التي يتحملها النبات من الملوحة والقلوية والعناصر الاخرى السامة للنبات.

وعليه فأنتي اقترح اقامة سدود جديدة في المواقع الصالحة لأقامة مثل هذه السدود كما اقترح انشاء محطات تنقية حديثه وفاعله لتنقية مياه الري.

٦ - تزويد المجلس بالبيانات التفصيلية حول مشروع سد الكرامة المنوي اقامته وبكل ما يتعلق بالمحاذير الجيولوجية التي نهبت الدراسات العلمية المتخصصة الى خطورة تلك المحاذير من حيث توقع - وبعضها يؤكد - حدوث هزات زلزالية مختلفة الدرجات نتيجة انشاء هذا السد الامر الذي يضع المنطقة في دائرة الخطر الزلزالي المدمر (ودرهم وقاية خير من قنطار علاج).

دولة الرئيس، الزملاء النواب:

وما دمنا بصدد الحديث عن سلطة وادي الاردن فأني اتساءل عن مصير الملكيات الزراعية في مناطق الوادي فنحن نعلم ان الارض في كل دول العالم لمن يزرعها ويقف على خدمتها، أما في الاغوار فإن الكثير من الوحدات الزراعية تعود ملكيتها لأشخاص لا يعرفون من الزراعة الا اسمها ومن الارض الا رسمها ويقطنون خارج حدود الاغوار ولا يعرفون عن هذه الوحدات سوى اجرتها السنوية التي يكابد مزارعنا الحزين كي لا يتأخر عن سدادها للسيد المالك، والذي أشهد الله ان بعضهم لا يعرفون موقع أرضه في الاغوار، على الرغم من تخصيصها له منذ سنوات عديدة لأن القانون منحها له بينما المزارع الحقيقي الذي يزرع هو مزارع بالأجر.

فهل هذا هو العدل الذي نحرص جميعاً على تحقيقه؟

وأطالب الحكومة كذلك بأعادة النظر في تخصيص الوحدات السكنية التي خصصت من

هكذا من أشعل

قبل السلطة لغير أبناء الوادي لتغدو هذه الوحدات اماكن لقضاء ايام الجمع مع العلم أن العديد من شباب الوادي لا زال بدون أراضٍ يبنون عليها بيوتاً لهم .

كما أطالب سلطة وادي الاردن برفع سوية الخدمات للمناطق المحرومة في الوادي كونها مناطق مأهولة بالسكان وكذلك انجاز المخططات التنظيمية للمناطق التي لا زالت محرومة من الخدمات وخاصة التيار الكهربائي والتي ما زال مصيرها ومصير اهلهام مرتبطاً بانجاز هذه المخططات التنظيمية

كما ائتمنى على الحكومة ان تبادر الى التعاون مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة لإنشاء مستشفى متكامل يخدم منطقة البقعة لوجود زخم سكاني كبير في هذه المنطقة يزيد عن (١٥٠) ألف نسمة وتذليل كل الصعوبات والعقبات التي قد تحول دون ذلك .

وكذلك العمل على رفع مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية داخل المخيم لأن مثل هذه الخدمات تصنف بصفة الانسانية التي لا أعتقد أن الظروف السياسية المحيطة تحذر توفيرها لأن الأوضاع الحياتية داخل هذا المخيم باتت لا تطاق .

كما أطالب وزارة الشؤون البلدية والقروية زيادةخصصات البلديات والمجالس القروية في وادي الاردن وفي مناطق المحافظة الاخرى لتمكين من تحقيق اهدافها بشكل فعال .

كما لا ننسى بأن الكثير من الوعود قد قطعت لإنشاء مستشفى في لواء دير علا إلا أن هذه الوعود لا زالت تراوح مكانها وأنه قد

آن الأوان لإنشاء هذا المستشفى العتيد خدمة لأبناء هذا اللواء الذين هم بأمس الحاجة الى انشاءه ، متمنياً على الحكومة ان اسمع منها وعداً محددا بالنسبة لإنشاء هذا المستشفى .

كما أطالب الحكومة بأنشاء كلية مجتمع مهنية زراعية توفر أيدي عاملة ماهرة ومدربة لأن المنطقة تعاني من قلة أو ندرة الخبرات العملية الوسيطة وهي التي تقع بين المهندس المختص وبين العامل العادي .

كذلك العمل على رفع مستوى المعاهد وكليات المجتمع لتصبح قادرة على الوفاء بما تتطلبه خطط التنمية ومطالب المجتمع من الفنيين والتوسع في اتاحة فرصة التعليم الجامعي داخل الاردن ، والعمل على انشاء جامعة في محافظة البلقاء اسوة ببقية محافظات المملكة .

كما نطالب الحكومة أنصاف موظفي المؤسسات الذين تم تحويلهم من نظام الضمان الاجتماعي الى نظام الخدمة المدنية فيما يتعلق بصندوق التقاعد المدني وتعديل الفقرة المتعلقة بذلك ، فيما يتعلق بمستحققاتهم المالية التي كثر الحديث بشأنها .

إن زيادة متطلبات الحياة المعاصرة والزيادة المطردة في اسعار هذه المتطلبات اضافة الى تفاقم مشاكل الانتاج والتسويق وتدهور اسعار للتسوجات الزراعية وعدم استقرارها ، كل ذلك أدى الى زيادة عدد الفقراء في اوساط المزارعين .

وفي الوقت الذي كان من المفروض فيه ان يعيش المزارع في مستوى مقبول ومستور الحال

قادر على تلبية متطلبات امرته المعيشية ومتطلبات مزرعته راحت اوضاعه تتدهور وراح ينزلق بصورة مستمرة ليجد نفسه مثقلاً بالديون عاجزاً لا عن تسديدها بل عن توفير مستلزمات معيشة امرته اليومية .

ازاء هذه الحقيقة لا بد ان تنهض الحكومة بدورها القيادي بوضع الحلول السليمه والجنريه لأن المشكلة تجاوزت المزارع وقدراته لتصبح مشكلة وطنية يتوجب التصدي لها بالحل والعلاج .

فما هي تصورات الحكومة وخطواتها بصدد هذه المشكلة ؟

وما هي حلولها ؟ وما هي خطتها ؟

هذه بعض من مطالبتي واقتراحاتي والتي أرجو ان توليها الحكومة جل العناية والأهتمام أما بقية مطالب دائرتي الانتخابية فسيتم التطرق اليها في مناقشة قانون الموازنة العامة للدولة .

وهنا لا يفوتني ان اتوجه بالشكر الى صحافتنا الاردنية على اهتمامها الملحوظ في متابعة قضايا المناطق المحرومة والفقيرة .

دولة الرئيس ،

الزملاء النواب المحترمين :

أما في المجال الاقتصادي : فاني اطالب بما يلي :

١ - المطالبة بإعادة تقييم السياسات النقدية والمالية الحالية ، حيث أن بعض الاجراءات التي اتخذت بموجب هذه السياسات منذ العام ١٩٨٨ ، والتي تم

بموجبها تخفيض سعر الدينار الاردني مقابل اسعار العملات الاخرى وزيادة الضرائب الجمركية المفروضة على العديد من السلع المستوردة والتي كانت تهدف الى خفض العجز في الميزان التجاري ، فإن جميع هذه الاجراءات لم تؤد الى خفض العجز ولا حتى ثباته بل استمر هذا العجز بالزيادة المطردة . كما تدل على ذلك نشرات البنك المركزي حيث ان معدل العجز في الميزان التجاري من العام ١٩٨٦ ولغاية ١٩٨٩ بلغ (٦٠٤) مليون دينار بينما بلغ معدل هذا العجز من العام ١٩٩٠ - ١٩٩٢ (١١٥٤) مليون دينار ، فنكون في هذه الحالة لا نحن حافظنا على القوة الشرائية للدينار الاردني كما كانت سابقا ولا حققنا الفائدة المرجوة من وراء هذا التخفيض ، وهي تقليص الموة بين حجم الصادرات وحجم الواردات لصالح المملكة ، علماً بأن تركيزنا على خفض العجز في الموازنة العامة للدولة أمر جيد وضروري لكنه لا يكفي وحده لبت روح العافية في الاقتصاد الوطني .

لذا يجب مواجهة مشكلة العجز في الميزان التجاري لأنه أصبح مشكلة مزمنة يجب معالجتها وذلك لأن سياسة المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي غير كافية لحل هذه الأزمات طويلة الاجل كهذه الازمة . فقد بات من الضروري ايجاد السياسات المالية والتقديرية المناسبة لزيادة الصادرات الوطنية وخفض الاستيراد ضمن سياسة التجارة الدولية الحرة .

هكذا من الأعمال

٢ - إعادة تقييم عمل المؤسسات الوطنية الاستراتيجية ومن أهم مؤسسة الضمان الاجتماعي ، حيث ان الظروف الحالية والمستقبلية تتطلب منا ويكل الحاح تقييم عمل هذه المؤسسة وذلك لضمان استمرارها في اداؤها لعملها في خدمة المجتمع .

ان عمل هذه المؤسسة والذي يقوم على اقتطاع جزء من رواتب المستخدمين وبعض الموظفين شهريا ورصده ليصار الى دفعه كرواتب تقاعد وتعويضات مختلفة لهؤلاء الأشخاص عند انقضاء أجلهم او فقدانها لأي سبب كان . وبما ان هذه المؤسسة ما زالت حديثة العهد فان المعدل العمري المشتركين فيها ما زال منخفضا لكن هذا المعدل مستمر في الزيادة والارتفاع حتى يصبح المعدل العمري لهؤلاء الأشخاص مرتفعا وعندئذ تفاجأ هذه المؤسسة بأن نسبة كبيرة من ارضيتها سيتم استنفاده لتدفعه كرواتب وخصصات للأشخاص المستفيدين والذين احيوا على التقاعد مما يعني تعرض هذه المؤسسة لخطر مالية قوية لا قبل لها بها وقد لا تصمد امامها ولذلك فان هذه المؤسسة مطالبة بأن تسعى وبشكل حثيث الى استثمار موجوداتها من الارصدة التقديرية في مشاريع استثمارية تستفيد منها المؤسسة في تنمية ارضيتها وتساعد كذلك في دفع عجلة التنمية في هذا البلد وتوفير فرص العمل لأبنائه .

٣ - يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات المهمة في كل الاقتصاديات الحديثة ومع ان هذا القطاع يعاني من مشاكل كثيرة وفي كل

دول العالم الا أنه لم تتمكن أية دولة سواء كانت نامية أم متقدمة صناعيا من معالجة مشاكل هذا القطاع الخاص بتقلبات الاسعار وتذبذب دخل المزارعين دون تدخل الحكومة .

وذلك لأن التدخل الحكومي وفي الوقت المناسب ضمن اسس مدروسة لضمان ثبات او زيادة دخل المزارعين الحقيقيين آخذين بعين الاعتبار قطاع صغار المزارعين .

ويتم ذلك من خلال تدخل الحكومة في التحكم في عرض المنتجات الزراعية ، حيث ان زيادة الكميه المعروضه من أية سلعة تؤدي الى نقصان سعرها ، فعلى الحكومة هنا التدخل لتحديد الحد الأدنى للأسعار الذي يضمن للمزارع تحقيق ربح معقول ومن ثم فأنه على الحكومة ايضا اذا ما زاد الفائض الانتاجي لدى المزارعين ان تدخل لشراء هذا الفائض من السوق وتصريفه بالطريقة التي تراها مناسبة أما بالتصدير او التصنيع او التخزين او غيره .

المهم ان تضمن الحكومة دخلا معقولا للمزارع حتى يستمر في العمل في مزرعته بكل دافعية وحماس ويزداد التصاقه بأرضه ، علما بأن سياسة دعم القطاع الزراعي مطبقة في معظم الدول وخاصة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية .

٤ - إعادة تقييم ادارة القطاع المالي والمصرفي خلال الفترة الاخيرة واقتراح التعديلات اللازمة لمواجهة استحقاقات الفترة القادمة والتي مستمر بها المنطقة ، حيث ان متطلبات هذه المرحلة مختلفة وتتطلب

٥ - فتح المجال امام الخريجين وذلك عن طريق تسهيل حصولهم على استشارات شرط توفر الجسدى الاقتصادي لهذه الاستشارات .

دولة الرئيس ، السادة اعضاء المجلس الكرام :

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الاردنية فنحن نعلم جميعا ان الاردن الحديث قام منذ نشأته على سواء الطريق الوجودي الجامع لشمل ابنائه جميعا في دولة آمنت منذ تأسيسها انها نواة وحدة العرب الكبرى في بلاد الشام كلها .

وفي هذا الاتجاه الوجودي عملت القيادة الهاشمية العربية ومن حولها شعبنا الاردني الذي انطوت صدور ابنائه على حب امتهم العربية وشوقهم الدائم للتعامل مع اشقائهم العرب في شكل من اشكال الوحدة ايمانا بحقيقة ان الوحدة هي الضمان الاكيد لوجود الجميع وكرامتهم وسلامة حاضرتهم ومستقبلهم ، فكما هي كذلك على المستوى الداخلي في اطار الوحدة الوطنية فهي كذلك على المستوى العربي في اطار الوحدة والتضامن .

وفي هذا الاتجاه ايضا كانت القيادة الهاشمية وفية للأمال التي حملتها وبشرت بها منذ بزوغ حركة النهضة العربية الحديث فكانت المبادرة دائما لجمع الكلمة وتوحيد الصف والتفت دائما مع كل دعوة لتضامن العرب ووحدة صفهم .

اننا جزء من أمة حاقت وما زالت تحيق بها

رفع كفاءة هذا القطاع الاقتصادي الحيوي وهذا يتطلب الرقابة على اداء هذا القطاع من خلال تشكيل لجنة وطنية من الخبراء والمختصين في هذا المجال ، وذلك لتقييم النظام المالي والمصرفي وأداء هذين القطاعين واقتراح التعديلات المناسبة لتتلاءم هذه التعديلات مع مستجدات المرحلة القادمة حتى يكون لدينا قطاع مالي ومصرفي كفؤ وقوي وقادر على الثبات والمنافسة والتحدى .

كما يستوجب منا في الوقت نفسه تقييم كفاءة سوق عمان المالي وقدرته على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وكفاءته في توزيع الموارد التقديرية على الشركات ذات الانتاجية العاليه والمردود الاقتصادي الجيد .

- العمل على استمرار دعم المواد الاساسية ، على ان يكون هذا الدعم موجها الى المواطنين المستحقين فعلا والذين لا يستطيعون الشراء بأسعار السوق الحر .

- وللحد من مشكلة البطالة التي يعاني منها المجتمع اقترح تسهيل وتشجيع الاستثمار من خلال :-

١ - الحد من البيروقراطية والروتين في الاجراءات الخاصة بعمليات الاستثمار الجديد .

٢ - توفير الحمايه الاغلاقيه للمنتجات المحليه

٣ - توجيه التعليم المهني نحو المهن التي يحتاج اليها سوق العمل مع التركيز على الجوده في التدريب .

٤ - فتح المجال امام المبادرات الفردية في مجال الاستثمارات المختلفة .

المخاطر من كل الاتجاهات حتى آل بنا الحال الى ما نحن عليه اليوم من اوضاع مكنت فيها رياح العرب وخذت جذوة الروح بها هي أمة العرب بمختلف أقطارها سفينة تتقاذفها اطماع الطامعين وتتجاذبها سياسات القوى والعدوان مرأ وعلائية تتحكم بحاضرها وترسم مستقبلها بما يتفق من أهواء الطامعين وسياسات الاقوياء .

وأذا بلغ بنا العجز عن ان نفعل ما يجب علينا من مقاومة قوى الشر والعدوان فلا أقل من ان نعترف جميعا بما وصلت اليه الحال عسى ان يكون ذلك حافزا يحفز الجميع للتحرّك لاستنقاذ مستقبل ابنائهم واطفالهم واطوائهم من الوقوع في أسوأ مما نحن فيه .

وفيا يتعلّق بما يجري بالنسبة للمسيرة السلمية فإن الحكومة الموقرة مطالبة بأن تبين للمجلس الكريم اين صار مركزنا التفاوضي لتحقيق السلام .

نحن طلاب سلام والسلام اصل من اصول عقيدتنا السمحة وهو من أسماء الله الحسنى والسلام المنشود هو السلام الذي يزيل أسباب الصراع والحرب من جذورها وذلك يعني عودة واستعادة جميع الحقوق الممنوعة الى اصحابها الشرعيين .

ومن جهتنا نحن - من جهة دولتنا الاردنية فإن أي اتفاقية سلام يجب ان تعقب عودة تلك الحقوق الى أهلها أو ان تتوازى معها ، هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب ان لا يترتب علينا أية التزامات اقتصادية أو مالية على شكل اتفاقات وملاحق لأن مثل هذا السلام يعني تقيطا في سيادتنا وسيادة من يأتي

بعلنا وانتقاصا من حرية اختيارنا وقيودا على حركتنا المستقبلية في صياغة حياتنا وفقا لأرداننا الحرة المستقلة ، ولما يتلاقى مع ظروف ابنائنا ومصالحهم من بعنا .

دولة الرئيس ، السادة اعضاء المجلس الكرام :

إن منحي للثقة أو حجبها أمر يتوقف على ما سيأتي من رد الحكومة على ما قد ابدت من ملاحظات وتساؤلات ومطالب وعلى ما سوف يتضمنه هذا الرد من بيان لسياستها الواضحة ومن التزامها باتخاذ اجراءات عملية لتنفيذ هذه السياسة حتى يكون موقفنا موضوعيا واقعيا يتعدى وبالأمانة التي احملها عن أية ابعاد أو مؤثرات شخصية .

«أما الزيد فيذهب جفأ وأما ما يرفع الناس فيمكث في الأرض»

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : عليكم السلام ، شكراً للسيد علي الشطي ، المتحدث الأخير في هذا الوقت هو السيد منير صوير .

السيد منير صوير :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم

دولة الرئيس ... حضرات النواب الكرام السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

لقد تجسدت إرادة الشعب الأردني في ان نمثله فيما يطمح اليه من تحقيق لاهدائه وأمانه

عمان الكبرى الحالية . ولم نر اي ذكر لأي اجراءات في استصدار قانون لمعالجة ذلك في البيان الوزاري .

دولة الرئيس ،

حضرات النواب الكرام :

تعتبر تجربة أمانة عمان الكبرى اعتداءً صارخاً على الديمقراطية منذ تأسيسها ، إذ اخذت بمبدأ التعيين لرئيس واعضاء مجلس الامانة بدلا من انتخابهم بطريقة ديمقراطية . وهي بذلك تعتبر (تجربة) متخلفة عن تجربة البلديات المنتخبة حسب قانون البلديات والذي يسمح بانتخاب اعضاء المجالس البلدية

وشعر أهل عمان الكبرى أن التجربة دعوة للمركزية ، أي تركيز السلطة في المركز ، وهذا يؤدي الى الروتين والبيروقراطية والتخلف الحضاري وعدم مسايرة الركب . الأمر الذي يدعو الى ضرورة مواكبة التطور الذي يمر به العالم من تفجر معرفي هائل في الاساليب الادارية الناجمة .

وحسب المادة (١٢١) من الدستور الاردني فإن تجربة امانة عمان الكبرى قد حرمتهم من انتخاب ممثلهم للخدمة البلدية ، ذلك الحق الذي ظل يتمتع به أهالي باقي مدن وقرى المملكة ... هذا الحق الذي ضمته لهم المادة ١/٦ من الدستور الأردني التي نصت على أن (الاردنيين امام القانون سواسية لا تميز بينهم في الحقوق والواجبات ، وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين) .

وفي ضوء ذلك تصبح عملية انهاء تجربة

وسنكون بإذنه تعالى على قدر من حسن ثقته للوصول الى ما ينشده شعبنا من طمأنينة ورخاء ... فقد حملنا هذا الشعب مسؤوليته في أن نعمل سويا يدأ بيد ، سواء كنا سلطة تشريعية أو سلطة تنفيذية ، للارتقاء بأمانه وتطلعاته وديمقراطيته المأمولة .

واود هنا ان اتطرق الى بعض الأمور التي اراها ضرورية وسأقوم بتقديم تفاصيل أوفى للحكومة فيما بعد :

١ - في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من عام ١٩٨٦ استصدرت الحكومة في حينه من مجلس النواب الموقر السابق قانوناً بحل مجلس امانة العاصمة والمجالس البلدية والقروية المحيطة بعمان ، واتشاء (ادارة بلدية) تحت اسم امانة عمان الكبرى . وقد نص القانون على أن مدة المجلس الجديد لأمانة عمان الكبرى هي اربع سنوات ، ويجوز تمديد مدته لاربع سنوات اخرى وبعد انتهاء المدة الأولى جرى تمديد صلاحيات المجلس لمدة سنتين تنتهي في ١٩٩٢/١٢/٣١ ويتاريخ ١٩٩٢/٢/٨ تم تمديد صلاحيات مجلس امانة عمان الكبرى لمدة سنتين اخريتين بكتاب رئيس الوزراء رقم (١٥٠١٨/٢/١١/٦٤) تاريخ ١٩٩٢/١٢/٨ والذي نص على أن هذا التمديد للمرة الاخيرة (حيث ان القانون لا يسمح بالتمديد أكثر من ذلك) بمعنى أنه يجب العودة الى الوضع الصحيح السابق لنظام امانة العاصمة والمجالس البلدية والقروية التي شكلت منها أمانة

هكذا من الأهل

امانة عمان الكبرى تصحيحاً للاعتداء على الحقوق الدستورية للمواطنين ، ويصبح إلغاء هذه التجربة وسيلة لمشاركة جماهيرية واسعة ، لحوالي مليون ونصف المليون مواطن في عمان الكبرى ، في ترسيخ مبادئ الديمقراطية والمطالبة بالحقوق المدنية التي كفلها الدستور ، وحيث أن البيان الوزاري لم يتطرق لموضوع امانة عمان الكبرى بالرغم من أن الحكومة هي التي مددت وللمرة الأخيرة لامانة عمان الكبرى فإني أرى ما يلي :

١ - اجراء الانتخابات البلدية في جميع احياء عمان المدينة ، علماً بأنه لم يسبق أن جرى الانتخاب لمجلسها منذ تأسيس المملكة .

٢ - إنهاء ضم البلديات والمجالس القروية الـ ١٤ المحيطة بعمان واعادتها الى استقلاليته السابقة ، واجراء انتخابات ديمقراطية حرة .

٣ - رفض كل المحاولات لانتقاص من الحق الديمقراطي في الانتخاب لمجلس البلديات في عمان الكبرى ، مثل تعيين اعضاء في هذه المجالس من جانب الحكومة ، او تعيين رئيس البلدية ، أو حل المجالس البلدية قبل انتهاء مدتها القانونية .

٤ - النظر إلى بلديات عمان كممثلاتها من بلديات باقي مدن وقرى المملكة .

٥ - اعادة النظر بقانون البلديات (رقم ٢٩ سنة ٥٥) وتخليصه من الاحكام العرفية .

٦ - أما على صعيد التعليم الجامعي فأني أرى

وجوب مبدأ تكافؤ الفرص للجميع ، للقبول في الجامعات الاردنية ، واتباع التنافس الأكاديمي أساساً لذلك .

٣ - وبالنسبة للعاملين في القطاع العام ، فأطالب بتحسين أوضاعهم بما يتلاءم والظروف الاقتصادية الملحة ، ومبدأ تكافؤ الفرص في التعيين والترقية واعطاء الحوافز التشجيعية للمبدعين ، وتوفير المناخ الملائم لهم ، وتطبيق مبدأ التنظيم الإداري السليم ، بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب ، وربط الأمور مع بعضها بتناغم لتكوين وحدة ادارية واحدة ، لتحقيق الهدف المطلوب . إن عدم تطبيق ذلك يعني التخبط ، وهذا ما لم تقم به الحكومة السابقة ، بالإضافة الى الممارسات غير المنقعة والتي لم تكن وفق النهج الديمقراطي ، والتي نرى أن على الحكومة التأكيد على النهج الديمقراطي فيه وكذلك اعادة النظر في قوانين التقاعد والضمان الاجتماعي وخاصة ما يتعلق بالمرأة .

٤ - أما قطاع الشباب والرياضة ، فقد حدثت نقلة نوعية في الادارة الرياضية وذلك باعتقاد مبدأ الديمقراطية والانتخابات في تشكيل الاتحادات الرياضية ، ومن خلال العمل بموجب هذا الأسلوب ظهرت ثغرات واضحة يجب معالجتها وتنمية وتطوير الأنظمة والقوانين المتعلقة بها ، لاستقطاب كافة الكفاءات الرياضية والاستفادة منها في تطوير الحركة الرياضية الأردنية ، ووضع الأسس والمواصفات المحددة لعضوية هذه

وكرامتنا والتزامنا بالدفاع عن الحقوق العربية ، ورفع الظلم والحصار الجائر ، الذي يتعرض له ليبيا والعراق الشقيقان وتحتن العلاقات مع الدول الإسلامية والصديقة ، والتعامل مع كافة الدول بمبدأ المعاملة بالمثل .

وأخيراً ، وحيث أنني لا أريد الاطالة وتكرار ما قيل وما سيقل ، فإني ومن خلال ردود الحكومة المفصلة الواضحة حول سياسة المالية والتربية والتعليم والقضايا الزراعية والصناعية والصحية والضمان الاجتماعي والصحي والفقير والبطالة وغيرها . . . وما تم طرحه في كلمتي وخاصة فيما يتعلق بأمانة عمان الكبرى ورأي التجمع الذي انتمى اليه ، سوف احدد موقعي .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد منير صوير ، اول المتحدثين في جلسة بعد الظهر سيكون الدكتور عبد الرزاق طييشات .

ارفع الجلسة الآن لنستأنفها بعد ساعه ونصف انشاء الله ، وأظن الأمانة العامة لديها شيء حول الغداء .

السيد الأمين العام : شكراً دولة الرئيس هناك بأذن الله غداء عمل جيد نسبياً ويسرنا ان ندعو هيئة الوزارة الجليله وكبار الموظفين المرافقين لها السادة الأعيان والنواب والهيئة الاعلامية من صحافة وتلفزيون وكما ان هناك دعوه خاصه من دولة الرئيس على الكنافة النابلسيه .

الاتحادات . كما وأرد ان اؤكد ضرورة وضع سياسة رياضية ثابتة ، تحكم التوجهات الصحيحة في الرياضة الأردنية لتكون قاعدة لجميع الحكومات المتعاقبة .

٥ - وأدعو الحكومة الى زيادة الدعم المالي للحركة الرياضية ، واقامة المنشآت الرياضية الحديثة في مختلف المناطق ، وأرد ان أعلم الحكومة بأن المنطقة الممتدة من شفا بدران شمالاً الى ام البساتين جنوباً مروراً بالجبيهة وصويلح ووادي السير ومرج الحمام ، وناعور ، تفتقر الى أبسط المنشآت والمراكز الرياضية .

دولة الرئيس ، حضرات النواب الكرام :

٦ - انني أؤمن كل الايمان بأن السلام العادل والشامل لن يتحقق ويكتمل إلا بعودة القدس مدينة للسلام وعاصمة للدولة الفلسطينية . ويعودة الحقوق الشرعية لأصحابها وعيش جميع دول المنطقة في طمأنينة وأمن واستقرار . كما يجب علينا في الاردن تقديم الدعم اللازم للشعب الفلسطيني ، وعدم بدء الجانب الأردني في التوقيع النهائي للسلام أو التطبيق قبل حل المشكلة الفلسطينية بشكل يرضي الشعب الفلسطيني . حيث أن توقيع الجانب الفلسطيني لاية اتفاقيات مرحلية لا يكون مبرراً كافياً للجانب الأردني للمباشرة بالتطبيق . وإقني ان أسمع من الحكومة توضيحاً لذلك .

٧ - وعلى الصعيد العربي فإنه يجب العمل على إعادة وحدة الصف العربي واللحمة العربية دون المساس بحقوقنا ومبادئنا

هكذا من الأعمال

دولة رئيس المجلس : ترفع الجلسة .
* وهنا رفعت الجلسة لمدة ساعة ونصف لتناول وجبة الغداء وبمدها عاد المجلس للانعقاد *

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم
نستأنف هذه الجلسة والكلمة الآن للدكتور عبد الرزاق طيحات والمتحدث الذي يليه هو السيد مفلح اللوزي .

الدكتور عبد الرزاق طيحات :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب ،

حضرات الزملاء والزميلة المحترمين :

أحييكم بتحية الإسلام الخالدة

فالسلم عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

اهتكم جميعاً بشقة أبناء هذا الوطن الذين قرروا أنكم خيرة الخيرة من بين أبنائه فاختاروكم لتحمل المسؤولية نيابة عنهم في هذه المرحلة الدقيقة من عمر هذا البلد الغالي أردنا العزيز .

وأرجو أن تسمحوا لي منذ البداية أن أرفع إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم راعي مسيرة الأردن المظفرة أسمى آيات الولاء والإخلاص والمحبة داعياً الله العليّ القدير أن يمدق عليه الصحة والعافية وأن يحقق على يديه الكريمتين كل ما نصبو إليه من عزة الأردن ومجده وتوحيد كلمة العرب والمسلمين .

وإذا ما علنا لمناقشة بيان هذه الحكومة وطلبها ثقة هذا المجلس الكريم فأرجو أن أسجل بدايةً بعض المعاني التي أومن بها وهي :

١ - إن النائب هو ضمير الأمة ويجب عليه نقل نبض الشارع العام في دائرته الانتخابية فهو لا ينطق بأسمه الشخصي وخاصةً في مثل هذا المقام ولكنه نائب عن مجموعة من المواطنين أوكلوا إليه مهمة تمثيلهم في مجلس الأمة ويجب الأمانة يقتضي أن يمثل رأيهم وينقل آمالهم وهمومهم وتطلعاتهم .

٢ - إن الثقة بالحكومة أو حجب الثقة عنها لا تعني شخص رئيسها أو أيّاً من أعضائها وإنما تعني الرأي المسؤول بسياسة هذه الحكومة ونهجها في الحكم وأدائها على أرض الواقع خدمة للمواطنين وأداء للأمانة التي حملهم إياها جلالة الملك المعظم .

وإسمحوا لي أن أسجل في هذا المقام احترامي وتقديري لشخص دولة رئيس الوزراء وللسادة الوزراء الذين تربطني ببعضهم علاقات شخصية خاصة تصل في بعض الأحيان إلى درجة الأخوة .

ونعود إلى هذه الحكومة لننظر إلى النهج الذي سارت عليه منذ أن عهد إليها سيد البلاد بإدارة شؤون الحكم في هذه المملكة الغالية على أرض الواقع لا على البيان أو النظريات .

فقد كنا نتفق أن تكون حكومة محايدة

بوزرائها وبأدائها . . . ولكن الحقيقة تقول أن كثيراً من أعضائها ينتمون إلى حزب واحد وإن الممارسة لهذه الحكومة وليعض وزرائها كانت تهدف لخدمة هذا الحزب . . . وتنقلات الموظفين الكبار وتعيينات الأمناء العامين والمحافظين خير شاهد على ذلك .

ولقد كنا نظن أن الواجب الأساس لهذه الحكومة هو الإشراف وتنفيذ الانتخابات النيابية . . . فإذا ما حصرتنا التفكير بهذا الأمر نرى أن هذه الحكومة قامت بسلسلة من الاجراءات اربكت فيها الرأي العام ونشرت البلبلة والذعر والخوف بين جميع أفراد هذا الشعب . فقد أثارت منذ البداية موضوع قانون الانتخابات وكان المفروض عليها أن تدعو مجلس النواب الممثل الشرعي لأبناء هذا الوطن لجلسة طارئة وتطلب منهم اتخاذ القرار الذي يمثل ضمير هذه الأمة ورأيها المشروع ولكنها وبدلاً من ذلك لجأت إلى حل هذا المجلس بدون أي مبرر مقنع ، وبأسلوب مفاجيء يدل على عدم احترام شرعية هذا المجلس الذي جاء بانتخابات حرة نزيهة شهد لها القاضي والداني .

حتى أن رئيس المجلس لم يعلم بهذا الأمر إلا عن طريق نشرة الأخبار من الإذاعة وهو يداوم في مكتبه مما اضطره إلى ركوب سيارة أجرة ومغادرة مجلس الأمة . . .

وأعتقد أن هذه الأمانة الموجهة لرئيس مجلس النواب الأردني كفيلة لوحدها بدفعي إلى حجب الثقة عن هذه الحكومة .

ثم دخلنا إلى دوامة تعديل قانون الانتخابات . . . فطلب جلالة الملك المعظم

من الحكومة أن تدير وتشرف على عملية نقاش عام يشترك فيه جميع أبناء هذا الوطن . ولسوء الحظ فقد كانت هذه الحكومة عاجزة عن أن تكون محايدة أو قادرة على إدارة مثل هذا النقاش العام . . . وإذا إستثنينا اللقاءات الموفقة لجلالة الملك المعظم مع بعض الأعيان وغيرهم والتي كانت بمجملها تهدف إلى تغطية العجز عن هذه الحكومة بتوضيح الصورة التي ينبغي على هذه الحكومة السير عليها لما وجدنا شيئاً جوهرياً قامت به هذه الحكومة .

وجاء القانون المؤقت الذي جرت الانتخابات الأخيرة على أساسه لتكشف معاً على أرض الواقع سلبيات لا حد لها أثرت سلباً على وحدتنا الوطنية التي نعتبرها جميعاً أسمى أهدافنا التي نسعى إليها .

وهنا لا بد لي من تسجيل عظيم الشكر والعرفان بالجميل لجلالة الملك المعظم الذي تعهد منذ البداية أن تكون هذه الانتخابات الأكثر نزاهة وقد كانت بفضل رعايته وإهتمامه ومتابعته لسير هذه العملية الديمقراطية الفريدة .

وجاء هذا المجلس الكريم ليواجه حكومة تنظر إليه باستخفاف تام . . .

فقد جاءت هذه الحكومة لمهمة محدودة وهي الإشراف على الانتخابات . . . وقد جرت العادة أن تقدم مثل هذه الحكومة إستقالتها بعد ذلك لتفسح المجال إلى حكومة تناسب المرحلة الراهنة . . . ولكن دولة رئيسها بادر فوراً إلى التأكيد أن هذه الحكومة هي حكومة أبدية أزلية . . . لا يقبل بأي

هكذا من أهل

الواقع فإني سأُنظر بأمر الثقة بها ، شكراً لكم دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً دكتور عبد الرزاق طبعاً ، الكلمة الآن للسيد مفلح اللوزي والتحدث الذي يليه هو السيد بدر الرياطي .

السيد مفلح اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الأمين

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته أجمعين

دولة الرئيس ،

لقد استمعت مع زملائي النواب الكرام ، بإهتمام شديد إلى خطاب العرش ، الذي اعتبر بياناً وزارياً للحكومة .

وإني أعبر عن تقديري الكبير لما ورد في هذا البيان من تبيان للملامح مسيرة الحكومة في المرحلتين السابقة واللاحقة ، وما عبر عنه من توجهات تستهدف تعزيز مسيرة الديمقراطية وتأمين منعة بلدنا العزيز واستقراره وتقدمه .

ويعني أن أشير هنا إلى ما ورد في البيان من أن جهود هذه الحكومة هي استمرار لجهود الحكومات المتعاقبة التي أسهمت جميعاً بقدرة اجتهاد كل منها ، وبفضل جهود المخلصين من أبناء بلدنا ، في الوصول إلى ما نحن فيه من تقدم واستقرار ، ينذر أن ينعم بها بلد آخر في مثل ظروفنا ، فقد استطعنا بفضل الله تعالى ، وبحكمة القيادة الهاشمية الفذة ، أن نتغلب على الصعاب والمعوقات وأن نرسيخ قيم الديمقراطية والمشاركة ،

حال أن يُنظر إليها أنها حكومة مؤقتة ... ويتوجبه من هذه الحكومة أو من بعض أفرادها بدأت بعض الصحف بنشر المقالات والتعليقات التي تسيء إلى مكانة هذا المجلس الكريم وتصفه بالبصمجة وأنه مجلس مدجن لخدمة هذه الحكومة وتلبية رغباتها وتنفيذ أوامرها .

وجاء دولة رئيس الوزراء إلى الكتل النيابية ليستجمع معها كتلة كتلة ... هم يظنون أنها مشاورات لتعديل الحكومة أو إعادة تشكيلها وإذا بدولته يحاضر في هذه اللقاءات عن سياسة هذه الحكومة وأدائها للتميز !! وطبعاً حدثت مشاورات ولكن مع معظم الناس باستثناء النواب فهذا الأمر لا يعينهم بشيء .

ولأول مرة في تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية يستبعد النواب من المشاركة في هذه الحكومة لإنساح المجال أمام مشاريع النواب للاشتراك فيها ...

ولست أدري ما هي القواعد الديمقراطية في أي بلد في العالم التي تمارس مثل هذا النهج . وما هي الحكمة من إستبعاد النائب الذي يمثل ضمير هذه الأمة وإشراك مشروع النائب أو العين مثلاً ...

إنه نيج يدل على النظرة الإستخفاف التي يمارسها دولة رئيس الوزراء لهذا المجلس الكريم ...

لما سبق وذكرته وأسباب كثيرة سأذكرها عند مناقشة الموازنة العامة في الأيام القادمة والتي تدل على أن ما تقرره هذه الحكومة في سياساتها مختلف تماماً عما تمارسه على أرض

* ونؤيد بقوة الدعوة إلى تعزيز العلاقات مع الدول العربية كافة ، وإعادة الصفاء والتضامن إلى الصف العربي ، وتدعو إلى تسريع هذه الجهود وتكثيفها .

* كما أنسني ، أشارك اخوتي المواطنين ارتياحهم ، لمجموعة الإجراءات المتخذة أو التي ستتخذ على صعيد إدارة أجهزة الدولة ، الرامية إلى تحسين أداء جهاز الدولة وتطوير مفهوم الخدمة العامة ، بما يحقق أفضل خدمة للمواطن ويؤمن المساواة وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص .

* وفيما يتعلق بتحديث التشريعات والجهاز القضائي التي أشار إليها البيان ، فإننا نؤكد على ضرورة اتخاذ الإجراءات العملية لتحقيق هذه الغاية ، كما أدعو إلى إيلاء الجهاز القضائي أهمية خاصة ، وأولوية متقدمة ، ليتمكن من أداء دوره الذي يزداد أهمية ويتعاظم في ظل الديمقراطية ، بما يضمن تحقيق العدالة بيسر وكفاءة وسرعة ونزاهة وأشد على ضرورة تزويد الجهاز القضائي بكل ما يلزمه ، ويدعم أداء دوره الكبير ، وذلك ضمن مشروع متكامل لتطوير هذا الجهاز ورفع مستوى أدائه ، ليظل منارة مشرفة نعتز بها ونفخر .

* كما أؤيد ضرورة تطبيق اللامركزية الإدارية نصاً وروحاً ، والعمل على الوصول إلى المواطنين في أماكن وجودهم ، وحل مشكلاتهم وقضاياهم بيسر دون تعقيد وتبسيط المعاملات الإدارية على اختلاف أنواعها .

والشورى ، وأن نعزز الدستور وسيادة القانون ، وأن نتوجه إلى تعزيز كرامة المواطن وصون حرياته .

وقد كانت الانتخابات النيابية الأخيرة إنجازاً جديداً يضاف إلى إنجازات الوطن ، ويكسبه مزيداً من الاحترام الدولي ، وإن تأكيد البيان على حرية المواطن ، واحترام حقوق الإنسان ، والأصرار على احترام الرأي الآخر ، والتأكيد على دور الكلمة الطيبة والموقف الشريف من القضايا الداخلية والخارجية ، هي أمور جديرة بالاعتبار والتقدير أيضاً . وغني عن البيان القول بأن ذلك لم يكن ليتم لولا وجود القيادة الحكيمة الواعية لجلالة الحسين ، راعي المسيرة ورائد التقدم .

وفيما يتعلق بالجهود المبذولة في سبيل إيجاد حل مشرف للقضية الفلسطينية وسلام دائم ترضى عنه الأجيال القادمة وتدافع عنه ومع التمسك بالشوايات الوطنية والقومية ، فإننا نؤيد ذلك كل التأييد ، كما نقدر الدعوة المخلصة التي وجهها جلالة القائد : في أن لا سيادة لا حد على المقدسات الإسلامية إلا الله تعالى ، وإلى إنشاء هيئة عربية إسلامية توكل إليها شؤون المقدسات الإسلامية والدعوة إلى توحيد صفوف العرب والمسلمين .

* ونؤيد كذلك كل ما ورد في البيان من اشادة بدور القوات المسلحة الباسلة والأجهزة الأمنية كافة باعتبارها حامية للوطن واستقراره وإزدهاره ، وتدعو إلى المزيد من تعزيز مكاناتها ... كفاءة وعدة وأعداداً .

هكذا من المثل

* وأطالب الحكومة أن تراعي لدى إعدادها النظر في التشريعات الضريبية ، أوضاع المواطنين وإن لا يكون هدف التشريعات الجديدة هو الجباية فقط ، وأدعو إلى أن لا يجري اقرار أي ضريبة أو فرض أي رسم جديد ، إلا بعد دراسة مستفيضة من جميع المهتمين والمعنيين ، وأن تكون الغاية التخفيف من حجم العبء الضريبي الكبير الذي أصبح المواطن غير قادر على تحمل المزيد منه .

* وأطالب بتكثيف الجهود المبذولة في القضاء على مشكلة البطالة ، وعلى جيوب الفقر التي تزايدت بشكل يدعو إلى القلق ويستوجب المعالجة السريعة ، وأدعو إلى مساعدة الشرائح الفقيرة في المجتمع بوسائل دعم مدروسة ، وأحذر من اتخاذ اجراءات لرفع الدعم الحكومي ، ما لم يكن هدف هذه الاجراءات مزيداً من التخفيف عن المواطنين وما لم يكن هدفها تحقيق العدالة بمعناها الشامل .

* وأتني إذ أؤمن جهود الحكومة في تأمين الدواء والعلاج للمواطنين ، فإني أدعو إلى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحد من ارتفاع أسعار الدواء غير المبرره وتخفيضها وتخفيض نفقات العلاج وإسراع الخطى في استكمال بناء المستشفيات والمراكز الصحية والحكومية وتجهيز هذه المرافق بالأجهزة اللازمة والكوادر المؤهلة .

سيدني الرئيس ،
لا بد لنا من أن ندعو إلى إيجاد حلول جذرية وبهائية لبعض المشاكل التي أصبحت

مستعصية على العلاج وفشلت الدعوات المتكررة إلى حلها وأصبحت مصدر تهديد للاستقرار الاجتماعي وأخص منها ما يلي :
١ - مشكلة الاعتداء على اراضي الدولة والبناء فيها : لقد آن الأوان لإنهاء هذه المشكلة المزمنة ويجب إيجاد حل عادل وسريع لها ، ومثل هذا الحل ليس اسراً معجزاً حتى تفشل الحكومات المتعاقبة في الوصول إليه ، انه ببساطة ، تمليك المواطنين الذين اقاموا أبنية لهم على أرض الدولة لهذه الأراضي بأسعار معقولة وليس بالسعر الراجح الآن ، لقد آن الأوان لحل هذه المشكلة التي يعاني منها عشرات الآلاف من المواطنين الذين يعانون من مجموعة متشابهة من القضايا والتعقيدات الناجمة عن هذا الوضع ويفتقدون الاستقرار والأمن لهذا السبب ، إننا لا ندري سبباً واحداً معقولاً يبرر ابقاء هذه المشكلة طيلة الفترة السابقة ، وإبقاءها مصدر تورق وقلق وتهديد .

٢ - لقد تحدثت البيان عن اللامركزية الإدارية ونحن نؤيده ونضيف ، أن اللامركزية الإدارية يجب أن تتحقق ، أيضاً في مناطق عمان الواسعة نفسها ، عن طريق استحداث وحدات إدارية في بعض مناطق العاصمة البعيدة في غرب عمان وشرقها علماً بأن جميع الدوائر الحكومية متوفرة ما عدا هذه الوحدات ، ليتمكن المواطنون من قضاء أمورهم في تلك الوحدات الإدارية دون الاضطرار إلى مراجعة مركز المحافظة أو وزارة

الداخلية .

٣ - السماح للموظفين الذين يحملون شهادة التوجيهي بالدراسة الجامعية في الجامعات الخاصة ، في أوقات فراغهم وذلك لتحسين الأداء الوظيفي لهم وإتاحة الفرصة لتحسين مستواهم الاجتماعي والثقافي وإجراء ما يلزم من تعديلات على شروط القبول لهذه الغاية .

كما أنني أرى من واجبي هنا ، أن أذكر وزارة الأوقاف الموقرة ، بضرورة حل مشكلة الأرض المملوكة للأوقاف والمجاورة لمقبرة صريح ، وذلك بهدف ضم هذه القطعة إلى أرض المقبرة التي اكتظت ولم يعد فيها مكان للمزيد ، وبخاصة ان المقابر جميعها بالنتيجة هي مسؤوليات وزارة الأوقاف وتعود إليها .

سيدني الرئيس ، اخواني الزملاء

ان الحديث عن قانون الانتخاب وتعديله ونظام الصوت الواحد ، يوجب بالضرورة العمل على اعادة تقسيم الدوائر الانتخابية الشاسعة الى (دائرة انتخابية لكل مقعد نيابي) فلم يعد مقبولاً ان تكون دائرة انتخابية واحدة تشمل منطقة شاسعة مثل الدائرة الخامسة مثلاً ولا بد من اعادة تقسيمها الى دوائر بعدد المقاعد وبذلك وحده يتحقق هدف العدالة عن طريق اقرار مبدأ الصوت الواحد لكل مواطن وهو المساواة وتكافؤ الفرص .

سيدني الرئيس ،

ان طبيعة الموقف الذي أملاه اعتبار خطاب العرش بياناً وثائقياً ، والرغبة في توفير الوقت لغيري من الأخوة النواب ، تجعلني أختصر

واختتم كلمتي هذه بما يلي :

... ان الشقة التي اولاهها جلالة الملك الحسين للحكومة هي ثقة نقدرها كل التقدير ونحن نقدر التوجهات التي تضمنها الخطاب وتدعو الحكومة الى التقيد بها نصاً وروحاً ، ومن منطلق ثقتنا المطلقة بقرارات القائد الحكيمة ، وثقتنا بشخص رئيس الحكومة وفريقه الوزاري ، وتقديراً منا للظروف التي تمر بها امتنا ووطننا والتي تستلزم تكاتف الجهود وإعمال مبدأ حسن النية ، والبعد عن الحسابات الصغيرة وتغليب الصالح العام لوطننا العزيز ، ويقيننا من أن هذه الحكومة لن تخذل القائد ولن تخذل الشعب وإنها سوف تتمسك بالثوابت الوطنية والقومية وبالقيم العليا التي تسود وطننا ونعتر بها ، كل ذلك يجعلنا لا نتردد في منحها الثقة آمليين أن تكون ثقة المجلس بها حافزاً لها على مزيد من العطاء والإبداع والانصراف لخدمة قضايا المواطن وقضايا الوطن تحت الراية الهاشمية .

والله الموفق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : عليكم السلام ،
شكراً للسيد مفليح اللوزي ، الكلمة الآن للسيد بدر الرياطي ، والمتحدث الذي يليه السيد فوز الزعبي .

السيد بدر الرياطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى

كلنا من الأعمال

آله وصحبه أجمعين .

دولة الرئيس - حضرات الاخوة النواب

يقول الله تبارك وتعالى في كتابه الكريم ﴿وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾ .

ويقول أيضا ﴿ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق واتم تعلمون﴾ .

أقف اليوم أمامكم وأنا على يقين اني مسؤول عن كل كلمة أقولها أمام الله تبارك وتعالى أولا ثم أمام الشعب الكريم الذي منحنا ثقته وولنا عنه في أخطر قضاياها التي تتعلق بدينه ووطنه وأمته .

وهذا يوجب أن نكون أمناء أوفياء صادقين نقول الحق لا نخشى في الله لومة لائم .

دولة الرئيس ، الاخوة الزملاء :

لقد أراد الحسين أن تكون الانتخابات حرة نزيهة ، لكن الممارسات التي سبقت الانتخابات ورافقها شككت في هذه النزاهة وهذا ما يجعلنا نتخوف على مصير ومستقبل المسيرة الديمقراطية الشورية في بلدنا . ومن هذه الممارسات :

* حل مجلس النواب السابق قبل انتهاء مدته الدستورية .

* اقرار قانون الصوت الواحد بعد تغيب السلطة التشريعية والذي مهد له بنحل البرلمان السابق رغم معارضة الكثير من قطاعات الشعب ومن رجال السياسة والثقافة والفكر والصحافة ومعظم ألوان الطبقة السياسي والحزبي من أبناء هذا

الوطن العزيز . وقد كان لهذا القانون أثره الواضح في الشيل من وحدتنا الوطنية وتعميق الطائفية والأقليمية وأثارة العصبية القبلية التي يقول عنها رسولنا الكريم ﷺ «ليس منا من دعا الى عصبية ليس منا من قاتل على عصبية ليس منا من مات على عصبية دعوها فأنها منتنة» .

* أما حيادية الحكومة ونزاهة الانتخابات فانني أتحدث عن بعض الممارسات في دائرتي الانتخابية حيث علق الكثيرون «بأن نزوية ماتت وتبعثها ابنة عمها شريفة» .

لقد كان للحكومة ممارسات وتدخلات شككت في حياديتها ونزاهة العملية الانتخابية ومنها :

١ - نقل بعض الموظفين دون غيرهم في الوقت الذي كان فيه كبار المسؤولين يضغطون ويبارسون الازهاب على بعض الرموز ليقفوا مع زيد دون عمرو بحجة أن زيدا يعمل لمصلحة البلد وعمرواً ضد مصلحة البلد (ان كان ذلك صحيحا فلماذا تم الموافقة على ترشيح عمرو ١) .

٢ - استدعاء بعض المرشحين واعتقال بعض انصارهم .

٣ - فتح كل الابواب امام بعض المرشحين وتقديم كل التسهيلات اللازمة لبيدو أمام الناخبين بأنه واصل ابن الحكومة يأمر فيطاع ولا يستعصي عليه أمر يعالج المريض ويفرج عن السجين ويعد بحل كل عقدة مستعصية .

٤ - النشرات الكيدية التي تم توزيعها على

سيحل بأهل الصناعة ان غزت صناعتهم عقر دارنا وماذا سيفعل المزارع المسكين أمام الأمراض التي ستتسرب الى مزارعنا بحجة التحسين والتطوير والنتيجة الحتمية تدمير وتخريب وتبعية ذليلة في لقمة العيش كما هو الحال في ارض الكنانة .

- إن السلام في الاسلام لا يكون مع ضياع الارض واحتلالها «إذا احتل شر من ارض مسلمة أصبح الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة» فالمسيرة ينبغي أن تكون جهادية لا سلمية ثم إن السلم لم يذكر في القرآن الا بعد ذكر الأعداد للجهاد والاتفاق «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونه لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم واتم لا تظلمون ، وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله انه هو السميع العليم» .

دولة الرئيس الاخوة الاكابر

إن العدو الذي نقاوض هو يهود من بلوناهم وخبرناهم عبر العصور لا يستقيمون على عهد ولا ميثاق قتلوا أنبياءهم وكذبوا رسلكم وحرقوا كتبهم انهم احفاد القردة والخنازير ليس على وجه الارض اشد منهم لنا عداوة «لتجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا» هانا الله تبارك وتعالى أن تتخذهم أولياء ومعهم الصليبية الغربية الطامعة وبين الله تبارك وتعالى لنا بأنهم لا يراعون فينا عهدا ولا قرابة ﴿لا يرقبون فيكم الا ولا ذمة﴾ ثم إن كان لهم شيء من السلطان والغلبة فلن يعطونا شيئا ولن يتنازلوا

نطاق واسع في جنح الليل البهيم على ابواب المؤسسات والمساجد والمتاجر والبيوت والسيارات بكميات كبيرة ترى أين كانت العيون الساهرة وقتها وماذا يحدث لا سمح الله لو كانت هذه متفجرات أو مخدرات .

ومن هنا لا بد من اعادة النظر في الاجراءات الادارية والقانونية من حيث التسجيل والاقترع والفرز وآلية العملية الانتخابية وأقترح ان تتولى السلطة القضائية العملية الانتخابية كونها جهة حيادية حفاظا على مسيرتنا الشورية وتمكينها لها .

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بالشكر الجزيل لقواتنا المسلحة والاستخبارات العسكرية لموقفهم الحيادي في منطقتنا الانتخابية .

دولة الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين

- إن مسيرة التسوية والتي سميت زورا وبهتانا بالمسيرة السلمية . ما هي الا رضوخ منا لجشع المعتدي وإطاعه واقرار منا لشرعية عدوانه واحتلاله لا قدس مقدساتنا بعد مكة والمدينة وتمكينه بعد ذلك من اقتصادنا وثرواتنا وميائنا ومقدراتنا وتحقيق حلمه القديم الجديد بأقامة دولة اسرائيل الكبرى من القررات الى الشيل والتي ان لم تتحقق على الارض فقدت بلدت طلائعها تتحقق في واقع سيطرته على المال والاقتصاد وقيادته للإعلام وتخطيطه الماكر للسيطرة على منابع المياه واقتسام الثروات البترولية بجرها الى موانئه فكيف يستقيم للتاجر حال ان وجه اليهود المال وماذا

هكذا من الشاعل

والقرآن سيفترقان فدورا مع القرآن حيث داره .

دولة الرئيس الاخوة ،

اعضاء المجلس الكرام ،

أما فلسطين فهي الأرض المقدسة التي ذكرها الله تبارك وتعالى في أكثر من آية في القرآن الكريم ربط الله تبارك وتعالى بينها وبين أرض الجزيرة العربية وبين المسجد الأقصى فيها والمسجد الحرام في مكة فقال عز من قائل ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير﴾ فهي جزء من عقيدتنا من فرط فيها كان كمن فرط في مكة أو المدينة . وهي وقف إسلامي للأجيال جميعاً لا يجوز التفريط بها ولا بجزء منها ولا يحق لأحد أيا كان (ان يتنازل أو يسام أو يبيع شيئاً منها) . وكما أن تحميل المنظمة وزر التسوية لا يعفينا من إثم المشاركة والمباركة لهذه التسوية لأنها ليست للمنظمة ولا للفلسطينيين وحدهم بل وليست للعرب وحدهم إنما هي للمسلمين جميعاً . وفلسطين التي أعني كل فلسطين من البحر إلى النهر ما احتل منها عام ١٩٤٨ وما تباع ذلك عام ١٩٦٧ . ولا ينبغي بحال من الأحوال أن نقبل بالحل اللبيل ففرضي بـ ١,٥٪ من فلسطين حالنا حال من يسطو على بيته لص ليسلب ويسرق كل محتوياته ثم يعرض عليه بعد ذلك أن يعيد له اللص كرسياً مقابل أن يتنازل عن البيت بكل محتوياته .

من منكم يرضى أن يسرق بيته ويتم

لنا عن شر من الأرض وصدق الله القائل ﴿إم لم نصيب من الملك فإذا لا يؤتون الناس نقيراً﴾ وكلنا يعرف ما هو النقر الندية الصغيرة على نواة التمرة عودوا إلى السيرة وأقرأوا عن عبد الله بن سلام زعيم من زعماء يهود بني قينقاع عندما جاء إلى الرسول ﷺ فأمن به وأخبره بأنه من زعماء اليهود ومن علمائهم ولئن سألهم عنه فسيخبروه بأنه كذلك . فلما دعاهم الرسول ﷺ ولم يجبرهم بإسلام عبد الله قال لهم أما أن لكم أن تتقوا الله وتشهدوا أني رسول الله الذي تجدونه مكتوب عندكم في التوراة قالوا لا نشهد ولا نجد ذلك في كتبنا . فكرر عليهم ذلك ثلاثاً وهم ينكرون . فقال لهم الرسول ﷺ ما تقولون في عبد الله بن سلام قالوا هو سيدنا وابن سيدنا وعالمنا وابن عالمنا قال أرايتم إن شهد أني رسول الله وتبني أفضعلون ذلك قالوا نعم وأخذ عليهم العهد والميثاق فلما خرج عليهم عبد الله بن سلام وشهد أمامهم بأن هذا هو الرسول الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة . قالوا في عبد الله هو شرنا وابن شرنا وقالوا فيه قولاً منكموا وتكفروا لعهدهم الذي قطعوه لرسول الله ﷺ وعندها قال عبد الله ألم أقل لك يا رسول الله إنهم قوم بيت لا يستقيمون على عهد ولا ميثاق .

ولا أظن أني بحاجة لأذكر نقضهم لعهدهم مع رسول الله ﷺ بعد بدر وفي غزوة الخندق . وعدواتهم لنا غل من العصور أمام كل الذي ذكرت من آيات أقول لكم أني مع القرآن ولست مع توجه الحكومة وصدق رسول الله ﷺ القائل ﴿إلا أن السلطان

فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين﴾ وكما تعلمون فإن كلمة الدين هنا لا تعني النحلة أو المذهب وإنما المنهاج والطريقة والنظام الذي يتبع وما يترتب على ذلك من قوانين وحدود وثواب وعقاب وصدق الله القائل ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسلياً﴾ .

وأخيراً فأنا مع ثوابت الأمة المستمدة من كتاب ربنا ومن تراثنا وعاداتنا لا مع الشرعية الدولية ذات القطب الأحادي التي تحتكم إلى أمريكا أنا مع القرآن أدور مع القرآن حيث دار .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة الرئيس المجلس : عليكم السلام ، شكراً للسيد بدر الرباطي . الكلمة الآن للسيد فواز الزعبي والتحدث الذي يليه الدكتور عبد المجيد عزام .

السيد فواز الزعبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء النواب المحترمين

في هذه اللحظات التي نناقش فيها البيان الوزاري يحدونا الأمل أن نرتفع جميعاً إلى مستوى المسؤولية ونضع مصلحة الوطن فوق مصالحنا الذاتية .

وعندما استمعنا وأطلعنا على خطاب العرش الذي اعتبرته الحكومة بياناً الوزاري

التعويض عليه بكرسي أو لحاف . لا أعتقد أن أحدا يرضى بذلك . فكيف نرضاه لفلسطين الأرض لفلسطين المجد لفلسطين العقيدة لفلسطين الحضارة لفلسطين التاريخ .

هذا مع ادراكنا لخطورة التطبيع ونتائج التسوية من هيمنة اقتصادية وفكرية وفساد للأخلاق وانتشار للمخدرات وشيوع للفاحشة .

دولة الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين

أما السياسة الاعلامية للحكومة فالتابع والملاحق لها يرى توجه الاعلام الى التطبيع مع العدو سواء أكان ذلك بإجراء المقابلات الاعلامية أو المواضيع والبرامج التي تطرح أو تجاهل تفاعلات الانتفاضة المباركة وأخبار المبعدين في مرج الزهور . ناهيك عن تجاهل كثير من قيمنا ومبادئنا وديننا عبر البرامج والمسلسلات . الامر الذي يوجب إعادة النظر في السياسة الاعلامية لتلتزم بعقيدتنا وثقافتنا وعاداتنا وتقاليدها .

دولة الرئيس الاخوة النواب

ان خلو البيان الوزاري من أي إشارة الى توجه الحكومة الى تطبيق شرع الله القائل في كتابه ﴿ان الحكم الا لله امر الا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم﴾ وكذلك عدم الإشارة الى سن القوانين والتشريعات يجعلنا نتساءل عن جدية الحكومة في الالتزام بالدستور وتطبيق المادة الثانية منه والتي تنص على أن دين الدولة الاسلام ويجعلنا نتساءل بشدة أين نحن من قول الله تعالى ﴿ومن يبتغ غير الاسلام ديناً

هكذا من الشاعرين

وجدنا انه يشكل بداية حقيقية وجدية لسلوك سياسي مسؤول وكل ما نتمناه ان تلتزم الحكومة بتنفيذ وعدها لكننا ننصح الحكومة في هذه الظروف الصعبة والحرجة التي يمر بها اردننا والمتغيرات الدولية السريعة في ظل النظام العالمي الجديد ان تقلل من الكلام وتكثر من الاعمال والانجازات لان صوت العمل اقوى واجدى نفعا من صوت الكلام .

وانطلاقا من ذلك اقول :

ان ارتفاع الاسعار الجنوني لا يزال على حاله بل وزاد حدة يوما بعد يوم ولا يزال الجشع والطمع والاحتكار سمة واضحة هذه الايام ومع تقديرنا للحكومة ودعمها للمواد الاساسية من قوت شعبنا الا اننا نسمع بين الحين والآخر ان الحكومة بصدد رفع الدعم عن هذه المواد في العام المقبل لذا نطالب الحكومة بأبقاء الدعم القائم على هذه المواد واعادة النظر في اسعار المحروقات وخاصة مادتي الكاز والسرلار . وما دام انخفاض مستوى المعيشة قد اصاب فئات ذوي الدخل المحدود والموظفين المتقاعدين العسكريين والمدنيين فقد اصبحت الحاجة ملحة ان تبادر الحكومة الى زيادة رواتبهم لتوفير الامن الاجتماعي والعيش الكريم لهم في هذه الظروف الصعبة .

ان امن الوطن واستقراره وحماية مكتسباته ومنجزاته وحرية المواطن وصون كرامته وامته الشخمي والعام . والحفاظ على السلام الوطني يتوجب على الحكومة ان تعيد النظر في رواتب افراد القوات المسلحة واجهزة الامن العام والدفاع المدني لكي تضمن الرعاية

الكاملة ومساكنة الحياة اليومية وتأمين العيش الكريم لهم لتواصل اداء دورها الوطني المتميز في الذود عن حي الوطن وأمن المواطن والقيام بمهامها الانسانية والأمنية على أكمل وجه .

ان حماية البيئة وتوفير الصحة والسلامة العامة للمواطنين واجب وطني كفته الدستور والاردن ملتزم بالمواثيق والاعراف الدولية بهذا الخصوص وفي هذا السياق . فان مدينة الرمشا اصبحت الان شبه جزيرة عائمة اذ لا يعقل ان تكون محطة تنقية من الجهة الغربية الشمالية ومحطة اخرى في الجهة الجنوبية ومكب للمياه العادمة في الاكيدر من الجهة الشرقية والطريف في الامر ان الحكومة تفكر بعد بانشاء محطة كبرى في منطقة وادي الشلالة الامر الذي يلوث المياه الجوفية في تلك المنطقة .

لذا نطالب الحكومة بالغاء فكرة انشاء المحطة الجديدة وان تجد حلا سريعا لمحطة تنقية الرمشا حيث اصبحت الوضع الصحي لا يطاق في مدينة الرمشا والقرى المجاورة للمحطة . ومعالجة مكب نفايات الاميدر واستعمال طريقة الطمر الصحي للنفايات وزيادة الاهتمام بامور الصحة العامة في المناطق المجاورة له . وتغيير شبكة مياه الرمشا القديمة التي اصبحت تشكل خطرا بالغاً على المنازل في المدينة وضياعا للثروة المائية .

إن مدينة الرمشا هي بوابة الاردن الشمالية مقفلة على العالم من خلال مركز الحدود الذي يشكل العمود الفقري لاقتصاد لواء الرمشا ويعمل فيه اكثر من (٣٠٠٠) عامل وموظف ونسنع من حين الى آخر ان الحكومة تفكر

أما التعليم العالي ، فان توفير فرص التعليم العالي واجب وطني نطالب الحكومة بالتوسع بقبول الطلبة واثاحة الفرص للجميع والربط بين احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل واعادة النظر في الرسوم الجامعية ومساواتها مع دول المنطقة المجاورة

دولة الرئيس :

لم يتعرض البيان الوزاري للحل الجذري لمشكلة البطالة فقد مر عليها مرور الكرام وكان هذه الظاهرة لا تهدد امن الوطن واستقراره . ان سوق العمالة المحلية بحاجة الى تنظيم على حساب سوق العمالة الوافدة واذا لم تبدأ الحكومة بوضع حلول جذرية لهذه المشكلة التي اصبحت تنعكس سلبيا على السلوك الاجتماعي والنفسي والانتهاز الوطني لذلك على الحكومة ان تطرح برنامجا مقنعا حول كيفية التصدي لهذه المشكلة .

نطالب الحكومة بوضع حد للمزاجية في سياسات الوزارات التي تبتثق عادة من مزاجية الوزير والتركيز على سياسة المؤسسات بدلا من سياسة الافراد .

كما نطالب الحكومة بقطع دابر المحسوبية التي اصبحت متفشية في المؤسسات والدوائر الحكومية وان يعامل جميع ابناء الوطن على اساس الكفاءة والخبرة . عند التعيين .

نطالب الحكومة بأعادة الأراضي التي استولت عليها سلطة وادي الاردن لاصحابها المزارعين في منطقة المخيبة منذ عام ١٩٦٧ من أجل اقامة سد خالد بن الوليد والاراضي التي استولت عليها القوات المسلحة في منطقة ام

باغلاقه ونقله الى منطقة جابر الامر الذي يشل الحركة الاقتصادية في اللواء لذا نطالب الحكومة بأبقاء المركز على حاله كما وعد صاحب السمو الملكي الى معالي وزير التخطيط البديل قبل الرحيل ، ودعوة المستثمرين الى اقامة المشاريع الكبرى لتشغيل ابناء الرمشا وحل مشكلة البطالة .

إن منطقة وادي الشلالة في لواء الرمشا ومنطقة أم قيس وهامات الحمة في لواء بني كنانة من المناطق السياحية التي لم تأخذ حقها في الاستثمار لذا نطالب الحكومة بتشجيع المستثمرين من القطاعين العام والخاص لاستثمار هذه المنطقة التي لو استثمرت بشكل جيد لاصبحت معالم سياحية اردنية يشار اليها بالبنان .

ان الحاجة باتت ملحة لاقامة مستشفى جديد لخدمة قرى لواء بني كنانة وتوسعة مستشفى الرمشا الحكومي الذي يواجه ضغطا كبيرا من قبل المراجعين كذلك نطالب الحكومة بتوسيع مظلة التأمين الصحي ليشمل كافة المواطنين وخاصة ذوي الدخل المتدني والعمل على زيادة الاهتمام بالمراكز الصحية في قرى بني كنانة والرمشا .

التعليم : ان اوضاع بعض المدارس في لواء الرمشا وبني كنانة لا يطاق وبحاجة الى صيانة كاملة وتوسيع تلك المدارس لتوفير الراحة والجو الدراسي لابناء الريف واعطاء الاولوية في تعيين المعلمين لابناء المنطقة والسعي لتنفيذ توصيات المؤتمر التربوي والعمل على الاستغناء عن المباني المدرسية المستأجرة .

هكذا من الأشغال

قيس لأصحابها أو تعويضهم .

الاتصالات : ان الاتصالات وخدمة الهاتف في قرى الرمشا وبني كنانة بدائية ومعدومة في بعضها لذلك تطالب الحكومة بتوسيع خدمة الهاتف وزيادة المقاسم في هذه القرى بأرقام جديدة وتطوير القديم منها .

الزراعة : ان اوضاع المزارعين في جميع انحاء المملكة لا تحفى على احد وان مشكلة تسويق متوجات المزارعين ما زالت قائمة بين المورد والوسيط والبايع لذا تطالب الحكومة بحماية المزارعين من وسطاء السوق والتلاعب في الاسعار ودعم مربي الثروة الحيوانية بزيادة دعم الاعلاف وفتح طرق زراعية ليتمكنوا من الوصول الى مزارعهم بكل سهولة .

الشباب : ان القطاع الشبابي يشكل نصف المجتمع الاردني ومن المؤسف ان نرى اهتمام الحكومة بهذا القطاع هو اهتمام ثانوي وينعكس هذا من خلال ضعف الميزانية المخصصة لوزارة الشباب واقتطاعها للكفاءات والاجهزة المتخصصة وبما ان الشباب هم عماد المستقبل فان اهتمام الحكومة بهذه الوزارة يعكس اهتمامها بالمستقبل لذا تطالب الحكومة بزيادة دعم الاندية الشبابية والحركة الرياضية لتمكين من اخذ دورها في المجتمع .

أما القضية الفلسطينية فهي الالم الذي يعصر في قلوبنا ، فالشعب الفلسطيني ما زال يعاني من نير الاحتلال ، والذي لم ولن يتوانى من النيل من هذا الشعب الصابر المناضل ، هذا الشعب المكافح في سبيل حقه في العودة الى ارضه واقامة دولته على تراب وطنه ، ونيل حقوقه المشروعة فنحن مع هذا الشعب

في كل ما يختاره وبالطريقة التي يراها مثنيا على دور الاردن وموقفه في احترام استقلالية القرار الفلسطيني وتأمين المظلة التي من خلالها استطاع المفاوض الفلسطيني من اخذ دوره في عملية السلام أما موضوع السلام : فنحن مع السلام العادل الشامل المشرف ، والذي يحفظ للعرب كرامتهم وحقوقهم ، وللأجيال القادمة ، الاستقرار ، وهذا لا يتأتى الا اذا أمنا بالسلام الحقيقي ، المبني على قاعدة اعادة الحقوق الكاملة من خلال التعاون والتنسيق مع الدول العربية المعنية ، بحيث تترك الدول الكبرى المشرفة على عملية السلام ان هناك موقفاً عربياً واحداً اساسه اعادة الحقوق الوطنية كاملة بعيدين عن الحلول المفردة أو الجزئية .

وذلك حتى يتسنى لهذه المنطقة الملتزمة من العالم من اخذ دورها في النشاط العالمي ، وتساهم في رفد الانسانية بكل مستلزمات السبق والتطور ، وما على الاردن الا الاستمرار في موقفه المشرف من عملية السلام .

سيدتي الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين

ان البيان الوزاري جاء شاملا وجامعا للمرتكزات الاساسية التي من شأنها أن تحقق المزيد من التقدم والرفاهية للانسان الاردني لان هذا الانسان هو محور البيان وهدفه وغايته فلنعمل مبويا من أجل تطبيق كامل لكافة بنوده ففيه الضمانات التي تكفل حرية المواطن وامنه واستقراره .

انه برنامج بناء شامل لا يتحقق الا بالمشاركة الواعية المخلصة والمشاركة الشعبية الواعية في كل مراحل التنفيذ .

ان كل ما جاء في البيان هو حلم المواطن ولكي يصبح الحلم حقيقة قائمة نعيشها جميعا نشد على يد الحكومة في طروحاتها ونسأل الله لها السداد في تحقيق الاهداف والغايات .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد فوزي الزعبي . الكلمة الآن للدكتور عبد المجيد عزام والمتحدث الذي يليه السيد سالم الزوايدة .

الدكتور عبد المجيد عزام :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

دولة الرئيس ،

حضرات السادة النواب المحترمين

ان وصولنا الى قبة البرلمان جاء نتيجة ارادة شعب كنا محط ثقته ، أحسن الظن بنا ، فأفرزنا ، وهنا لا بد أن نكون عند حسن ظنهم وثقتهم وهذا يتطلب منا العمل معاً لخدمة هذا الشعب ، بروح الفريق الواحد ، مبتعدين عن المهارات وقتل العضلات وعن كل ما من شأنه توسيع المسافات بيننا . فلنكن أمناء على ما حملنا . ولنؤذي باخلاص الرسالة التي كلفنا .

دولة الرئيس حضرات السادة النواب

لقد جاء خطاب العرش السامي في افتتاح

مجلس الامة الثاني عشر والذي يعتبر بياناً وزارياً تمنح الحكومة الثقة على أساسه شاملاً وواضحاً ورسم الخطوط العريضة الواضحة للسياسة الخارجية والداخلية ، آملاً ومتمنياً على الحكومة بدورها أن تفعل كل ما جاء في خطاب العرش السامي وانني على ثقة أنها ستلتزم بتنفيذ ما جاء فيه . وليس من باب المزايدات فكلنا الأوفياء للحسين ولهذا الوطن ، وان ارتباطي واعتزازي يدفعني لأن أورد بعض الملاحظات والمطالب .

فعل صعيد السياسة الخارجية كلنا متفقون على حكمة ودراسة جلاله الحسين وتبوءه المكانة العظمى بين زعماء العالم اذ أصبح محط أنظار الجميع بفضل خبرته وحكمته السياسية ، وارتفع الاردن شأنًا وحافظ على علاقات مميزة مع معظم أقطار العالم . ولتوثيق أواصر المحبة واعادة اللحمة العربية الى ما كانت عليه ما زال الحسين يعمل جاهداً في ازالة ما بقي من الشوائب التي خلفتها بعض الازمات التي مرت بها منطقتنا .

دولة الرئيس ، حضرات السادة النواب أما على الصعيد الداخلي فاني أطالب بما يلي :

أولاً : على الحكومة العمل الجاد في التخفيف من وطأة حدة مشكلة الفقر والبطالة التي تعاني منها شرائح كبيرة من المجتمع وذلك بما يلي :

١ - تفعيل دور صندوق الزكاة ولجانه .

٢ - تفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل والمعونة الوطنية بآلية تضمن عدالة توزيع

هكذا من الأشغال

الدعم والمعونة والقروض لتشمل كافة شرائح الفقيرة في المناطق الجغرافية المختلفة دون تمييز .

٣- زيادة عدد المشاريع التنموية في مختلف مناطق المملكة على أساس العدالة والمساواة بما يتناسب والكشافات السكانية.

٤- توفير الضمان الاجتماعي لكافة شرائح المجتمع .

ثانياً :

أ- رفع رواتب منتسبي القوات المسلحة وموظفي الدولة والمتقاعدين لتتناسب وغلاء المعيشة لضمان حياة كريمة لهم ولتمكينهم القيام بالمسؤوليات المترتبة عليهم .

ب- رعاية الجهاز القضائي رعاية تكفل له الاستقلالية والنزاهة .

ج- رفع مستوى الرعاية لجهاز التربية والتعليم ورفع المستوى المعيشي والاجتماعي والمعنوي للمعلمين وتمكينهم من تأسيس نقابة لهم . وكذلك اعادة النظر في المناهج المدرسية وازضافة بعض المواد التدريسية كالتربية القانونية والسياسية .

د- كما اقنى على الحكومة توفير مكاتب لكل نواب المحافظات في محافظاتهم لتخفيف عبء السفر على المواطنين .

هـ- كما اطلب الحكومة برعاية حقوق المرأة بشكل عام والمرأة العاملة بشكل خاص واعادة النظر في قانون التقاعد ونظام

التأمين الصحي بما يضمن لها المساواة والتي نص عليها الدستور .

ثالثاً : وفي مجال التعيينات في الوظائف الحكومية فاني اطلب الحكومة بالتزام الاحقية في التعيين بناء على أسس تكافؤ القرض والعدل والمساواة .

أما بالنسبة للمناصب الادارية فاني اطلب الحكومة الأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي والكثافة السكانية ، كأحد معايير التعيين الهامة .

رابعاً :

أ- على الحكومة أن تنهج سياسة العدل والمساواة بين محافظات المملكة في توزيع المشاريع التنموية لتتلاءم وكثافة السكان والأيدي العاملة والموارد الطبيعية المتوفرة كما اقنى على الحكومة توجيه الشركات الانتاجية وأصحاب رؤوس الاموال للاستثمار في المحافظات الأقل شأنًا من العاصمة وذلك من خلال توفير التسهيلات اللازمة لهم .

ب- استمرار دعم المواد التموينية الأساسية وضبط الاسعار وتخفيض الضرائب عن كاهل المواطن وخاصة الشرائح ذات الدخل المحدود .

ج- التركيز على التصنيع الزراعي وذلك لتوفير مدخلات هذه العملية سواء أكان الانتاج الزراعي أو الأيدي العاملة مما يمكن الاردن الدخول بالمنافسة القوية مع الدول الاخرى .

د- أما فيما يتعلق بسياسة الامر كزنية في

المحافظات فاني اباركها لأنها إحدى المدخلات الجيدة لتحقيق عدالة توزيع الخدمات والمرافق الحيوية .

خامساً : التزام الحكومة بتوفير التأمين الصحي لجميع شرائح المجتمع وخاصة الفقيرة منها . ورفع مستوى الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية وذلك من خلال تحديث الاجهزة المستخدمة في مستشفيات المملكة وزيادة عدد الكوادر الطبية والتمريضيه بناء على ما جاء في خطاب العرش السامي .

سادساً : التزام الحكومة بدعم المزارع وحمايته بسبب ما يتعرض له سنوياً من تدن في سعر منتجاته ومشاكل تسويقية وزيادة اسعار مستلزمات الانتاج كما واطالب الحكومة بتوسيع شبكة الطرق الزراعية .

سابعاً : وانني لأتمن ما جاء في خطاب العرش السامي فيما يتعلق باهتمام الحكومة بالمواقع الاثرية والسياحية لاعتبارها ثروة قومية وتراثاً ثقافياً نعتز به وانني لأتمنى على الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار المناطق الاثرية والسياحية في أم قيس والحمة الاردنية وحمامات الاغوار الشمالية حتى تكون رافداً اقتصادياً لهذه المناطق وتمكن من توفير فرص عمل لابناءها العاطلين عن العمل .

ثامناً : توسيع قاعدة القبولات في الجامعات الاردنية وعلى أساس مبدأ التنافس

الحر ، وتخفيض رسوم الجامعات الاهلية واعادة النظر في سياساتها بحيث لا يكون هدفها الربحي الرئيسي بل الخدمات غير الربحية Non profit organization .

دولة الرئيس ، حضرات السادة النواب أما على صعيد دائرتي الانتخابية فاني ارى أن مستوى الخدمات فيها ما زال متدنياً ولم يرق الى المستوى المأمول لهذا فاني اطلب بما يلي :

أ- رفع مستوى الخدمات الصحية في مستشفى الاميرة بسمة كونه يخدم تجمعات سكانية هائلة وذلك من خلال :

١- زيادة عدد الاسره .

٢- زيادة الكوادر الطبية المتخصصة .

٣- توفير جهاز معالجة الامراض الحية بالاشعة "Radiotherapy" وذلك نظراً للنسبة المرتفعة للاصابات .

٤- توفير جهاز تفتيت الحصى بالاشعة

٥- زيادة عدد اجهزة غسل الكلى لعدم كفايتها .

٦- تحديث اجهزة المختبر الطبي في المستشفى .

٧- تحديث اجهزة العمليات في المستشفى حيث عفى عليها الدهر وتصلح لتكون قطعاً أثرية في متحف طبي ، أما فيما يتعلق بمشروع مستشفى الملك عبد الله فنأمل أن يزود بأحدث الاجهزة والمعدات الطبية

كلنا من أهل

ليتلائم مع أهداف بناءه .

ب - أما فيما يتعلق بطريق إربد - جرش - عمان فإني أتساءل إلى أين وصل العمل بهذا الطريق حيث أنها أصبحت حلم المواطنين في العديد من المحافظات وخاصة محافظة إربد .

دولة الرئيس ، حضرات النواب الأكارم

نظرا لوجود تجمع سكاني كبير في ناحية الوسطية وقضاء الطيبة يتجاوز عدد الـ (٧٠) ألف نسمة وأسوة بتجمعات سكانية مماثلة وأقل تعدادا في المملكة ، ونزولا عند الرغبة الشديدة لإنهاء هذا التجمع فإني أطالب بما يلي :

١ - ترفيع قضاء الطيبة وناحية الوسطية إلى لواء .

٢ - الإسراع بتوسيع الشبكة الهاتفية الآلية المباشرة واستبدال المقاسم النصف آلية إلى خطوط آلية مباشرة للقرى التالية : قميم حوفا ، قم ، كفر أسد ، الخراج ، صيدور .

٣ - توسيع شبكة الطرق الزراعية في المنطقة واستكمال الطريق الزراعي بين دوقرا وكفر أسد والطريق بين صبا ومنذج والطريق بين ججين وحوور ، وبين حوفا وصبا .

٤ - إنشاء محاكم صلح في كل من قضاء الطيبة وناحية الوسطية .

٥ - إنشاء مستشفى صحي يخدم هذا التجمع السكاني الكبير .

دولة الرئيس ، حضرات النواب

اثقل عليكم هذا النائب القروي المنتمي للحسين والعائلة الهاشمية بمطالب لشعب كريم يستحق ان تعالج همومه وتحل مشاكله من حكومة توجب المصلحة العامة أن تكون وإياها شركاء الهدف ، وفي ذات المركب الواحد . والله نسأل أن يوفقنا جميعا لما فيه خير الوطن والمواطن ، ، ،

شكرا لاصفاكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور عبد المجيد عزام . الكلمة الآن للسيد عبد الهادي المجالي ، حيث ان السيد سالم الزوايده طلب تأجيل كلمته ، المتحدث الذي يليه هو السيد نواف القاضي .

السيد عبد الهادي المجالي :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس ،

الزملاء النواب ...

نمضي بالمسيرة الديمقراطية التي اعدنا أنفسنا لها ، وأما بالتغيير من أجلها لنصل إلى الأردن المتقدم المتكامل المتضامن بين جميع أبنائه وقد حظينا بثقة أبناء وطننا الموهوبة بأن نقدم لهم ما يبرر هذه الثقة وما يؤكدنا ويحفظها ويرجم معانيها . وهي معان ابرزها تعميق المسيرة الديمقراطية والوقوف في وجه كل أشكال الظلم والفساد والاهمال ليستسنى لكل مواطن على هذه الأرض الطيبة ان يعيش حياة أفضل وأكرم .

سيدي الرئيس ،

زملائي النواب ...

لقد قطع بلدنا وشعبنا خلف الحسين وفي مسيرة الديمقراطية شوطا لا بأس به ، وقد أصبحت هذه المسيرة حقيقة بعد أن أطلق الحسين اشارات بدئها وأثار طريقها وتمهد نموها وحرص على صعودها إلى أهدافها وما نحن اليوم في ظلها لنلعب دورنا الوطني الذي يتطلب منا جميعا الالتزام بها والاختلاص لنهاجها والترفع عن كل ما يعيقها أو يقشلها وكل ذلك لتثبت أننا بمستوى الثقة التي منحها لنا مواطنونا وأبناء جلدنا بها . وحتى نكون بالمستوى الذي يريد قائد المسيرة الحسين والذي لم نخذله ولن نخذله لتبقى رؤوسنا جميعا من ورائه مرفوعة الهامات .

دولة الرئيس ،

الأخوة الزملاء ...

بين يدي مجلسنا الآن ... بياننا وزاريا للحكومة قرأناه جميعا وأحسننا به وتفاعلنا معه يتناول جملة القضايا التي تهم الوطن الأردني على المستويين الداخلي والخارجي . . . وهو بيان أشهد أنه جاء وإليا محيطا ومليا بما استطاعت الحكومة وتمكنت من انجازه على أرض الواقع منطلقة وراء قيادة الحسين لترجمة ابرز ما فيه من دعوة مخلصه لجمع الصف ورفع بناء التعاون والتكافل وصورن الوحدة الوطنية وتصلبها في ظل هذه المسيرة الحرة المستندة إلى الدستور والقانون والميثاق الوطني والمستلزمة روح شعبنا الطيب .

واليوم بعد أن وضعت الانتخابات نتائجها وأخذ نواب الشعب مقاعدتهم منطلقين للعمل ومعبرين عن إرادة ناخبهم فإني أحسب أن الاستجابة الحقيقية للمصلحة الوطنية تستدعي منا جميعا التأكيد على تعميق أسس التعاون بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية لتعطي لكل سلطة حقها واحترام اختصاصاتها الدستورية ، بين مجلس أمة يشرع ويراقب سياسيا وماليا وبين حكومة تنفذ ما يوكلها الدستور ومحال إليها من قوانين وبين سلطة قضائية مناط بها حق الرقابة والتصحيح في الأداء لأي من السلطاتين تماما كما هو واجبها في الحكم بالعدل والانصاف بين الناس . . .

ان فهم كل سلطة لوظائفها وترجمتها لهذا الفهم واقعا سوف يضع حد للتجاوزات ويجعل التعامل بينا سهلا ويمكن كل واحدة منها التفاعل بنجاح وهذا يتطلب منا جميعا وعلى اختلاف رؤانا وتصوراتنا ان نرسخ تقاليد برلمانية جديدة تستوعب تجربة الماضي وتفصيلها ومعطيات الواقع وتحدياته لبنني من ذلك ما يطرح السلبيات ويعمق الإيجابيات ويجعل من المسيرة الديمقراطية التي نعيش بداياتها مسيرة رضية بعيدة عن الشطط والانفعال وتعميم الاحكام والتجريح والنقد واغتيال العمل ورموزه وشخصه . . . والخروج من دائرة شخصية المواقف للنائب وهو يمارس واجباته البرلمانية .

دولة الرئيس ،

هكذا من الأعمال

أيها الزملاء ...

نؤمن وقد دخلنا في المسيرة الديمقراطية من بواباتها الحقيقية أن لا برلمانية دون وجود معارضة نيابية للسلطة التنفيذية ، وهي المعارضة التي تمكن من تشخيص مواطن القصور في تطبيق القانون ومظاهر الضعف في البرامج والخطط وشد الانتباه لما يساعد ذلك على التغير وخدمة مصالح المواطن والوطن وحل المشاكل بروح الحرص المشترك وتأمين الاحتياجات للمواطن وضمان حقوقه وحياته الأساسية .

إن المعارضة النيابية وسيلة للرفد والتغيير لصالح البناء الوطني وهي اذ تعمل لسد الشغرات واستناد القرار الوطني بما يضمن استقرار الدولة وهيبته وتحقيق الاهداف والمصالح العليا للوطن فأنها بذلك تضع لنفسها ما يساعد على النظر إليها بعين الضرورة .

دولة الرئيس ،

أيها الزملاء ...

إن احكام مجلسنا المقرر التي مستصدر على هذه الحكومة أو غيرها لا بد أن تكون احكام مطلقة من واقع لا معلقة من فراغ . وهي احكام اعتقد انها ستربط بها تطرح الحكومة من سياسات وبرامج على المسائل الاقتصادية والاجتماعية التي يمانى منها المواطن الفرد أو المجتمع بأسره ولا يغيب عن بالنا أبدا ونحن نرى ذلك ونقره أن مجلسنا المقرر مطالب في الدرجة الأولى بوضع التشريعات وتحديث القائم منها ... آملين أيضا في مقدمة

تصوراتنا ومتطلباتنا كسلطتين متعاونتين معطيات نقص الموارد المالية للدولة والعمل بنشاط وأدراك لضرورة تجاوز هذه العقبة القاسية باعتبار المال عصب الحياة لا بغاوض العين عنها أو القفز فوقها وأتينا التعامل الحثيث معها لازالتها وتطوير وتفعيل الوسائل التي تخفف من نقص الموارد المالية . وهذا يتطلب منا توفير مصادر محليّة دون تحميل المواطن مزيدا من الأعباء الضريبية وتوفير مصادر خارجية دون اضافة ارقام جديدة على المديونية . وتلك وسائل نتمكن بها من دفع بلدنا على الطريق الصحيح نحو التقدم والازدهار ...

أننا اذ نطالب الحكومة بأن تضع نصب عيوننا القيام ببرامج تنمية متوازنة وعادلة تشمل كل مناطق المملكة من أقصى جنوبها الى أقصى شمالها . وأن تعطي الاهتمام الخاص بالمناطق المحرومة أو الأقل تنمية . وإن كنا نلمس مثل هذا التوجه لديها من خلال تطبيق مبدأ اللامركزية واعتقاد مبدأ موازنة لكل محافظة ، فأننا لنؤكد على ضرورة توسيع هذا التوجه واعتداده كتشريعات ملزمة للمستقبل ذلك أن اللامركزية من شأنها ان تحسن من الاداء الاداري ، وتحاشي البيروقراطية المعرقله واتخاذ القرارات السريعة الميدانية من المسؤولين في المحافظات ازالة المشاكل التي تواجههم مما يوفر الجهد والوقت والعناء على المواطن والدولة معا ويرتبط بهذا الشأن ، مطالبة الحكومة بأن تولي المناطق الأقل حظا بتخصيص نسب محددة من ارباح المشروعات الصناعية الوطنية القائمة فيها بحيث يثقف في أروحه تساعد على تحسين الظروف المعيشية

توفير حواجز الاستثمار له للمساهمة في معالجة ظاهرة البطالة التي تشغل آثارها جهازنا الاداري ، ونجد من حركته ، وفي احداث التطور المنشود .

دولة الرئيس ،

أيها الزملاء ...

أننا لنسجل بكل التقدير والاحترام ، ما ورد في البيان الوزاري للحكومة ، وما تم تحقيقه على مختلف الاصعدة ، لا سيما اجراء الانتخابات العامة في موعدها ، والشروع في تطبيق اللامركزية ، وتخفيض المديونية الخارجية ، والسعي الجاد لتحقيق السلام العادل والشامل الذي يؤمن مصالح الاردن الجمهورية ، ويتكامل مع الموقف العربي ، ودعم الشعب الفلسطيني ومؤسسته في خياراته التي توصله الى حقه في تقرير المصير كما ونشير الى الخطوات الدبلوماسية التي بادرت بها الحكومة وبترجيحات الحسين بأخذها لتنقية الأجواء العربية مع بعض الدول الشقيقة ، وهو ما يمكن الاردن أن يستأنف دوره ببقوه ونخبر لدفع الامة الى الوفاق والاتفاق ، في كل المناسبات ، ومن أن يعود ليتبوأ مكانته العربية وموقعه الدولي ، اللذين استحقتها بجدارة في الحقبة الماضية .

ورغم ما تحقق وفقا لما ورد في البيان الوزاري ، من انجازات كبيرة فان طموحاتنا وآمالنا لاعلاء بناء الوطن وتعزيز قدراته ورفع مكانته انما تستدعي منا أن نوجه انظار الحكومة الى ما يلي :

١ - في قطاع التربية والتعليم :

لابناء هذه المناطق مثل اقامة المشاريع الصغيرة واعتداد منهج التنمية الريفية ومساعدة الجمعيات والاندية والمؤسسات الأهلية في هذه المناطق وذلك لتطوير انشطتها وفعاليتها وتقليص نسب البطالة المتزايدة بين شباب وشابات هذه المناطق ووقف نزيف الهجرة من مناطقهم الى المدن الكبرى بحثا عن فرص العمل .

وفي هذا المقام يحسن بي أن أستذكر أمام الزملاء وامام الحكومة شعار الاصلاح الاداري لسنوات طويلة مضت ، حتى فقد هذا التعبير بريقه ومعناه وأصبح في ظل الوضع الراهن للجهاز الاداري ، مطلباً عسيراً على التحقيق لازدياد ذلك بجوانب اجتماعية وإنسانية ، فرضتها مشكلة البطالة المتفاقمة التي عولجت بالاقراط في سياسات التعيين والاستخدام في مرافق الدولة المختلفة ، مما أدى الى تضخم هائل في الموظفين والعاملين في الاجهزة الرسمية والمؤسسات العامة .

ولما كان التطوير الاداري ، يعني بين امور علمية وموضوعية أخرى ، العمل على وضع وصف وظيفي في كل جهاز حكومي ، فإن هذا يستدعي بالضرورة ، تقليص أعداد العاملين الزائدين الذين استوعبتهم المؤسسات العامة ، بسبب ضائقة البطالة ، ويات من المتعذر لأسباب اجتماعية فصلهم من أعمالهم ... فكيف سيكون الحال في مواجهة هذه المعضلة التي نحد بشكل واقعي من تحقيق شعار التطوير الاداري ؟ ما لم تسع الدولة بكل مؤسساتها ، ومطالبة القطاع الخاص بعد

كلنا من أشغول

ضرورة اعداد جيل يعي تراث امته الحضاري الحي وتغديبات الواقع والاهتمام بالتعليم اللامنهجي الذي يكفل رعاية الطاقات الموهوبة ويوصلها للتفاعل مع المحيط وهناك اشكال عديدة من التعليم اللامنهجي الذي ما زالت قطاعات واسعة من طلابنا لا تحظى به بالشكل المطلوب وخاصة في مجالات الرسم والفن والرياضة والنحت بحيث نفرز المواهب تخصصات يحتاجها المجتمع كما أن قطاع التعليم يفرض العمل على اختيار القيادات التربوية والاعتناء بها واعادة النظر في سياسات القبول في الجامعات وتطوير فكرة المسكرات الشبائية والعمل التطوعي وتحسين الارضاع المادية والمعنوية للمعلمين والمعلمات .

٢- في قطاع الصحة :

وهنا لا بد من العناية بهذا القطاع في بعديه ، الطب الوقائي والعلاجي وان تشمل مظلة التأمين الصحي جميع المواطنين ولا سيما محدودي الدخل وضعاف الحال وغير القادرين . وتشجيع الصناعات الدوائية المحلية والاستثمار في مجالها وتعديل القوانين الطبية . وقوانين ولوائح النقابات المهنية وتجميع الجهود بين مختلف المؤسسات الطبية واعادة دراسة اقامة المؤسسة الطبية العلاجية كأسلوب لتوحيد الجهود الطبية بين مختلف القطاعات الصحية العامة .

٣- في قطاع الزراعة :

ندرك حرص الحكومة كما نص ببيانها على الزراعة والمزارعين والاهتمام بالمشاكل المزمنة التي يعاني منها هذا القطاع الهام لعلاقتها

بالأمن الغذائي وتوفير فرص العمل واستغلال الأرض وفلاحتها ، ولقد عانى هذا القطاع حتى الآن بما فيه الكفاية من مشكلات المديونية الزراعية والتعاونية مما يجعلنا نطالب الحكومة بصورت عال ان تحسم موقفها في حل هذه المشكلات المستعصية التي كانت الحكومات المتعاقبة تعالجها جزئيا ومع حدوث الازمات في هذا القطاع ، داعين الى وضع سياسة زراعية تعالج استعمالات الأرض والتصنيع الزراعي وتوفير مستلزمات الانتاج ودعم القطاع التعاوني ودراسة اوضاع المنظمة التعاونية جديدا بعد سنوات من تعثرها في العمل وخدمة القطاع التعاوني ...

٤- في التنمية الريفية :

ندعو الحكومة الى التركيز على الريف والبادية وتحسين ظروف المعيشة لساكنيها ومنح القروض الميسرة لهم لغايات الاسكان والانتاج الزراعي والحرفي والصناعات الصغيرة ومشروعات الأسر المنتجة وخلق اقاليم تنموية خاصة بالبادية التي يعاني ابناءها من نقص المياه ومشروعات المراعي والاعلاف اللازمة لثروتهم الحيوانية ...

٥- في البيئة :

وفي هذا المجال وإدراكا من جانب لما تمثله البيئة وتعنيه لنا جميعا فالتنا تشكر الحكومة على ما أعلنته عن انتهائها من وضع مشروع قانون للبيئة ، واقامة مؤسسة مستقلة للبيئة تهتم بالمسائل البيئية وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للبيئة وتدعم جهود المؤسسات الشعبية في هذا المجال وأجبن الاستمجال في عرض مشروع قانون البيئة على البرلمان لمناقشته كي يمكن

الحفاظ على البيئة الاردنية ومواردنا الطبيعية من الاستغلال الجائر .

دولة الرئيس ،

أيها الزملاء ...

وفي النهاية فإن الثقة غلوتنا بضرورة ان نعمل معا للنهوض بدورنا على اكمل وجه وفي ترجمة تطلعات مجلسنا الواسعة والطموحة وبما يعلقه على دورنا ناخبينا الذين مكنونا من ان نعمل تحت هذه القبة الجليلة لأدراك الاهداف المشتركة بوعي وصبر وإدراك لامكانيات وطننا وأوضاعه وموارده وتوزيع كل ذلك حتى لا نخرج الى الشطط او نرهق انفسنا في دائرة الجمود ...

واذ أحس بايمان عميق بأننا بالغون أهدافنا بعون الله فأنتني اتمنى ان تتمكن السلطة التنفيذية ممثلة في الحكومة من النهوض ببرنامجها المتكامل الذي عرضته والذي تطلب عليه ثقتنا وهو برنامج لا يتفد على اكمل وجه الا اذا تعاونت السلطات الثلاث كل في مجال اختصاصه ودوره ليكون كما يطمح قائد المسيرة وكما يتطلع كل واحد منا ...

ان ثقتنا بأنفسنا وبمسيرتنا كبيرة وهي ثقة لا بد أن نؤكددها دائما في كل المواقع التي تحتاج الى عملنا وجهدنا ودورنا ... فليكن الله في عون هذا الوطن الذي ننذر أنفسنا جميعا ان نكون في عونه ونخدمته وأن نجعل من كل جهد مسندا له لتبقى راياته تملو كما كانت عبر مسيرته الحرة كلها ... وتبقى خفاقة دالة على المحبة والخير ومؤثرة لطيفة كل الأردنيين الذين بقيت انظارهم متطلعة لزيد من الحرية

والكرامة والبناء الوطني وراء الحسين القائد والملمهم ... وفقنا الله جميعا وسدد على طريق التعاون والتكافل والمحبة خطانا ... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام . شكراً للسيد عبد الهادي المجالي ، الكلمة الآن للسيد نواف القاضي ، والمتحدث الذي يليه السيد محمد عودة انجادات .

السيد نواف القاضي :

يسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي محمد الامين دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء الكرام ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بعد مطالعتي لبيان الحكومة الجليليه .

وما تضمنه هذا البيان من انتجازات خلال استلامها الحكم والخطط المستقبلية لهذه الحكومة .

وان هذه الحكومة من الشعب وإلى الشعب نحن منها وهي منا ولم تكن مستوردة .

وان اعضائها ذوي خبرة في مجال الحكم والمعرفة .

مباركاً لهم بشقة جلالة الملك الحسين المعظم .

اما ما تضمنه هذا البيان في الحل السلمي نحن نبارك السلام ومع السلام المبني على الحق والعدل ونؤيد الشعب الفلسطيني في حقه المشروع على ترابه الوطني وبناء دولته

هكذا من الأردن

الفلسطينيه المستقله وبالنسبة للشعب الفلسطيني نحن الانصار وهم المهاجرين حتى يأخذوا حقوقهم كامله غير منقوصه أما نحن الاردنيين حقنا في ارضنا وحدودنا ومياهنا ولا نقرط في ترابنا حتى آخر روق في حياتنا .

دولة الرئيس ،

ايها الاخوة الزملاء .

لي بعض الملاحظات :

١ - ان ابناء ريفنا الاردني ومضاربنا العشائرية واخص بالذكر دائرة بدو الشمال يوجد ابناء لنا وبنات اكملوا الجامعات والمعاهد هائسون على وجوههم لا عمل لهم وهم مصدر رزق لأبائهم ، نلاحظ بأن أخوان لنا يأتون من بعض المحافظات ويستلمون الوظائف في التربية والتعليم والاجهزة الحكومية وهؤلاء متفرجون عليهم منتظرين دورهم في ديوان الخدمة المدنية فبما حبذا ان تنظر الحكومة هؤلاء كون اراضيهم لم تكن زراعية تعتمد على مياه المطر ولم يكن هناك مواشي يستفيدون منها وان هذه الفئة من المواطنين تعتمد على مصدر رزقها من القوات المسلحة والاجهزة الامنية تمنى على الحكومة ان تنظر لهم نظره جاده بالتوظيف .

٢ - جامعة آل البيت هذه مكروه من مكابم الحسين نطالب الحكومة بأن تكون الاولوية بالتوظيف لابناء محافظة المفرق وأخص بالذكر الشؤون الادارية كما الحال في جامعة مؤتة واليرموك والتكنولوجيا وهذه تحفف من معاناة البطالة لابناء هذه

المحافظة .

٣ - يوجد اراضي وواجهات عشائرية واملاك دوله في صحرائنا الاردنية اقمى على الحكومة ان تتبنى خطة لهذه الاراضي وحفر الآبار الاتوازية فيها بالتعاون مع قواتنا المسلحة وخاصة سلاح الهندسه والاشغال العامة وسلطة المياه وتجميع الحفارات الموجوده ضمن هذه الاجهزة ووضعها تحت قيادة القوات المسلحة والمباشرة بحفر الآبار وتنظيم الوحدات السكانية ومن القوانين والانظمة لهذه الغاية وتوزيع الاراضي على ابنائنا بدون استثناء وزرعها بنمط زراعي خاص فيها مثل الاعلاف والحبوب المستورده من الخارج شريطة ان لا تؤجر من قبل مالكيها أو تباع أو تضمن بل يعمل فيها المالك وابنائهم وترفع أثبات هذه الوحدات الزراعية الى خزينة الدوله على اقساط سنويه من محصولها . وبهذه الحاله سنخفف من البطالة أو يقضي عليها في هذا المشروع الهام .

٤ - أما بالنسبة للأمور الادارية والزراعه والصحه والتنمية والبيئه وغيرها من الامور فأتريكم الى جلسة الموازنه .

وخير الكلام ما قل ودل واعطي الثقة للحكومة لأن صاحب الثقة اعطاها للحكومة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد نواف القاضي ، الكلمة الآن

للسيد محمد عودة انجادات والمتحدث الذي يليه الدكتور همام سعيد .

السيد محمد عودة انجادات :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ،

حضرات النواب الكرام ...

الحمد والشكر لله على ما ننعيم به من واحة أمن واستقرار كما وانني ارفع جزيل الشكر والعرفان لراعي مسيرتنا الخيره جلالة الملك المعظم وولي عهده الأمين وللحكومة وكافة الاجهزة الرسمية المختلفة التي اشرفت على الانتخابات النيابيه في جو من النزاهة والحياد وشعبنا الطيب الذي حملنا امانة المسؤولية ، ويتطلع اليها ان نعمل بكل جد واهتمام لمعالجة قضاياها المحليه والخارجية ، وان لا نضيع الوقت في مناقشات هامشية .

السيد الرئيس ، ايها الاخوة والاخوات

ان السياسة الحكيمة التي يتبناها جلالة الملك المعظم ادت الى ان يكون الاردن نموذجاً للآخرين ، حيث اصبح موضع تقدير واحترام في نظر مواطنيه والعالم ، وارجو لهذه السياسة ان تثمر في جمع كلمة العرب لمواجهة التحديات المصريه التي نواجهها .

ان الترجمة الحقيقية للبيان الوزاري لهذه الحكومة سينعكس في توجهاتها العملية من قرارات واجراءات تتخلها الحكومة ، وانني اود الاشارة الى النقاط التالية :

* البطالة والفقر : إن البطالة من أهم المشاكل التي تواجه مجتمعتنا ، والجميع يمي هذه المشكلة ، ولكننا عملياً لم ننجز الا القليل

لمعالجتها ، أمل من الحكومة ان تتخذ اجراءات عملية ملموسة للحد من هذه الظاهرة ، وأما بالنسبة الى حالة الفقر التي يعاني منها البعض ، تتطلب من مؤسسات العمون الاجتماعي في القطاعين العام والخاص ان تساهم في الحد من هذه الظاهرة ، وذلك من خلال توحيد جهودها ضمن خطة وطنية متكاملة تضمن تحقيق اهدافها .

* خطة التنمية : ان خطة التنمية للاعوام ٩٣ - ١٩٩٧ نأمل ان تأخذ بعين الاعتبار مناطق الريف والبادية ولا سيما ان هذه المناطق تشكل حوالي (٨٠٪) من مساحة المملكة ، الا انها لا تزال تفتقر الى التخطيط المدروس والذي يجعلها مناطق جذب سكاني ، ولضمان تنفيذ الخطة ، اري تشكيل فريق متابعة التنفيذ .

* تطبيق اللامركزية : جاء في البيان الوزاري تأكيد على التزام الحكومة في تطبيق اللامركزية الادارية ، نبارك هذا التوجه ونأمل ان يشعر المواطن بان هذه الاجهزة اصبحت قادرة على خدمتهم فعلياً .

* دعم قواتنا المسلحة : ان هذه القوات باجهزتها المختلفة تستحق منا كل الدعم والتقدير لتحافظ على استقلال وأمن الوطن والمواطن ، وهذا لا يتم الا بالإعداد الجيد لمستسبيه ، وتحديث وادامة معداته لتواصل دورها وواجبها الوطني ، وكذلك دورها الانساني ضمن قوات حفظ السلام الدولي ولا يغفوتني بهذه المناسبة ان اتوه برفاق السلاح المتقاعدين العسكريين الذين كان

كلنا من أشعل

لهم شرف الدفاع عن تراب هذا الوطن ، وإن تقدم الدعم الى مؤسسة المتقاعدين العسكريين حتى تتمكن من اداء دورها المناط بها خدمة لهذه الفئة الحيرة من مجتمعتنا الكريم .

* قطاع المياه والزراعة : اطالب الحكومة ان تتبنى سياسة زراعية واضحة المعالم ، وان تهتم في اقامة السدود والخفافير المائية وتحميد استعمالات الاراضي ، وتطوير الاراضي الزراعية ، وصيانة وادامة مشاريع تروطين البدو التي تمت قبل عدة سنوات وكلفت الدولة مبالغ كبيرة ، والان اصبحت في وضع غير مجدي في ظل غياب الرقابة والاشراف والارشاد الزراعي ، كما انني اطالب بان تولي الحكومة اهتماماً لمنطقة وادي عربة حيث يعيش الاهالي هناك ظروف معيشية صعبة .

* قطاع التعليم : على الرغم من وجود خطة وطنية للتطوير التربوي ، الا اننا لا نزال في مناطق البادية والريف نشعر ان هنالك نقصاً كبيراً في بعض التخصصات الرئيسية المؤهلة ، والسبب يعود الى العزوف عن العمل في المناطق النائية ، وذلك في ظل غياب الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع اسرة التعليم على العمل في هذه المناطق ، ريثما تتوفر الخطة المناسبة لاعداد الكوادر المحلية من ابناء تلك المناطق ، وهذا يتطلب منا ضرورة ربط العملية التعليمية بحاجات المجتمع المحلي .

* قطاع الخدمات : لا تزال بعض مناطق البادية الجنوبية تفتقر الى الخدمات الاساسية

مثل الرعاية الصحية الاتصالات الهاتفية والكهرباء ومياه الشرب ، وكذلك مراكز للشباب لتنمية قدراتهم .

دولة الرئيس ،

بصفتي عضواً في الجبهة الوطنية الأردنية سيكون قراري حول منح الثقة مبنياً على ضوء رد الحكومة على مطالب الجبهة والمتضمنة ما يلي :

١ - التشاور مع الاحزاب والكتل البرلمانية من حين لآخر في مختلف التطورات السياسية .

٢ - التشاور مع الاحزاب والكتل النيابية عند اجراء اي تعديل وزاري وليس كما جرى في التعديل الاخير ، وذلك ترسيخاً لمبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية .

٣ - تحقيق العدالة في التعيينات من حيث التوزيع الجغرافي والكفاءة والترقية الطبيعية بعيداً عن الائتلاف الفئوي والولاءات الشخصية والحزبية .

٤ - صياغة قانون انتخابات عصري يلائم المرحلة الحالية ويحقق العدالة الدستورية ويتجنب السليبات في القانون الحالي .

٥ - اعادة النظر في التشريعات الاقتصادية والضريبية بما يضمن دعم الصناعة المحلية والزراعة والسياحة وتشجيع الصادرات الوطنية بما يلائم المرحلة المقبلة وحماية الاقتصاد الوطني .

٦ - تحسين اوضاع الموظفين المدنيين والعسكريين العاملين والمتقاعدين اسوة

تأليفها لغرضين : الاول إجراء الانتخابات ، والثاني السير في المفاوضات مع العدو اليهودي . ومثل هذين الغرضين يجعلها حكومة مؤقتة انتقالية . وقد جرت الاعراف على أن الحكومة التي تجري الانتخابات لا تستمر بعد ذلك . كما جرى العرف على اقالة او استقالة كل حكومة تقوم بحل المجلس النيابي ، لان المجلس النيابي أقوى من الحكومة وهو الذي يعطيها وجودها أو يقرر اسقاطها ، ولكننا رأينا حكومة اعتدت بشكل صريح ومباشر على هذا الشعب يوم اجترأت على حل مجلسه لتتخول ببرامجها وسياساتها واجراءاتها مع الشعب وسلطته .

لقد قامت هذه الحكومة بحل مجلس النواب ، الذي قل مثيله في جميع منطقتنا العربية ، والشعب كله يشهد لذلك المجلس بما كان عليه من أداء متميز من جميع أعضائه ، اسلاميين وقوميين ، يساريين ويمينيين . وهو المجلس الذي أعطى المؤسسة البرلمانية هيبتها ومصداقيتها ، وهو المجلس الذي حذر الرئيس الأمريكي من ديمقراطيته عند تقبله لأوراق السفير الأردني في واشنطن . فجاءت هذه الحكومة لتقتال إرادة الشعب الحرة النزوية بأرادتها غير الحرة وغير النزوية . ومتى كان لإرادة الشعب مقياس اذا وافق ارادة السلطة التنفيذية قبلت به ورضيته ، واذا خالف ارادتها كسرتة وعطلته ؟ سيبقى في ذاكرة الشعب وفي ذاكرة كل مراقب جنابة هذه الحكومة على المجلس النيابي الحادي عشر .

أما السبب العجيب الذي ادعت به الحكومة عندما حلت مجلس النواب فهو أنه لا

بالزيادة التي احدثت للقيادات العليا مؤخرًا ، وتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي .

٧ - وضع خطة وطنية شاملة لمعالجة قضايا البطالة ، الفقر ، ارتفاع الاسعار ، وذلك بالاستعانة من ذوي الاختصاصات الوطنية .

وفي الختام أسأل الله ان يوفق الجميع لخدمة الوطن والمواطنين في ظل قائد مسيرتنا الحسين العظيم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد محمد عودة انجادات ، الكلمة الآن للدكتور همام سعيد ، والمتحدث الذي يليه الدكتور نادر ابو الشعر .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه اجمعين

دولة الرئيس ،

الزملاء النواب الكرام ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فقد كان على الحكومة ان تنفذ المادة (٥٤) الفقرة (٣) من الدستور بأن تتقدم ببيانها الوزاري وان لا تختبئ وراء خطاب العرش ، لأن الدستور اعتبر خطاب العرش بياناً وزارياً اذا كان المجلس غير منعقد او منحلاً ، ومجلسنا هذا لا تنطبق عليه احدى الصورتين فليس في حالة عدم انعقاد وليس منحلاً .

لقد كان معلوماً أن هذه الحكومة جاء

كلنا من أجل

يجوز بقاء المجلس قائماً خلال الحملة الانتخابية لبيتسواي المرشحون جميعاً ، وقال وزير الاعلام يومها كلاماً يفيد أن حل المجلس هو الامر الطبيعي قبل اجراء الانتخابات . وبناء على فعل هذه الحكومة السابق فقد تحمل هذا المجلس قبل سنة او سنتين من اكمال مدته حتى لا يستفيد النائب من منصبه في الانتخابات القادمة !!!

ايها الزملاء الكرام

إن الاعتداء على المجلس الحادي عشر هو اعتداء على المجلس الثاني عشر ونواب الشعب هم نواب الشعب في كل حين . ومن حق النواب السابقين علينا ان ندافع عنهم كما أن من حقنا ان يدافع عنا من يأتي بعدنا . لأن الدفاع عن نواب الشعب هو دفاع عن الشعب نفسه .

لقد قامت الحكومة بحل المجلس الحادي عشر لتسلبه حقه التشريعي فتصدر القانون المؤقت المعدل لقانون الانتخابات الذي لم يعد خافياً على أحد الدور الأمريكي في الدعوة اليه كما جاء على لسان جورجيان مساعد وزير الخارجية الأمريكي وروس الوسيط الأمريكي في المفاوضات .

لقد قامت الحكومة بحل المجلس الحادي عشر لأنها لم تكن قادرة على هضم معارضته ومواقفه الجريئة ولم يعد يخفى على أحد أن اللعبة الديمقراطية في دول العالم الثالث لا تناسبها الجرعات الكبيرة ولا الإرادة الحرة النزعة .

دولة الرئيس ، الزملاء النواب الكرام

ان هذه الحكومة تطلب الثقة مكافأة لها على جهودها في العمليات التفاوضية مع العدو اليهودي ، وقد ذكر الخطاب هذا الموضع بالنص التالي : «تأتي انطلاقاً مجلسكم الكريم هذا في مرحلة سياسية واقتصادية واستراتيجية دولية تفاعلت فيها عبر السنوات القليلة الماضية تغيرات متسارعة ، أحدثت موجة من التحديات الكبيرة عربياً وأقليمياً ودولياً ، وقد استطاع بلدنا الصمود في وجه التحديات وواصل مسيرته بكل عزم وثقة وثبات ، وقد دخلت قضية السلام مرحلة جديدة ، تحتاج منا إلى موقف قوي نابع من وحدتنا الوطنية وثوابتنا المستندة الى الشرعية الدولية ، وتصميمنا الأكيد على تحقيق سلام عادل دائم ومشرف ترضى عنه الاجيال القادمة وتصونه» . انتهى الاقتباس .

وتعقيباً على هذا النص أقول : لقد جاءت المفاوضات مع العدو اليهودي ثمرة من ثمار حرب الخليج وتبين لنا أن حرب الخليج كانت خطورة من خطوات التسوية . فانه لا يخفى على أحد ان اليهود في ظل ادارة «بوش» بدأوا يعدون العدة لاستقطاب ملايين اليهود من دول الكتلة الشرقية ومن الحبشة ، حتى اطلق «بوش» على عملية الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي اسم «الخروج الكبير» مقارنة بخروج اليهود من مصر في زمن موسى عليه السلام . وبدأ الجسر الجوي يقدف بمئات الآلاف من اليهود الى فلسطين وكان لا بد من تهيئة المنطقة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً ، فبدأت الخطوة العسكرية بتدمير العراق وجيشه وسلاحه واحتلال المنطقة برأ وجراً

هنا الحكم منذ أن فتحتها المسلمون في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى قيام الساعة . فالصحابه الكرام عندما افتتحوها لم يقسموها بينهم كما تقسم الغنائم ، وتركوها وقفاً . قال ابو يوسف الامام الحنفي الكبير في كتاب الخراج صفحة (٢٤) :

وشاورهم - أي عمر - في قسمة الارضين التي أفاء الله على المسلمين من أرض العراق والشام ، فتكلم قوم فيها وارادوا ان يقسم لهم حقوقهم وما فتحوا . فقال عمر : فكيف بمن يأتي من المسلمين فيجدون الارض قد اقتسمت وورثت عن الآباء ، وحيزت . ما هذا برأي . فقال له عبد الرحمن بن عوف : فما الرأي ؟ ما الارض إلا ما أفاء الله عليهم ، فقال عمر : اذا قسمت ارض العراق وأرض الشام بما فيها فلسطين فما يسد به الشغور ، وما يكون للذرية والارامل بهذا البلد ويغيره . فأكثروا على عمر رضي الله عنه وقالوا : اتقف ما أفاء الله علينا بأسياقنا على قوم لم يحضروا ولم يشهدوا ولا بناء القوم ولا بناء ابناءهم ولم يحضروا ، فاستشار عمر رضي الله عنه الصحابة من المهاجرين والانصار فوافقوه على ترك العراق والشام ومنها فلسطين وقفاً لا يوزع على الفاتحين . قال ابو يوسف : «والذي رأى عمر رضي الله عنه من الامتناع عن قسمة الارضين بين من افتتحتها عندما عرفه الله ما كان في كتابه من بيان ذلك توفيقاً من الله كان له فيما صنع ، وفيه كانت الخيرة لجميع المسلمين ، وفيما رآه من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم ؛ لأن هذا لو لم يكن

ويحراً ، لتمكين الكيان اليهودي من التفرد بالقوة العسكرية ، ثم كانت الخطوة السياسية بإعلان الشروع في مفاوضات مع العدو اليهودي لا دور فيها للإرادة العربية ولا للإرادة الفلسطينية الرسمية . بل كانت المرحلة السياسية مرحلة اذلال وتبعية وعقدت في هذه المرحلة جولات من المفاوضات انتهت بما يسمى باتفاقية غزة اريحا وبما يسمى بجدول الاعمال الأردني الاسرائيلي .

أن هذه الاتفاقيات وما سيعقبها اصطلاح على تسميتها بالسلام العادل الدائم المشرف الذي ترضى عنه الاجيال ، وتولت هذه الحكومة ادارته سواء عندما كان رئيسها رئيس الوفد المفاوض أو عندما أصبح رئيساً لحكومة المفاوضات .

إن هذه المفاوضات لا تجعل اعداء الأمت اصدقاء اليوم فحسب ، بل تتنازل عن الحقوق التاريخية المقدسة في فلسطين أرض الاسراء والمعراج ، وتجعل من فلسطين قاعدة شر وعدوان ينطلق منها اليهود لاهتمام مشاريع التوسع على حساب البقية الباقية من بلادنا وأمتنا ، ولا يجوز التعامل مع فلسطين من خلال معاهدة سايكس بيكو التي مزقت وحدة بلادنا ، وقطعتها الى دويلات عاجزة عن الدفاع عن أرضها ، فهيات هذه المؤامرة لاحتلال فلسطين وإقامة وطن لليهود عليها ، وإن كل مؤمن مخلص يرفض أن يتعامل مع فلسطين باعتبارها اقلياً آخر أو قطراً غير قطره ، ففلسطين ملك للأمة الاسلامية جميعها ، والأمة صاحبة السيادة عليها ، وهي وقف اسلامي لا يجوز بيعه ولا التفریط فيه ، ولها

هكذا من المأخوذ

موقوفاً على الناس في الأعطيات والأزواق لم تشحن الثغور ، ولم تقو الجيوش على السير في الجهاد . انتهى كلام ابو يوسف .

وقد استمد عمر رضي الله عنه هذا الحكم من قول الله تعالى : ﴿والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم﴾ . وقد جاءت هذه الآية في معرض قصة الفداء - الغنائم - فجعلت للأجيال القادمة حقاً فيها فجعلت الصحابة فلسطين حقاً للأجيال الى قيام الساعة لا يجوز بالتفريط في شبر واحد منها ولا في ذرة تراب منها والذي يتنازل عن الأرض الموقوفة كالمساجد وغيرها فإنه لا يملك التنازل وليس هذا من الأفعال التي تغفرها الأمة لمن يتنازلون عن أوقافها في الأرض والمعابد والمساجد وغير ذلك .

دولة الرئيس ، حضرات النواب الكرام

لقد كان جزء من فلسطين يكون شطر المملكة الأردنية الهاشمية وهو جزء لا يتجزأ منها ، ولا يجوز التنازل عن هذا الجزء حسب نص الدستور الذي يقول في مادته الاولى : «المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ، ولا ينزل عن شيء منه» .

وعندما تمت الوحدة بين الشطرين والشعبين تكون منها بلد واحد وشعب واحد والشعب كله يتحمل المسؤولية التاريخية والدينية والسياسية عن كل جزء من أرض المملكة يقع تحت الاحتلال ، ويبقى واجب تحرير الأرض وإعادة السيادة عليها قائماً ، ولا

يجوز التنازل عن هذه السيادة لأحد . ولكن هذه الحكومة تنازلت عن هذه السيادة من خلال جدول الاعمال الذي وقعت عليه يوم ١٤/٩/٩٣ الذي اعتبر الحدود بين الاردن وما يسمى بإسرائيل الحدود التي كانت قائمة ايام الانتداب البريطاني ، اي نهر الاردن . كما ان توقيع الاتفاق يعتبر اعتداء على سيادة الشعب على أرضه وتسليم هذه الأرض لليهود الذين اعترف بهم هذا الاتفاق ، وحول اغتصابهم للأرض الى أمر قانوني مشروع .

وأما القدس فقد جاء في الخطاب ذكر القدسات فيها والدعوة الى تشكيل هيئة عربية اسلامية غير سياسية ممثلة للمذاهب الاسلامية السبعة توكل إليها رعاية شؤون المقدسات الاسلامية . ويأتي هذا المشروع في الوقت الذي حكمت فيه المحكمة اليهودية باعتبار المسجد الأقصى والصخرة جزءاً من أرض اسرائيل . ولا ندري كيف ستكون تلك الهيئة الدينية ؟ ومن سيمثل المذاهب الاسلامية فيها ؟ وكيف ستصل الى القدس في ظل الهيمنة العسكرية اليهودية ؟ في الوقت الذي يغيب فيه صوت القوة ؟ واننا لتساءل عن هذا الفصل بين القدس المدينة العربية الاسلامية الكاملة التي أصبحت مساحتها تزيد على ٦٠٠ كم^٢ ، وتشكل أكثر من ١/٥ مساحة فلسطين وبين المقدسات التي لا تعد والمسجد الأقصى وما حوله من المساجد وأماكن العبادة ، فإنه لا يجوز الفصل بين القدس والمقدسات ولا بين القدس وفلسطين .

ان الوثيقة العنصرية تمنع اليهود من سكنى القدس ، وعلى المسلمين جميعاً ان يحتملوا

لقد تسترت الحكومة على الحملات التي قامت بها بعض الجهات لتشويه صورة بعض المرشحين من بعض الاتجاهات وكانت المنشورات توزع تحت اسم الاجهزة الأمنية وبصرها بل وبمساعدة بعض الموظفين الرسميين وكان يتم التبليغ عن سيارات معينة دون ان تقوم الجهات الأمنية بواجبها في المتابعة والملاحقة .

لقد نقضت الحكومة ما التزمت به ان تكون النتائج مذاعة على الملأ أولاً فأول وتركت ابناء هذا الشعب يمدقون في شاشات التلفاز من الساعة الثانية عشرة حتى الساعة السابعة دون تنفيذ بهذا الالتزام . ولا يعني هذا عدم وجود المعلومات ولكن يعني ان المعلومات لا تقبل العلنية ولا يسمح باطلاع الشعب عليها .

لقد وقفت الحكومة أمام حق الكثير من المرشحين ومندوبيهم في بسط رقابتهم على العملية الانتخابية ، ولا ندري كيف يمنع المحافظ في بعض الدوائر المرشحين من دخول قائمة الفرز النهائي . ولا ندري كيف يجرؤ رئيس الدائرة الانتخابية على اعلان نتائج الانتخابات اعتماداً على الحاسوب وقبل اعلانها من قبل اللجان المركزية المكلفة بأعداد ضبوط توقع عليها اللجان مع بعض المندوبين فنخالف هذه اللجان المادة (٥٦) من قانون الانتخابات ، ولم يجري رصد الاصوات بطريقة علنية وبالكيفية التي نص عليها القانون في أكثر من دائرة ولا ندري كيف تعتمد على ذمة أو أمانة الموظف الذي غلذى الكمبيوتر بالمعلومات .

مسؤولياتهم التاريخية ، والدعوة الى تحرير القدس من رجس اليهود ، وتحرير فلسطين كلها باعتبارها داخلة في قوله سبحانه وتعالى : ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله﴾ .

ان الشعوب الحية ترفض سياسة الأمر الواقع ، لما يلزم من القبول بالأمر الواقع ، عن التفريط بحقوق الأمة . والتنازل عن فلسطين سابقة خطيرة تجعل التنازل عن غيرها تابعاً لها فان حدث لا سمح الله توسع يهودي على حساب الاردن او غيره فسوف يأتي من يقول لقد سبق أن تم التنازل عن القدس وعن الخليل فكيف لا تتنازل عن أية أرض أخرى ؟ * وهنا أنصت الجميع للاستماع لأذان المغرب *

الدكتور همام سعيد :

دولة الرئيس ، الزملاء النواب الكرام

لم تلتزم الحكومة بالحياد والنزاهة في اجراء الانتخابات النيابية ، وارتكبت الكثير من المخالفات من بداية العملية الانتخابية حتى نهايتها .

لقد كانت أجهزتها عاجزة عن تنظيم التسجيل ولم تكن دقيقة فيه حتى جاءت الألفوف المؤلفة من الاسماء المكررة ، وهذا عيب يقدح في مبدأ المساواة التي زعمت الحكومة انها جاءت بالصوت الواحد لتحقيقه ولقد مارس اصحاب الاسماء المكررة التصويت أكثر من مرة ، وهذا لم يعد خافياً على أحد .

هكذا من المأهول

إن هذا الإجراء وحده كفيل بأن يطعن في نزاهة الانتخابات وحيادها ، وقد أصبح هذا الأمر معلوماً من جماهير شعبنا ، وكان تحت نظر وسائل الاعلام وسمعتها .

لقد جرى التدخل الرسمي في اقتناع بعض المرشحين بخوض غمار المعركة الانتخابية وكان الموظف الكبير الكبير يأتي ليقنع الشيخ الفلاني أو السجسيه الفلاني بضرورة خوضه لهذه الانتخابات وفي الوقت نفسه ينقل المعلم من مدرسته اذا كان ينتسب لجبهة العمل الاسلامي بحجة الدعاية الانتخابية .

دولة الرئيس

الزملاء النواب الكرام

وانتي أمام هذه الاجراءات والسياسات والمخالفات ولأن الحكومة :

١ - لا تنهج الى الاسلام في مجالات الحكم .
٢ - فرطت في حق الامة التاريخي المقدس في فلسطين .

٣ - حلت مجلس النواب حلاً تصفياً .

٤ - لم تكن نزبية في العملية الانتخابية ، وخالفست مواد صريحة في قانون الانتخاب .

٥ - اصدرت القانون المؤقت للصوت الواحد لهذا كله فانني احجب الثقة عن هذه الحكومة واطالب الزملاء النواب بحجب الثقة عنها . والحمد لله رب العالمين وشكراً لكم جميعاً .

دولة رئيس المجلس : شكراً دكتور همام سميد ، اعطي الكلمة الآن للدكتور نادر ابو

الشعر والمتحدث الذي يليه السيد محمد اللويب .

الدكتور نادر ابو الشعر :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين ...

وفقنا الله جميعاً لخدمة هذا البلد في ظل صاحب الجلالة الحسين المقدس راعي وباني مسيره أمتنا .

لقد جاء هذا المجلس الموقر نتاجاً مباركاً وثمرة طيبة أفرزتها الممارسة الديمقراطية والتعددية السياسية والتي أتاحت للمواطن الحرية المطلقة بالترشيح والانتخاب - مما أتاحت للمواطن حرية الاختيار في أجواء سادتها الحرية المسؤولة والعدالة . ونحن بدورنا نبارك هذا النهج الديمقراطي السليم وندعو الى ترسيخه وتدعيمه وتفعيله من قبل جميع المؤسسات الرسمية والشعبية .

سيدي الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين

إن التغيرات السريعة التي حدثت في هذا العالم خلال السنوات القليلة الماضية والتي كان من أبرزها التراجع والتفكك للملهد للمعسكر الاشتراكي والتي أدت الى قيام ما يسمى بالنظام العالمي الجديد - عدته خلافاً واضحاً في توازن القوى العالمي - وضعنا أمام تحديات ومسؤوليات هائلة لم نستطع إتخاذ موقف واستراتيجية عربية موحدة تجاهها - وإذا كان لا بد من السلام والاستقرار في المنطقة فلا بد

مراجعة دوائر الحكومة المختلفة - وهذا التوجه لا بد ان يكون مصحوباً بإصلاح جذري وفعال بتطوير الأجهزة الادارية وتفعيل دور ديوان الرقابة والتفتيش الاداري وإعطاء ديوان المحاسبة صلاحيات أوسع وأشمل في مجال الرقابة المالية وزيادة عدد العاملين فيها .

ومن أهم المشاكل الاجتماعية والتي بدأت تأخذ أبعاداً خطيرة في السنوات الأخيرة مشكلة البطالة حيث وصلت الى نسب عالية تصل الى حوالي ٢٠٪ من القوى العاملة - وبدأت بؤادر الانحراف وخصوصاً عند الشباب العاطل عن العمل تبرز واضحة - مما يتطلب السرعة في البحث عن الحلول المناسبة - والحكومة بهذا الخصوص مطالبة بالتصدي لهذه الظاهرة بكل ما لديها من إمكانيات وبالتعاون مع القطاعات الأخرى للحد منها وتجميعها الى نسب لا تتعدى (٦ - ٨٪) وهي النسب المقبولة عالمياً . وقد يكون الحد من العمالة الوافدة - ومن التشريعات المناسبة لتشجيع الاستثمار وتسهيله والتوسع الأفقي في إنشاء المشاريع الأثائية الكبرى حلولاً مساعدة لهذه الغاية .

وكما أن للبطالة أبعادها الخطيرة على مجتمعتنا - كذلك فإن لتدني المستوى المعيشي - في تباينه - أبعاداً لا تقل خطورة عنها - إذ أن دخل الفرد القومي - لا يتعدى بكثير الألف دولار سنوياً - وهو رقم متدنٍ إذا ما قورن بدخل غيره في بعض دول المنطقة حيث يصل الى عشرة أضعاف هذا الرقم ولإني اعتقد ان أحد الحلول يكمن بمراجعة كاملة ومدرسة للنظام الضريبي الساري حالياً - لتحقيق أكبر قسط

ان يكون سلاماً شاملاً وعادلاً ومشرفاً ومبنيّاً على قرارات مجلس الأمن حيث تصان الشرعية الدولية ، ويترتب عليه الحصول على جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والمثالة في قيام دولته المستقلة على ترابيه الوطني وعودة القدس الشريف عربية - كما كانت دائماً - مهذاً للديانات السابوية السمحة اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومهد عيسى عليه السلام .

«وفي سبيل أن تستعيد الأمة العربية مكانتها التي تليق بتاريخها ورسالتها العظيمة» فإننا ندعو الحكومة بالاستمرار ببذل كل جهد من شأنه أن يوحد الأمة ويزيل الفرقة والخلاف بين الأشقاء لتحقيق أكبر قدر من التعاون والتنسيق تمهيداً لتحقيق مشروعها القومي والوحدوي في النهوض والتحرر .

ولا بد لي هنا من أن اعبّر عن مطلب جماهيري وهو إدانة واستنكار الحصار الظالم الجائر الذي لا يزال مفروضاً على شعب العراق الشقيق من قبل دول التحالف - والذي لا يستهدف سوى النيل من كرامته وتجويعه وحرمانه من الغذاء والدواء والحليب لأطفاله والذي يتنافى مع كل الاعراف الدولية والقيم الانسانية .

سيدي الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين

لقد شرعت الحكومة في تطبيق اللامركزية الإدارية من منطلق خدمة المواطنين وإشراكهم في ادارة شؤونهم المحلية والتخفيف من معاناتهم بتوفير الجهد والوقت والمال عند

هكذا من المأهول

من العدالة حسب تركيبتنا الاجتماعية .
وانني هنا أطلب الحكومة بعدم التوجه
لرفع الدعم عن السلع الأساسية والتي تشكل
القوت الرئيسي لقطاع كبير من المواطنين .

سيدي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

وبما أن هناك مؤشرات إيجابية بأن برنامج
التصحيح الاقتصادي قد حقق نتائج معقولة -
حيث انخفضت المديونية الخارجية من ٨,٥
إلى ٦ مليارات - وأصبحت الإيرادات المحلية
تغطي وتزيد عن النفقات بالإضافة إلى جزء
كبير من الاستثمارية منها وحيث إن إمكانية
تحسين وتسهيل تحصيل الأموال المترتبة لحزينة
الدولة أمر وارد والتي تقدر بحجم الموازنة
بمجموعها - فإنني أدعو الحكومة إلى دراسة
إمكانية زيادة رواتب الموظفين بجميع فئاتهم
من مدنيين وعسكريين ومتقاعدين بنسبة لا
تقل عن نسب التضخم السنوية وغلاء
المعيشة .

وللزراعة هموم كثيرة وملحة . إذ أنها
تشكل عصب الاقتصاد ومصدر الإنتاج
الرئيسي في بلدنا - ونحث الحكومة أن تكثف
الدعم للمزارعين وأن تولي اهتماماً خاصاً
لتوفير البذار المحسن والأعلاف وأن تنظر
بكثير من العطف والاستجابة إلى مطالب
المزارعين المقترضين بإعادة جدولة ديونهم
وإعفاءهم من الفوائد المترتبة عليها .

وفي مجال الصنعة فإننا نتمنى توجيه الحكومة
بمزيد من عطفها للقائمين بالصنعة ونأمل بالإسراع
بمعالجة التهميش الذي لا يلزم ليشمل كل أبناء الوطن

- والاستمرار بإنشاء المستشفيات وتحديثها
وتجهيزها وعلى صعيد التعليم الجامعي - فإننا
نطالب الحكومة بتوسيع قاعدة القبول في
جامعاتنا الوطنية والأهلية وتخفيض رسوم
الدراسة فيها - وذلك لاستيعاب أكبر عدد من
أبنائنا للحيلولة دون اغترابهم وتوفير العملة
الصعبة التي تتسرب للخارج .

وهنا ومن مبدأ تجسيد الديمقراطية أتوجه
بالطلب من الحكومة بالموافقة للمعلمين
بتأسيس نقاباتهم أسرة بغيرهم من العاملين في
مختلف القطاعات .

وإن خير الكلام ما قل ودل . آمين من
الحكومة الاستجابة لهذه المطالب والسلام
عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
شكراً دكتور نادر أبو الشعر ، تفضل .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً دولة
الرئيس ، المادة (٥٤) من النظام تقول يؤذن
دائماً في الكلام إذا كان أحد يرغب بإبداء
الدفع بعدم المناقشة أو طلب التأجيل وأنا
أقترح على دولتكم وعلى المجلس الكريم أن
تؤجل المناقشة إلى يوم غد في الساعة العاشرة
صباحاً إذا سمحتم وإذا رغب المجلس الكريم
بذلك .

دولة رئيس المجلس : لا إذا سمحتم هذه
ليست مناقشة هذه طرح الثقة وليست بالمعنى
النصوص عليه لكن بقي متحدثين وسوف
ننتهي بعد ذلك بخلاف أقل من نصف ساعة
إنشاء الله . السيد محمد الذويب :
السيد عبد الكريم الدغمي : من الذي يليه .

مبادرة ببناء للمشروع العربي الوندوي ،
وتشجيع كل بادرة إيجابية لأعلاء شأن الأمة ،
ودينها ، وقيمها وأخلاقها .

من هنا لم يكن الأردن يوماً في مواقع
المتفرجين على الصراع ، ولم يكن الأردن قيادة
وشعباً في زمن ما ، في صفوف الصامتين على
ما يجري ويرسم مستقبل هذه الأمة وإجبالها .
كان الأردن وسيبقى بإذن الله المبادر والسباق
والمضحي ، لكل دعوات لم الشمل ، وتوحيد
الصف ، وبناء القدرة الذاتية لهذه الأمة .

دولة الرئيس ،

الاخوة النواب

أنا حين نبحث في أزماتنا الداخلية ، وما
يراجه هذا البلد الصابر المرابط من ضغوط
وأرباكات في مجالات الاقتصاد والإنتاج
والبطالة ، والأسعار ، والدخول والرواتب ،
وغيرها من معوقات النمو الشامل ، نردها إلى
أسبابها ، وتتعرف على نتائجها ، ونتجاوز
سوية في سلبياتها على مجتمعاتنا . وعلى الأهل
الذين نتشرف بتمثيلهم في هذا المجلس
الكريم .

فأزمة البطالة التي تتصاعد وتنتشر ،
وأصبحت خارج القدرة الذاتية للوطن ،
صارت أصعب من أن تجد لها حلولاً جذرية
والأسعار التي لا تعرف الاستقرار ، وضآلة
الدخول والرواتب للعاملين والمتقاعدين ،
تجعل منا أكثر الناس تلماً للضعف ، وتجعل
من صانع القرار والمخطط للتنمية . غير قادر
على وضع الحلول ، فأجيال هذا الوطن ،
أعدت للبناء هنا ، وللإعمار والتطوير في دنيا

دولة رئيس المجلس : السيد عبد موسى
النهار وهو آخر المتحدثين .

السيد محمد الذويب :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

وبعد ...

دولة الرئيس ،

الزملاء النواب الأفاضل ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

يأتي اختيار الشعب الأردني الواحد ،
لنوابه الكرام ، في فترة تعتبر من أدق وأخطر
مراحل الصراع السياسي والاقتصادي . في
عالمنا المعاصر ، ويأتي استكمال التجربة
الديمقراطية الأردنية للتحوّل إلى مناهج
وقناعات راسخة ، ليتزامن هذا الأثر . مع
المستجدات الدولية ، مما يفرض ترسيخ
القواعد الديمقراطية ، وترشيد القرارات ،
وحشد الطاقات للبناء ، والحفاظ على الانجاز
ودفع المسيرة وإحاطتها بالرأي الصادق
المستنير .

دولة الرئيس ،

الاخوة النواب

لا بد للدور السياسي الذي تميز به الأردن
وحافظ عليه . من أن يكبر ويتسع ليشمل
المنطقة العربية ، باعتباره دوراً نابغاً من ثوابت
أساسية ترسخت عبر المسيرة الطويلة للقيادة
الهاشمية التاريخية ، وتحولت إلى قواعد ثابتة
في سلوكيات صانعي القرار ، وتجسدت في
الالتزام المطلق بالحقوق العربية ودعم كل

كلنا من أهل

العرب ، ومن الأول أن ينظر الانشقاق الآن بعقلانية وبأخوة ويصفاء للمتغيرات المحلية والدولية ، وأن يرتقي الأداء العربي ، الى مستوى دعم الأردن ومساعدته على معالجة أزماته الاقتصادية . التي تسحب على امنا الاجتماعي واستقرارنا . ومناخات الهدوء والطمأنينة التي أوجدناها هنا لنا ولأجيالنا ولأشقائنا ، ونعتبرها مصدر اعتزازنا الوطني والقومي .

دولة الرئيس

الاخوة النواب

انني اطلب ضرورة البحث في الأزمة الاقتصادية وخارجاتها كالبطالة ، وارتفاع الاسعار ، وقضايا الرواتب والأجور ، والتقاعد ، وما يرتبط بكل هذا ومواجهتها بشجاعة وقرارات عقلانية ، تدرك أهمية العيش الكريم . لمواطن كريم في وطن ارادته القيادة الهاشمية كبيراً بأبنائه شاغراً بعبائهم ، وما أتقدم به الآن ، سيكون مشار نقاش وحوار وآراء . في مناقشة موازنة الدولة ، والوقوف على أساليب الحلول المقترحة جزيئاً وكلياً .

دولة الرئيس

الاخوة النواب الكرام

ان التشجيع للخريطة الانتخابية في الأردن ، يصل الى قناعات علمية راسخة ، وهي ضرورة تقسيم المملكة الى دوائر انتخابية جديدة . وفق أسس واضحة تتفق والسكان ومن يمثلهم في مجلس النواب ، احتراماً

لعدالة التمثيل ، وتقديراً لحقوق المواطنين التي كفلها واحترامها الدستور .

دولة الرئيس

الزملاء النواب الاكارم

ونحن على مشارف المرحلة الجديدة ، الحاسمة والخطيرة والتي نشهد بعض معالمها وينيب عنا الكثير الكثير ، يقع على مجلسنا دور قيادي وريادي ، في الوقوف على مجريات الأحداث ومتابعتها ، والاطلاع على ما يرسم ويدور للمنطقة . التي نحن فيها بموضع القلب ، ونحن في هذا البلد لسنا بعيدين عن نتائجها ايجابية أو سلبية ، بل نحن اكثر ابناء العروبة التحاماً بما يجري ، واكثر ابناء العروبة تأثراً بما سيجري ويرسم ويخطط .

اننا ايا الاخوة مدعوون للالتزام بالنهج القومي . والمواقف الميدانية التي نعتز بأننا وبفضل قيادتنا الهاشمية ، ما حدثنا عنها يوماً ، ولا قبلنا مساومة أو مجانبة عنها . ولقد وفرت لنا قيادتنا كل الاحترام والتقدير والاعتزاز ، وبأذنه تعالى سنكون كما أرادنا شعبنا الواحد ، أمناء على الرسالة ، حافظين للعهد .

«وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس ؛ وعليكم السلام ، يبدو ان السيد محمد ذويب هو آخر المتحدثين

حيث ان السيد عبد موسى النهار إعتذر وطلب تأجيل كلمته الى صباح الغد ، لذلك سيكون هو اول المتحدثين غداً وأرجو من الزملاء النواب الذين سجلوا اسماءهم ان يكونوا جاهزين لألقائها غداً حسب ما سجلوا اسماءهم ، فسوف نبدأ في الساعة العاشرة صباحاً ان شاء الله ، وسوف يطلب من النواب إلقاء كلماتهم حسب ما هو مسجل في القائمة وشكراً لكم جميعاً .

«رفعت الجلسة»

امين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

دولة رئيس المجلس

طاهر المصري

كلنا من أهل